المرأة العربية
بين التخلف والتحرر

سمير عبده

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

www.al-maktabeh.com
مكتبة
المهتدين

المرأة العربية
بين
التخلف والتحرر

سَمِير عَبْدُه

المَرْأَةُ العَرَبِيَّة
بَيْنَ
التَّخَلُّف وَالتَّحَرُّر

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

المقدمة

مهما كتب عن المرأة العربية، فإن دراستها لا تزال قليلة مع ما يرافق ذلك من عدم اكتراث لدورها الحيوي في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لوطننا العربي.

وقد صدر لي في عام ١٩٧١ كتاب (العلاقات المشتركة بين الرجل والمرأة) وفيه تناولت هذا الموضوع بشكل عام، وبدون الغوص في موضوع تخلف المرأة العربية وتحررها. وكان ان صدرت طبعة ثانية له بعد عامين، مما جعلني اتحفز للكتابة عن المرأة العربية، بعد ان عملت في عدة هيئات ورتبت عدة ندوات جمعت العشرات بل المئات من النسوة المتنورات.

وان ذكرت في نهاية كتابي المراجع التي اعتمدت عليها في كتابتي، فإن ما قمت به على مدى سنوات من حوار بناء مع الهيئات التي التقيتها تجعل ذاكرتي تخونني من ذكر اسمائها.

ولا بد لي من كلمة اتوجه بها الى القارىء فهي ان هذا العمل رأى النور بفضل ومساعدة ناشر هذا الكتاب الاستاذ زهير بعلبكي الذي تبنى مشروعي هذا وهو في ذاكرتي.

ارجو من القارىء العربي ان يتقبل كتابي هذا، كما تقبل من قبل كتبي السابقة. وان يأخذ موضوع تحرر المرأة العربية العناية الكافية في مسيرة تحررنا.

سمير عبده

آب ١٩٨٠

تحرر أم تخلف

المرأة العربية عالم خاص قائم بذاته، فيه الجهل والحرمان، والكبت والعبودية، التأثير والتأثر، السلفية والتطلعات المستقبلية، العادات والتشرذم، الامية والتخلف، كل هذه المسببات تضع المرأة العربية في موقع لا تحسد عليه.

ان ما نردده يوميا في اذاعاتنا وصحفنا من تحررنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يصعب تصديقه ما دامت المرأة العربية في وضعها المأساوي الراهن، ذلك انها هي التي تصنع الانسان العربي. وطالما ان المرأة لم تتغير بعد فالانسان العربي غير قابل للتغيير. وعندما قال نابليون ان اليد التي تهز السرير هي اليد التي تهز العالم، قصد بذلك ان المرأة لا الرجل هي قاعدة المجتمع وركيزته.

ولا تتحقق مقولة التقدم والحرية وبناء مجتمع جديد قبل ان نعيد الى نصف هذا المجتمع انسانيته الكاملة. فنحن حين نقول الانسان العربي الا نعني الرجل العربي فحسب؟ كيف لنا ان نجابه التحديات التي تهددنا وان نبني مجتمعا جديدا في حين ان نصفنا مشلول مكبوت؟ وعندما يكون النصف مشلولا يصبح الكل مشلولا ايضا، مهما كانت الظواهر. ان نقطة انطلاقنا هي اذن، ان الانسان العربي هو الرجل

والمرأة على حد سواء في شموخها ونضالها.

لقد اهمل المجتمع العربي المرأة فأهملته. فعندما يتحدث العربي عن الانسان العربي فهو بالفعل يعني الرجل العربي - لقد اسقط العربي المرأة من حساباته فاصبحت المرأة تشكل عقبة مهمة في مسيرة التقدم. فبالاضافة الى انها غير فاعلة في المجتمع فهي تعوق تقدمه لسببين:

١ - هي المسؤولة الاولى عن تربية الطفل في السنوات الاولى وهي بذلك تبني الارضية الاساسية للعقل والشخصية.

٢ - ان تخلفها الفكري يعوق ابداع وعطاء وعمل الزوج والاولاد فهي كثيرا ما تعرض تخلفها على المجتمع من خلالهم.لا يمكن لحرية المرأة الحقيقية ان تتوافر الا بالنضال على جبهتين: النضال ضد الاطر والتقاليد والعادات القديمة المتخلفة، والنضال ضد المفهوم الشكلي للحرية. فانعتاق المرأة في غالب الاحيان يواكب انفجار الاطر القديمة وانفتاح الحضارات على بعضها بعضا. وهذا الايقاع الثلاثي يبرز منتهى البروز لدى شعوب الشرق الاقصى، وهو محسوس لدى اكثر من قطر من اقطار حوض البحر الابيض المتوسط.

ما هي الصورة التي نستطيع ان نرسمها لاحوال المرأة على الارض العربية.. ان أية دراسة او صورة لوضع المرأة العربية يجب ان لا يغيب عنها انها سجل امين لأحوال هذه الارض وتاريخها ومشاكلها، ومن ثم فمستقبل المرأة على هذه الارض لا ينفصل عن مستقبل هذه الارض ذاتها. وهذا أمر علينا ان نعيه جيدا، والا نترك الاوهام تزين لنا - معشر الرجال - فصل وجود المرأة عن وجود الرجل والنظر الى مشاكل المرأة في تعاظم واستعلاء، كما ينظر الراشد الى طفل يحتاج الى توجيهه وارشاده والاخذ بيده والافادة من خبرته وعلمه وتجربته. ان وحدة الوجود البشري تكشف عن نفسها عبر وجهين: وجه ذكري

وآخر انثوي. وهذان الوجهان هما معا تقدما وتراجعا وتوقفا وتعثرا، يعيشان معا نفس المصير، ويكشفان معا عن الحقيقة الانسانية الواحدة، حقيقة الرجل والمرأة معا. كلاهما معا وكل منهما وحده.

تلعب التربية في حياتنا العربية دورا خطيرا في جعل انساننا في حالة اغتراب. فمعظم الاناث يولدن غير مرغوب فيهن، وكثيرون من الذكور يولدون لأن آباءهم لا يعرفون كيف يتوقفون عن النسل، يولدون لنتائج غير مقصودة في احيان كثيرة. ولا يتردد الاهل في مثل هذه الحالات عن مصارحة الابناء عن انهم لم يكونوا يريدونهم. وقد يكون قول ابي العلاء المعري: هذا ما جناه ابي علي وما جنيت على احد، يتقارب مع هذه الاقوال.

ولا تتجه التربية بالابناء الى تحقيق ملكاتهم وصقل مواهبهم وارضاء طموحاتهم، ولكن الى صبهم في قوالب بالشكل الذي يرضى عنه الكبار ويقبلونه، فمواد الدراسة لا تلتقي مع اهتماماتهم، ولا تجيب على تساؤلاتهم بل ولا تساعدهم على فهم الواقع فهما موضوعيا سليما. ومنهج الدراسة يبعدهم عن الواقع ويعزلهم عن التجربة الحسية ويكوّن فيهم نوعا من سوء الفهم لهم والتعالي عليهم. وفضلا عن هذا فإنه يقدم لهم النظام الاجتماعي القائم باعتباره (معطى) غير قابل للمناقشة ويرتفع على النقد.

ان الثورة العلمية والتكنولوجية ساعدت في اسقاط الحواجز التي فصلت مناطق العالم بعضها عن البعض الاخر في عصور سابقة، حتى لقد اصبحت كلها تكوّن عالما واحدا صغيرا، يزداد صغرا حقبة بعد حقبة - تتأثر اجزاؤه المختلفة بالاحداث في اي جزء منه، وان كان بمعدلات وعمق متفاوتين من حالة الى حالة. فالتقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات قد ساعد المرأة على تخطي حدود المحلية والاقليمية

وعرضها لتأثيرات عالمية: فالمذياع والتلفزيون يستقبلان الارسال العالمي الان مباشرة من الاقمار الصناعية، والصحف اليومية، والكتب والاسفار، وغيرها، تساعد في تحطيم الحصار الذي فرض على عقل المرأة وعواطفها، وتضعها في دوامة الاحداث العالمية، ارادت او لم ترد. ومن ثم فان حركات المطالبة بتحرر المرأة في معظم البلدان، لم تقف عند حدود المجتمعات التي وقعت فيها، وانما صارت - بكل القضايا التي دافعت عنها، والشعارات التي رفعتها، والجهود التي بذلتها، والنجاحات التي حققتها، والاخفاقات التي تعرضت لها - جزءا من تراث المرأة في معظم أنحاء الوطن العربي.

وثورة العلم والتكنولوجيا، وخاصة في مجال المواصلات والاتصال - والتي تدركها الشابات اكثر مما تفعل الكبيرات عادة - تهز كثيرا من القيم والافكار واساليب السلوك التي تنشأ عليها الشابات، وبخاصة في الحالات التي تبدو فيها الهوة واسعة وعميقة بين القيم والافكار والتصرفات التقليدية من جهة، وبين نبض العصر من جهة اخرى.

ان تنوير العقل العربي في مواجهة تحديات هذا العصر، يحتم على المرأة العربية ان تشرع هذا العقل في استخدام لغة العصر - وهي لغة العلم والبرهان لا لغة الحلم والشعر والمبالغات الخطابية - تلك اللغة التي لا تنفصل عن الفعل والممارسة اللذين يستهدفان تطوير العالم وتغييره، هذه اللغة ذاتها تتطوروترتقي ويزداد ثراؤها بالتطوير والتغيير المستمرين للعالم المادي.

فقضايا التصنيع وتطوير الزراعة وتوزيع الثروات، الى غير ذلك، لا بد وان تنال اهتماما اكبر من المرأة الواعية، لما لهذه القضايا من تأثير جوهري ومباشر على ما هو ذاتيا مشكلة المرأة وموضوعيا مشكلة المجتمع بكامله. كذلك فان تركيز النشاط النسائي، سواء كان ممارسة او

فكرا، على رفع الوعي النسائي والكفاءات النسائية في دائرة نسائية منفصلة عن المشاكل الاساسية للمجتمع لا يساعد كثيرا على تحسين الموقف وربما يؤدي، على المدى البعيد وبعد تطور المجتمع، الى نوع من حركة الرفض النسائية ضد الرجل تحمل ملامح انعزالية على غرار ما نشاهده في بعض حركات التحرر النسائية في غرب اوروبا وفي امريكا.

وبقدر ما تبدأ المرأة على الطريق الصحيح لتحررها حين يتقدم المجتمع ككل على طريق تحرره الفعلي، فان انتكاسة مجتمع من المجتمعات ينعكس على وضع المرأة. واكبر مثال على ذلك ظهور الفتيات المحجبات وانتشار هذه الدعوة في السنوات الاخيرة في مصر وغيرها من الاقطار العربية وارتفاع الاصوات التي تدعو المرأة الى البيت أو الى عملها بنصف أجر.

لا يمكن التقليل من اهمية دور المرأة، اذ انها تتصدى بصورة معتدلة على الاقل للكثير من الاراء المحافظة والممارسات التقليدية، وخاصة في فترات الانفراج السياسي، الا انها تعود الى التراجع حين ترتفع موجة الفكر السلفي (كما ذكرنا) الامر الذي يجعل دورها كقوة فعالة مستمرة في تطوير الاوضاع الاجتماعية محدودا.

طرح الاشتراكية (كما تقول د. نوال السعداوي) اذن أساسي ولكنه جزء وليس الكل لان القضاء على النظام الأبوي يظل ضروريا لتحرير المرأة. فهناك مجتمعات اشتراكية لا تزال المرأة فيها مقهورة داخل نظام الاسرة الابوي ومن الممكن ان يتحرر الفلاح من الاقطاعي والعامل من رأس المال وتظل المرأة مقهورة بزوجها. اذن ازالة السلطة الابوية داخل الاسرة ضرورية للغاية.

كما ان المرأة تظل تعاني من اضطهاد زوجها في الاسرة الابوية، ولا يرفع عنها الظلم اذا كان زوجها حرا، وبالطبع يزيد عليها الظلم اذا

كان زوجها مستعبدا. وعلى هذا فان المجتمع الاشتراكي لا يكون اشتراكيا حقيقيا باصدار القرارات الاقتصادية كالتأميم وغيرها فقط، ولكن يجب ان يصاحب هذه القرارات الاشتراكية الاقتصادية قرارات اخرى تحرر المرأة من سيطرة الرجل في الاسرة وتساوي النساء بالرجال في جميع الواجبات والحقوق العامة والخاصة داخل الاسرة وخارجها.

ان التحرر الذهني يتطلب عملية غسل للدماغ، جذرية وطويلة المدى، واعادة نظر في جميع ركائز الفكر الموروث، والمستمد من الثقافة المهيمنة واخضاعه لنقد مستمر وشامل.. في ذلك يكون الطريق معبدا لتحرر المرأة.

المرأة والثقافة

تلعب ثقافة المرأة دورا حيويا في مجتمعنا العربي، وبقدر ما تنخر الامية في هذا القطاع الهام، فان ذلك ينعكس على الوضع العام للانسان العربي. والواقع ان المجتمع بثقافته المسيطرة، لا يفرض بوساطة نظامه الاقتصادي وتركيبه الاجتماعي كيفية توزيع السلطة والجاه وحسب، بل يخضع ايضا كل فرد من افراده لعملية تربية وتثقيف هدفها الحفاظ على النظام القائم وتأمين استمراره على الشكل الذي هو فيه. وهو لذلك يفرض على كل فرد من افراده ادوارا اجتماعية لا يستطيع تبديلها او الخروج منها، طوال حياته. ومجتمعنا، ككل المجتمعات اللاصناعية التي ما تزال شبه اقطاعية في مؤسساتها والعلاقات القائمة فيها، انما يحافظ على بقائه واستمراريته بالمحافظة على عاداته وتقاليده وقيمه وعقيدته. وهو بذلك انما يحافظ على العلاقات الانتاجية وعلى احتكارات الطبقة الصغيرة المسيطرة فيه، وقد وجد ان الطابع الذي يطبع جميع هذه العلاقات هو طابع السلطة الفوقية (كما هو حال طبقة البيروقراطيين عندنا). فصاحب السلطة في المجتمع - ومن يمثله او يمثل سلطته - هو الذي يملك ويستفيد، بينما باقي الناس تقبل وترضخ وتمتثل. والكبير في مجتمعنا هو دوما الذي يتسلط ويحكم ويسيطر. فالقرارات (كما يقول د. هشام الشرابي) تؤخذ (من فوق) بمعزل عن

الاكثرية التي تشكل هدف هذه القرارات. ليس الكبير صاحب المركز والسلطة الا صورة مكبرة للاب في العائلة - بتصرفاته ونظرته لنفسه وعلاقته بمن هم دونه. انه يجد السلطة التي يختبرها كل منا اول ما يختبرها في العائلة قبل ان يعيشها الى آخر حياته في المجتمع. ان الارهاب والقهر والرضوخ التي يعانيها كل منا في المجتمع هي نفسها التي عانيناها في طفولتنا وفي فترة تربيتنا وتثقيفنا. لهذا ليس مستغربا ان ينمو الفرد الذكر في مجتمعنا قضيبيا ينزع في شخصيته الى حب البروز والسيطرة ويحتقر المرأة، ويميل الى اذلال من هم اضعف منه فتكون شخصيته على صورة ابيه وارتكاسا لها.

وتبدو هنا السلطة القامعة للفتاة بشكل مباشر تحرض لديها رغبات مخالفة لرغبات الاهل السلطويين، بينما التأثير غير المباشر يتجه نحو الوعي، يفعل فيه ويصيغ اخيرا رغبات لدى الفتاة كرغبات اهلها. وبالطبع ليست الفتاة بريئة من المسؤولية، لكنها في نفس الوقت ليست السبب الحقيقي لمشكلتها. ان مسؤولية الفتاة التي ترضخ لتسلط اهلها مثل مسؤولية العمال الذين يرضخون لسلطة رأس المال، ومثل المحكومين الراضخين لتسلط الحكام. فلا نستطيع ان نقول للعامل انه هو السبب في الاستغلال، وكذلك لا نستطيع ان نقول للفتاة انها هي السبب في الحرمان والجنس.

يجب التفريق هنا بين مسؤولية المرأة العصرية ومسؤولية المرأة التقليدية. ان العلاقات الحديثة تسمح للمرأة العصرية ان تكون اكثر فاعلية، بينما يخضع وعيها لتأثيرات تشويهية اقوى. اما العلاقات القديمة فتقيد بممارساتها القمعية المباشرة المرأة التقليدية عن الحركة، وهنا لا ينفع الوعي كثيرا. وفي كلتا الحالتين تحتاج المرأة الى قوى مساعدة، وعلى سبيل المثال فان العمل يعتبر خطوة أساسية من اجل تحرير المرأة،

تحريرها اقتصاديا ومن ثم اجتماعيا ومعنويا واخلاقيا، الا انه لا يحل مشكلة المرأة. ان المرأة العاملة تشعر بالغربة، تستوي في ذلك ابنة المدينة بابنة القرية. ان المرأة في الريف وقيعان المدن تعاني احباطا واغترابا ومهانة اقتصادية واجتماعية، فهي ان تقاضت اجرا فهذا الاجر ليس مساويا للرجل وفي معظم الاحيان، وهذا ينطبق على الريف بشكل خاص، لا تتقاضى اجرا وتعجز تماما عن الدفاع عن مجرد استمرارها في العيش واعالة نفسها. ولذلك فان الدعوة الى الاجر المتساوي عن العمل المتساوي دعوة هامة جدا عادة ما نهملها.

ويجدر بنا ان ننوه في صدد اغتراب المرأة العاملة ازاء ارتداد المجتمع، واغترابها ازاء وعيها بأن المنجزات السياسية التي حصلت عليها كحق الانتخاب والترشيح مثلا اصبحت مجموعة من المكتسبات الشكلية التي تشكل جزءا من الديكور العام. فمثلا يصبح من السهل جدا أن تعين امرأة وزيرة، وان يقال ان هذه الدولة او تلك من الدول العربية بها وزيرة. ولكن الواقع ان هناك عددا كبيرا جدا من النساء استطعن ان يصلن الى مستوى رفيع في مجالات عملهن دون أن يتمكن من شغل مناصب بعينها. فالمرأة مهما ناضلت تظل غير قادرة على شغل منصب قاضية مثلا. وفي الصحافة هناك عدد كبير جدا من الصحفيات ولكن ليس هناك رئيسة تحرير لجريدة وليست هناك مديرة جامعة الخ.. ومن هنا فان تعيين وزيرة او ما شابه يظل في النهاية ظاهرة خادعة لان التركيبة العامة لجماهير النساء متخلفة بل اكثر تخلفا من التخلف العام للمجتمع ككل.

وعلى ذلك بسبب ظروفنا الاجتماعية، يصبح للذكر ثقافة غير ثقافة الانثى، وتختلف تجاربها الحياتية. اذ ان معتقدات الوالدين والاهل ومفهوم الثقافة للجنس من حيث هو مذكر او مؤنث، تلعب دورها

بالايحاء والتوجيه بما هو مناسب او غير مناسب لكل من الجنسين، فيما يتعلق بالاخلاق والسلوك والاهتمامات والمركز والقيمة والحركات والتعبيرات. فلا تمر لحظة في حياة الطفل دون ان تعمل (اي اللحظة) بوساطة هذه المؤثرات على توجيه تفكيره (او تفكيرها) وسلوكه (او سلوكها) بما يتعلق والمتطلبات المفروضة على (جنسه). ويمكن توضيح هذا بمثل بسيط: فالتوقعات التي تحملها الثقافة عن هوية جنسه تشجع الذكر على ان يطور (الدوافع الاعتدائية) لديه بينما تعمل نفس الثقافة هذه على تعطيل هذه الدوافع عند الانثى او كبتها. فتكون النتيجة: تعزيز او تقوية (الاعتداء) والايجابية (الاخذ) في سلوك الذكر حتى تصبح اعضاء الذكورة نفسها رمزا (للاعتداء) فتنسب اليه (الرجولة). بينما تعمل عملية التعزيز في الانثى على انتاج الفضيلة (الانثوية) الرئيسية الا وهي فضيلة (السلبية) كما تقول د. سلوى الخماش.

ان البعض يعتبر الرجل مشاركا ممتازا في انظمة التجربة البشرية طالما يعرف بمقدار منجزاته في المؤسسات الاجتماعية الموسعة. فعلى الصعيد الاخلاقي، اذا، عالم الرجل هو عالم (ثقافة). اما المرأة فهي على النقيض من ذلك، تعيش حياة تبدو بعيدة جدا عن التعبير الرسمي للنظام الاجتماعي، ومركزها مكتسب من المرحلة التي تعيش فيها من دورة حياتها، أو من وظيفتها البيولوجية، وخاصة من خلال علاقتها الجنسية او البيولوجية مع رجل معين. وبالاضافة الى ذلك فان المرأة اكثر انغماسا من الرجل في النسيج (القذر) والخطر للكيان الاجتماعي، فهي تضع الاطفال وتقوم بواجب الحداد وتطعم وتطبخ، وتتخلص من فضلات الجسم وما شابه ذلك. وبناء عليه، فاننا نجد في الانظمة الثقافية تعارضا متكررا بين الرجل الذي يمثل الثقافة في المقام الاخير والمرأة المعرفة من خلال الرموز المركزة على وظائفها البيولوجية

والحسية التي تمثل (الطبيعة) والفوضى في غالب الاحيان.

ان مكانة المرأة لا تمليها خصائصها البيولوجية، كما ان مكانة الرجل لا تمليها خصائصه البيولوجية، بل ان تاريخ الانسان ذاته تجاوز وتعال مستمر لوجوده البيولوجي. وعلى هذا فاذا كان ثمة اضطهاد واقع على المرأة فهو اضطهاد راجع لتطور (البنيان الاجتماعي) ولما يطرأ على تضاربه من تحولات. واذا كان ثمة صلة بين (انوثة) المرأة وما تعانيه من عنت اجتماعي، فان ذلك في نهاية المطاف ليس الا نقلا او تحويلا، يستخدم فيه كيان المرأة البيولوجي أداة او مطية للتعبير عن هذه الخلفية الاجتماعية.

فارتقاء النساء الثقافي مرتبط وثيق الارتباط بالتطور العام للمجتمع العربي. وتجد المرأة نفسها في وضع يستحيل معه عليها ان تنعتق من استعمارها واضطهادها الخاصين والنوعيين مادامت مكانة المستعمرين القدامى قد شغلها آخرون لا اكثر ولا اقل.

ان المرأة العربية، في تركيبها النفسي وفي سلوكها الاجتماعي الذي يصدر عن هذا التركيب، تبدو فريسة اتجاهين متناقضين. فهي من جهة، مدفوعة بنزعة فردية عمياء تجعلها تخرج عن المجتمع وتخالفه. وهي من جهة اخرى، مدفوعة بنزعة جماعية تجعلها عاجزة عن العيش دون الالتصاق بالجماعة والاعتماد الكلي عليها. والواقع ان كلا من هاتين النزعتين المتناقضتين تعبر عن بنيان واحد متماسك من العادات والتقاليد.

*

العمل والمرأة

يذهب البعض الى ان التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كفيل بتغيير وضع المرأة، وقد يكون هذا الرأي صحيحا الا انه رأي منقوص، لان هذا التغيير لا ينعكس في أفكار الناس وانظمتهم الحياتية الا ببطء شديد. فالنضال من أجل التغيير يجب ان يتضمن في نفس الوقت النضال من أجل تحرير المرأة من ربقة آلاف السنين من التبعية للرجل، في النضال لتحرير الرجل من نظرته للمرأة، بل وتحرير المرأة نفسها من نظرتها الى نفسها كمخلوق تابع وأقل.

وقد يكون الانذار الذي وجهته جميع ساكنات قرية فرتنيفكا المتزوجات الى جميع ساكني قرية فرتنيفكا المتزوجين صورة عما هو معمول به في معظم ريفنا العربي.

يقول نص الانذار

(نحن النساء المتزوجات القاطنات في قرية فرتنيفكا، نحن اللواتي نعيش في شروط صعبة، يضربنا ازواجنا ويهينوننا ويعاملوننا معاملة الماشية، ما عدنا على استعداد لان نتحمل في المستقبل مثل تلك الاهانات، ولهذا نوجه الى رجال القرية الانذار التالي: اننا نوافق على العمل في البيت ومساعدة ازواجنا، لكننا نطلب بالمقابل الا يستبيحونا كيفما شاؤوا، والا يلجؤوا الى استعمال الايدي، والا ينعتونا بعد اليوم

بـ(العجائز المزعجات) و(العاهرات) و(النجسات) وما الى ذلك من الصفات التي يتعذر ذكرها. اننا نصرح بأننا لن نفترق عن بعضنا بعضا ولن نعود الى أزواجنا قبل ان يبصموا جميعهم أسماءهم في أسفل هذه الورقة)(١).

هذا النداء هو تعبير لغالبية المشاكل، التي تغلف حياة المرأة كانسان مستقل قادر على العمل والابداع وممارسة الحرية وتحمل مسؤوليتها، تعود في اكثر الحالات، الى تبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجل، سواء كان أبا أو أخا أو زوجا. ان انعدام حرية المرأة وجهلها ومكانتها في نظر الرجل والمجتمع وعدم اطمئنانها على مستقبلها، كل ذلك يرجع بالدرجة الاولى لكونها عضوا غير منتج في هذا المجتمع. انها مجرد عضو يقدم خدمات لا يمكن السيطرة عليه عن طريق الضغوط الاقتصادية من قبل الاعضاء العاملين.

حين يعارض الرجال خروج المرأة للعمل بدعوى المحافظة على انوثتها أو شرفها أو دينها لا تهتز في جسد الواحد منهم شعرة واحدة حين يسير في الشارع ومن خلفه خادمته تحمل عنه الحقائب الثقيلة، ولا يهتز احدهم حين يرى كل يوم طوابير النساء الشغالات والكادحات في الحقول والمصانع.

ماذا يعني هذا الموقف؟

انه دليل واضح على ان دفاع هؤلاء الرجال عن انوثة المرأة أو شرفها أو دينها ليس موقفا اخلاقيا او انسانيا، ولكنه موقف سياسي طبقي استغلالي وغير انساني وغير اخلاقي ايضا.

يتحدث الرجال عندنا عن ضعف المرأة في حين ان الاغلبية

---

(١) تقرير اكسينايا كاراسيفا عن قرية فرتنيفكا، حكومة بريانسك، أواسط عام ١٩٢٠

الساحقة من النساء في مجتمعنا كادحات عتالات أو شبه عتالات؟ ولا بد ان الرجال حين يتحدثون بذلك يعنون قلة من النساء العاطلات عن العمل داخل البيت (بسبب وجود الخادمات) والعاطلات عن العمل خارج البيت (بسبب ثراء الزوج أو تقاليد الاسر المتوسطة والعالية). هؤلاء النساء ضعيفات العقل والجسد بغير شك لأنهن عاطلات بغير وظيفة عضلية او فكرية، وهؤلاء هن النساء اللاتي يعانين اكثر من غيرهن من آلام الحمل والولادة، وبعد ان تلد الواحدة منهن طفلها تظل مريضة أو شبه مريضة بالفراش اياما واسابيع.

الا ان المرأة العاطلة عن العمل لها مأساة اخرى. فالمرأة العاطلة داخل البيت وخارجه امرأة مستهلكة فقط وهي بذلك على عكس المرأة الفلاحة التي هي منتجة فقط وتكاد لا تستهلك شيئا. وكلاهما المنتجة فقط أو المستهلكة فقط تتعرضان لمشاكل النساء المشتركة، الا ان الفرق بينهما كبير. فالمرأة المستهلكة كسولة، جسدها سمين ممتلىء باللحم وتضع على وجهها كمّاً هائلاً من المساحيق. أما المرأة الفلاحة فهي تعاني من النحول والذبول ولباسها مترب بتراب الحقل ووجهها لا تكاد تغسله نظرا لارتفاع سعر الصابون.

ويلاحظ على المرأة العاملة مظاهر التعويض في غياب العمل المنتج في جريها الجنوني وراء الموضات والازياء والمساحيق الجديدة، والتظاهر بالجاذبية الجنسية المتأججة تعويضا عن الجنس المفقود. أو تلك القسوة الجنونية التي تعامل بها هؤلاء النساء خادماتهن من حيث الضرب والسب الى الكي بالنار وما أشبه ذلك.

حتى نرتقي بهذه العينات التي ذكرناها، وهي عينات من مجتمعات متخلفة وفقيرة، كالمجتمع العربي عموما، تعاني من نسبة عالية من البطالة المزمنة سواء كانت بطالة مكشوفة او مقنعة (حيث تصل الاخيرة الى

اضعاف البطالة المكشوفة) مما يجعل فرص العمل بطبيعة الحال قليلة وموضع تنافس كبير بين اعضاء المجتمع وخاصة الرجال، نجد ان استقلال المرأة اقتصاديا ودخولها معترك العمل الانتاجي يستدعي خلق فرص عمل حقيقية جديدة وفي شتى المجالات، الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا من خلال اعادة تشكيل البنية الاقتصادية افقيا وعاموديا وادخال تغيير جذري على علاقات الانتاج. ان اعادة التشكيل هذه لا بد وان يشترك فيها المرأة والرجل معا.

منذ سنوات والمؤتمرات العربية التي بحثت قضايا المرأة كانت تلح في باب العمل والمرأة على المطالب التالية:

اولا : تأمين المساواة بين الرجل والمرأة في حقل العمل، لا سيما في تكافؤ الفرص:

- في التعليم
- التأهيل
- التدريب المهني
- التعيين
- الاجر
- التدرج والترقية حتى اعلى المستويات في كافة الحقوق المتولدة عن العقد أثناء الخدمة وعند انتهائها.

ثانيا: تضمين كافة التشريعات العمالية العربية النصوص المتعلقة بحماية المرأة ورعاية الامومة بما ينسجم والاتفاقات والتوصيات الدولية والعربية، لا سيما وجوب اجازة للوضع بأجر كامل مع استلزام عدم عودتها للعمل قبل المدة الكفيلة باستعادتها لصحتها.

ثالثا: اعطاء المرأة الحق في ترك العمل بسبب الزواج او خلال

مدة معينة بعد الولادة مع احتفاظها بحقوقها المستحقة في المعاش وتعويض نهاية الخدمة.

رابعا: اتاحة الفرصة امام المرأة في تلقي التأهيل والتدريب واعادة التأهيل في المراكز المختصة.

- ايفاد النساء ضمن البعثات العلمية والتخصصية والتدريبية الموفرة داخل أو خارج الاقطار العربية
- مناشدة منظمة العمل العربية باقامة المراكز التدريبية المتخصصة للمرأة.

خامسا: العمل على توفير دور الحضانة بعدد كاف وتحسين اوضاعها ورفع مستواها من حيث البرامج ونوعية المشرفات.

سادسا: تساوي الرجل والمرأة في الحقوق المترتبة نتيجة الوفاة وذلك في المعاش وتعويض نهاية الخدمة بالنسبة للاولاد.

سابعا: تأمين ساعة ضمن دوام العمل تخصص لمحو الامية بين العمال.

ثامنا: الفصل في النصوص التشريعية بين الاحكام المتعلقة بتشغيل الاحداث.

تاسعا: تطبيق التشريعات العمالية على القطاع الزراعي مع مراعاة المساواة بين الرجل والمرأة.

عاشرا: اشراك النساء في اللجان التحضيرية للتشريعات العمالية.

حادي عشر: وجوب الاخذ بالاعتبار القوة النسائية العاملة على وضع خطة التنمية الاقتصادية الشاملة لاي قطر.

هذه التوصيات يلزمها تبيان مدى مساهمة المرأة في القوة العاملة، لان الارقام التي بين ايدينا تشير الى ان الرقم محدود للغاية، باستثناء

مشاركتها في القطاع الزراعي: ففي سورية مثلا تبلغ نسبة المرأة العاملة في الزراعة الى هذا المجموع حوالي ٨١٪، ونسبة المرأة في القوى العاملة باستثناء العاملات في القطاع الزراعي تبلغ حوالي ٤٪ بينما تبلغ تقديرات هذه النسب في الجمهورية العربية اليمنية حوالي ٤٪، ٨٧٪ و٦٪ على التوالي.

حتى في المدن يتضح لنا ان نسبة النساء المتزوجات العاملات يقل كثيرا عن نظيره في البلدان المتقدمة. ففي بحث اجتماعي أجري على عينة من (٤٠٠) أسرة في مختلف أحياء مدينة دمشق، تبين أن نسبة الزوجات غير العاملات تبلغ (٩١٪) من مجموع الزوجات، نصفهن لا يعملن بسبب كثرة عدد الاولاد.

ومن المعلوم انه مع ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي للزوجين بشكل عام، والمرأة بشكل خاص ينخفض معدل الولادات. أي ان العلاقة بين المستويات الثقافية والتعليمية ومستويات الانجاب علاقة عكسية. فقد لوحظ من معطيات التعداد العام للسكان في سورية لعام ١٩٧٠ أن هناك علاقة عكسية بين الحالة التعليمية للام وعدد المواليد الاحياء. اذ ارتفع هذا المعدل الى ٥,٨٠ عند الام الامية، وانخفض الى ١,٨٤ و١,٦٨ عند الام التي تحمل شهادة جامعية وثانوية على التوالي.

كما يبين نفس التعداد العام للسكان في عام ١٩٧٠، أن (٤٪) فقط من عدد النساء السوريات اللواتي أنهين مرحلة التعليم الابتدائية يعملن، وترتفع هذه النسبة الى (٨٪) لدى فئة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الاعدادي، وترتفع الى (٢٦٪) لدى فئة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الثانوية، وترتفع الى (٨٤٪) لدى فئة النساء اللواتي أنهين مرحلة التعليم الجامعي حتى تصل الى (٩٣٪) لدى فئة النساء الحاصلات على مؤهل فني أو مهني.

وواقع الحال في معظم اقطار الوطن العربي هو ان معظم التركيز في مجال مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية يقع في قطاع الخدمات، ويقل كثيرا في مجال الانتاج السلعي وقطاعات العمل الصناعي. ثم ان أعلى نسب لمشاركة المرأة العربية العاملة في النشاط الاقتصادي انما تقع في المرحلة فيما بين سن ١٥ - ٢٤ والجدول التالي يوضح هذا التركيز العمري في بعض الاقطار العربية.

القطر	نسبة النساء العاملات في هذا العمر الى نسبة مجموع العاملات	فئة العمر
الاردن	٤٨٪	١٥ - ٢٤
سورية	٣٦٪	١٥ - ٢٤
الكويت	٧١٪	٢٠ - ٢٩
اليمن الديمقراطية	٦٠٪	١٥ - ٣٤
الجمهورية العربية اليمنية	٤٣٪	١٥ - ٢٩

ان المعطيات الاحصائية المتوفرة لدينا فيما يخص الفوارق بين اجور النساء والرجال في مختلف القطاعات والمهن غير كافية لابداء الرأي فيها، لكن الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية تشير الى ان اجور النساء في كثير من البلدان المصنعة هي دون اجور الرجال بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٥٠٪ وذلك لنفس العمل ولنفس المدة الزمنية في البلدان السائرة في طريق النمو، كما هو الشأن في غيرها، ونلاحظ ان مستوى الاجور الممنوحة للنساء منخفض نسبيا. وهذا دليل على ان الاعمال والمهن التي تخصص لهؤلاء تكون غالبا منحطة المستوى من حيث الكفاءات والاجور. ويشير البعض الى ان الوسيلة الوحيدة لازالة هذه

الفوارق بين دخل الرجل والمرأة مهما كانت الطريقة المتبعة لضبطه تشتمل على تغيير في هيكلية وطبيعة البرامج التعليمية والتكوينية والتشغيلية الخاصة بالمرأة مع ازالة الامتيازات الموجودة بين الاعمال الخاصة بالرجال والاعمال الخاصة بالنساء. لذا ينبغي لهذه الاصلاحات ان تكيف بصورة تمكنها من القضاء على هذه الفوارق والعوامل التعسفية حتى يتم التغلب على شكل الادوار الجنسية المفروضة على المرأة في دنيا العمل منذ آلاف السنين.

ان السلطة العامة واصحاب المؤسسات والنقابات والجمعيات النسائية جميعها مطالبة بالمساهمة في استنباط صيغ جديدة تساعد المرأة على تكوينها الفردي، كأن تحدث مثلا صيغا جديدة في قطاعي العمل والعائلة، وان تمنح مرونة اكثر في اختيار ساعات العمل،وان يتم النظر في رخص العمل وفي نظام الضمان الاجتماعي ثم حماية اكثر ملاءمة في حالة الولادة واحداث دور حضانة الاطفال وغيرها من المؤسسات العائدة بالصالح العام على المجموعة، وتوفير امكانيات افضل في ميادين الترقية والعمل الجزئي. وبالنسبة للنسوة الراغبات في البقاء بالبيت والعمل بالشؤون المنزلية كامل الوقت، فان السلطة القومية من حقها ان تقيّم مساهمتهن مع اجراء اللازم لاعطاء قيمة مادية صحيحة لخدماتهن ومنحهن حق التقاعد وتمتعهن بحق الرخص السنوية الخالصة.

لقد حسب في احدى البلدان تقدير العمل المنزلي الذي تؤديه سيدة واحدة بما يقارب ١٦٠ دولار في الاسبوع، كما يساوي زيادة سنوية في المحصول القومي تقدر بـ٢٥٠ مليون من الدولارات.

واكدت دراسات حديثة حول تنظيم الاوقات الشاغرة، ان المرأة المتزوجة التي تعمل عملا خاصا يتجمع لديها عدد من ساعات العمل يفوق بكثير ما يؤديه الرجل ويفوق ايضا ما تؤديه المرأة الساهرة على

شؤون بيتها، والتي تمكث بمعدل يتراوح بين ٢٠ و٢٢ ساعة يوميا.

فالمساعدات التي يقدمها الازواج في هذا الصدد تكاد لا تذكر، كما ان النسوة وان كن يعملن في الخارج ام لا، يتحملن وحدهن العمل بأسره والمتمثل في الاعمال المنزلية والعناية اليومية بالاطفال.

ان التحويرات الاجتماعية والاقتصادية التي ادخلها ارتفاع عدد النسوة العاملات لانشطة مهنية ابرزت الدور الجديد الذي تلعبه الاسرة والعناصر المتركبة منها، من ذلك ان الواجبات والمسؤوليات في صلب العائلة ينبغي ان توزع لا بين الكهول فحسب وانما بين الاطفال ايضا.

بالنسبة للنساء، فان التطور الاجتماعي وانخفاض عدد الاطفال والزوال التدريجي للنظام العائلي ذي الصبغة الاستبدادية، كل هذه العوامل فتحت المجال لعدة اختيارات موضوعة تحت الطلب. فالمرأة اصبحت الان، وبوقت واحد، تلعب دور الزوجة والام والاجيرة. من اجل هذه الاسباب تحتاج المرأة الى مساعدة متزايدة لانجاز اعمالها وتربية اطفالها. ونلاحظ من جهة اخرى ان المرأة التي تبقى بالبيت عليها المساهمة برأيها في اتخاذ القرارات المتعلقة لا بالاقتصاد المنزلي فحسب وانما بالمسائل الخارجية الاخرى. وهذا التطور سيفرض ادخال اصلاح اساسي على طبيعة العلاقات بين افراد الاسرة وعلى طريقة سلوك كل منهم.

ان جذب المرأة للعمل خارج منزلها بأجر يؤثر بشكل سلبي في معدلات الولادة والخصوبة، حيث ان العلاقة وثيقة بين عدد الاولاد وبين العمل خارج المنزل. أي ان المرأة التي تملك عددا كبيرا من الاطفال لا يمكنها مزاولة العمل خارج منزلها، وبالعكس ان المرأة العاملة تضطر لتقليل عدد الولادات كي تتمكن من الاستمرار في عملها، كما انه من متطلبات مزاولة بعض المهن حصول المرأة على قسط

من التعليم والتدريب المهني، الأمر الذي يؤدي بالطبع الى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج، وبالتالي تقليص فترة الانجاب وانخفاض مستوى الخصوبة.

وهناك عوامل كثيرة تلعب دورا في زيادة عدد المتفرغات للاعمال المنزلية أو انقاصه. فزيادة المتفرغات للاعمال المنزلية في الظروف المتساوية يتعلق بالعوامل الرئيسية التالية: تزايد عدد افراد العائلة، هجرة السكان، التأخر الاقتصادي والاجتماعي لبعض الاقطار، المستوى المعيشي والمادي للعمال، زيادة المواليد، تناقص عدد الافراد من خارج حدود السن في العائلة.

ومن الطبيعي ان زيادة عدد أفراد العائلة يؤدي الى نمو عدد المتفرغات للاعمال المنزلية، لان أي عائلة جديدة تحتاج لانجاز عمل معين لخدمتها.

ان تأخر تطور الاقطار العربية من جميع جوانبه يؤدي الى أن تتأخر الفروع التي تمتص النساء ويؤدي الى عدم امكانية جذب النساء المتفرغات للاعمال المنزلية الى العمل الاجتماعي.

كما ان ارتفاع الولادات، وزيادة عدد الاولاد في العائلة، يعتبر أساسا مهما لتوسيع الاشغال في العمل المنزلي، حيث ان وجود الاولاد - وبشكل خاص الاولاد في السن الدنيا من عمرهم - يعتبر سببا رئيسيا لتفرغ النساء للعمل المنزلي.

وقد اشارت معطيات بعض الدراسات بالعينة التي اجريت في بعض الدول، أن هناك علاقة عكسية ما بين مستوى دخل الاسرة، والحاجة الى تشغيل شخص ثان وثالث في الاسرة. فبقدر ما يكون دخل الاسرة مرتفعا تكون الحاجة الى تشغيل المرأة أقل حدة. وهذه العلاقة طبقا لذلك تلاحظ في حدود معينة فقط. اذ في الاسر التي يبلغ متوسط

الدخل الشهري للعامل الواحد منها اكبر من مبلغ معين تتشكل علاقة مغايرة: فبقدر ما يكون مستوى المدخول مرتفعا تكون الحاجة الى تشغيل المرأة اكبر. في هذه الحالة يلعب مستوى التعليم للسكان دورا كبيرا. وفي الظروف الحالية بقدر ما يكون مستوى التعليم مرتفعا، تتنامى الحاجة الى المنافع المادية والروحية والرغبة في تأمينها.

ولهذا نشدد القول على ان تطور نظام الحياة وتقدم الوسائل وارتقاء المنجزات يستدعي ارتقاء وتطورا في كيفية التفكير الانساني واتجاهه، ويستدعي بالتالي تطويرا وارتقاء للعادات والسلوك، ونظرة تقدمية للعمل. فانه من غير المعقول أن يعيش مجتمع ما عقلية القرن العشرين وتكنولوجيته ويمارس في نفس الوقت عادات وسلوكيات القرن الثالث او العاشر. وليس من اليسير القول بتغيير السلوك المعتاد والمتوارث، فهو يحتاج الى مجهود نفسي كبير وبذل جهد عقلي للاقتناع بفكرة عمل المرأة ثم تطبيقها. ومن الطبيعي ان يجد الرجل العربي، الذي مارس القيادة قرونا طويلة صعوبة في تكييف سلوكياته ونفسه تجاه (عبدته) بحيث يتيح الان لهذه (التابعة) نفس الفرص التي تتاح له ويقبلها شريكا مكافئا، ولكنه لا يجب ان يرفض عقليا هذه الفكرة لصعوبتها ويبحث عن العلل والاعذار حتى يتهرب من تطبيقها، فيبقي المرأة على حالها، عالة عليه وعلى المجتمع، وبالتالي يبقى هو نفسه أسير جهله.

التنمية والمرأة

قد يبدو العنوان غريبا ولكن للمرأة في التنمية الاقتصادية الذاتية دورا مهما يشكل احد دعائم تحررها الفكري والسياسي. ومنذ بداية قرننا والدعوات تنهال لاشراك المرأة في معمعة البناء الاقتصادي، ولئن كان نصيب المرأة في المدينة افضل من الريف، فان ذلك يعود الى ان حظ الريف من التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال هذا القرن لا يكاد يتعدى لمسات سطحية متواضعة للغاية ومتفرقة هنا وهناك، وحظ المرأة الريفية، التي تشكل غالبية النساء من التطور يكاد يكون معدوما.

لم اصبحت الامور هكذا؟

لنأخذ سورية مثالا لما نقول حيث نرى ان وتائر نمو السكان الحضريين في سورية يفوق وتائر نمو السكان الاجمالي، اذ يتبين أن عدد السكان الحضريين تزايد بمعدل ٥٪ سنويا، بينما تزايد عدد السكان الريفيين بمعدل ٢,١٪ سنويا. وبمعنى آخر، أن عدد سكان المدن لم يرتفع على حساب النمو الطبيعي لسكان المدن فقط، بل وايضا على حساب المهاجرين من الريف الى المدينة هجرة دائمة، والذي تعادل نسبتهم السنوية ١,٢٪ من عدد السكان الريفيين (وهو الفرق ما بين نسبة النمو السنوية لعدد السكان الاجمالي ونسبة عدد السكان الريفيين)

وتعادل هذه النسبة حوالي ٤٠ ألف شخص ريفي يهاجرون سنويا الى المدن بهدف الاقامة الدائمة.

ولهذا نرى ان مشاركة المرأة في القوة العاملة في سورية ما يزال محدودا للغاية، باستثناء مشاركتها في القطاع الزراعي، فتبلغ مثلا نسبة المرأة العاملة في الزراعة الى هذا المجموع حوالي ٨١٪، ونسبة المرأة في القوى العاملة باستثناء العاملات في القطاع الزراعي تبلغ حوالي ٤٪.

حتى يتحقق للمرأة العربية المساهمة في الحياة الاقتصادية العربية، لا بد من الاخذ بمجموعة العوامل التي اذا كان تضافرها سلبيا، فانه يحدد من نسبة المساهمة، واذا كان ايجابيا يساعد على ارتفاع هذه النسبة وولوج النسوة الى سوق العمل، انه من الواضح في اطار اقتصادي يتميز بانخفاض نسبة التعليم وبكثافة قوة للنساء في المناطق الريفية وبامكانيات عمل منخفضة بالنسبة للجميع فان حظوظ النساء في الحصول على عمل ما زالت محدودة حتما، وكذلك فان ارتفاع نسبة الخصوبة وبعض الضغوط الثقافية تنزع بدورها الى احتجاز النساء في البيت.

وفي الواقع فان النموذج الاقتصادي التقليدي كان مناهضا لدخول المرأة الى حياة مهنية مستقلة بالنسبة للعائلة، وخاصة لوضعيتها كاجيرة اعتبارا للفكرة التي ترى ان الدور الرئيسي للنساء في الحياة هو ان يكن زوجات وامهات وربات بيوت، ومن الواضح ان تأثير هذه الضغوط يكون اقوى عندما تكون مستويات النمو منخفضة.

لاحظت روز غريب في عام ١٩٣٦ ان عمل الفتاة عندنا هو في الغالب اضطراري لا اختياري. فالفتاة عندنا لا تنشأ على العمل، ولا تعمد اليه الا بدافع الظروف والحاجة، وغالبا تحتقر العمل وتسعى الى التخلص منه. والبرهان على ذلك انها تتركه حالما تتزوج وتصرف اوقات

فراغها في البطالة لان الشغل عار عليها وعلى الزواج.

وكم من الفتيات العربيات كن واعدات بمستقبل باهر علميا وفنيا وادبيا ،وكم منهن تحطمن على صخرة المفهومات الاجتماعية المتخلفة؟ ان المرأة تبعا لهذه المفهومات ناجحة بقدر نجاحها كزوجة ولها قيمة بقدر ما هي مرغوبة من الرجل. أما نجاحها العلمي والعملي فلا يمثل سوى مكانة ثانوية جدا. ان هذه المفاهيم تعتبر المرأة سلعة وتعتبر المرأة متعة وتعتبر المرأة اداة للانجاب، ولا تعتبرها انسانا قائما بذاته. ومن هنا فالحب والزواج يأتي في المرتبة الاولى من حياتها. اما العمل فلا يزيد عن كونه ديكورا، وفي أحسن الظروف مساعدة للزوج. ويوم تتغير هذه المفاهيم ويصبح العمل هو القيمة الاولى في حياة المرأة كما هو في حياة الرجل - وهذا لن يحدث الا من خلال التحول الاجتماعي - يوم يحدث هذا يبدأ تحرر المرأة. والنساء مسؤولات بدرجة من الدرجات عما يحدث لهن حين يخضعن للصورة التي يرسمها الرجل لهن. ان المرأة في تزينها مثلا تعمق وجودها كسلعة، وتعمق وجودها كأداة متعة، بدل ان تكون مشاركة للرجل في حياتها المشتركة.

لقد كان القصور في التعليم التقني والعلمي والمهني نقيصة عامة من النظام التربوي العربي. فبالرغم من الزيادة في السنوات القليلة الماضية، بقيت فرص وصول الاناث الى التعليم اقل بكثير من الفرص المتاحة للذكور. ويواجه تعليم الفتيات مشكلتين اضافيتين وهما: تفضيل اولياء الامور ادراج البنات في التعليم العام بدلا من التدريب على عمل متخصص، وقصور المواد التي تقدم للفتيات وقولبتها في اطار انثوي (الخياطة، التدبير المنزلي، الطباعة الخ...)، غير ان هناك بعض المؤشرات التي تدل على بداية انهيار الحواجز التي تمنع الفتيات من المشاركة في التدريب المخصص (للذكور). ونكرر القول ان التدريب

جدول مقارنة للعاملات الاناث في سورية حسب الحالة التعليمية(١)

بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠

الحالة التعليمية	سنة ١٩٦٠		سنة ١٩٧٠			
	مجموع الاناث فوق ١٠ سنوات	المشتغلات	النسبة ٪	مجموع الاناث فوق ١٠ سنوات	المشتغلات	النسبة
امية	١٢٠٤٦١٦	٨٥٥٤٩	٧,١	١٤٤٩٠٨٩	١٢٨١٩٥	٨,٨
تقرأ فقط	١٥٩٩٩	٨٩٧	٥,٨	٢٩٧٧٣٢	١٠٢٢٤	٣,٤
تقرأ وتكتب	١٥٤٤٨١	٦٨٧٥	٤,٩	١٥٣٨٠٧	٦٠٣١	٣,٩
ابتدائية	٥٥٥٦٠	٤٢٨٠	٧,٧	٦٥٩٢٥	٨٧٥٨	١٣,٤
اعدادية وثانوية	٢١١٤٥	٦٠٢٨	٢٨,٥	٨٠٥٩	٧١٧٦	٨٩,٠٣
مؤهل فني او مهني	١٢٩٦	٧١٠	٥٤,٦	٤٤٨٢	٣٣٦٥	٧٥,٠٧
جامعية وماجستير						
دكتوراه	٣٥	١٥	٤١,٥	١٥١	١٠٨	٧١,٥
غير مبين	١٤١٨٤	١٠٤٠	٧,٣	٢٤٦	٩	٣,٦
المجموع	١٤٦٧٣١٦	١٠٥٣٩٤	٧,١	١٩٧٩٤٩١	١٦٣٨٦٦	٨,٢

(١) مجموع الاناث فوق السنوات لسنتي ١٩٦٠/١٩٧٠ مأخوذ من المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٧٥

المهني التقني يتركز في المدن. اما الفتيات في المناطق الريفية فتتمكن في أحسن الاحوال من الحصول على دروس في الخياطة او التدبير المنزلي دون الحصول على دروس في الزراعة. وفيما يلي احصائيات تبين ما نرمي اليه:

ويمكننا القول ان النمو الكبير لاعداد العاملات في السنوات الاخيرة، وبخاصة منذ سنة ١٩٧٠ حتى ١٩٧٤ هو ظاهرة صحية، ولكن هذا لا يجوز ان يدعونا كذلك الى تناسي نسبة الاناث المتفرغات للتدبير المنزلي حتى الان، والتي تبلغ ٧٣,٢٢ ممن هن فوق السنوات العشر من العمر، بينما لا تزيد نسبة العاملات عن ٨,٢٪ مع العلم ان هناك ايضا ١١,٦٣٪ طالبات في المدارس، ومن تبقى من الاناث، متقاعدات او غير قادرات على العمل، او يعشن من معونة، او مكتفيات بما لديهن من دخل عقار او غير ذلك.

وقد بلغ عدد النساء العاملات في العالم بأسره سنة ١٩٧٠ (٥١٥) مليون نسمة اي ٣٤٪ من مجموع اليد العاملة في العالم. كما انها بلغت نسبة ٣٨٪ في البلدان المصنعة و٣٢٪ في البلدان السائرة في طريق النمو. وتتوقع منظمة الامم المتحدة ان تتحول هذه النسب حتى سنة ٢٠٠٠ الى ٣٩٪ في البلدان المصنعة والى ٧١٪ في البلدان السائرة في طريق النمو. هذا ويتوقع ان يصبح عدد اليد العاملة النسائية ٦٠٠ مليون نسمة سنة ١٩٨٠ - ٨٤٢ مليونا سنة ٢٠٠٠. وتؤكد الاحصائيات ان عدد النسوة العاملات في البلدان السائرة في طريق النمو سيتجاوز بكثير عدد النساء العاملات في العالم حاليا.

وقد تم تقدير النسبة التالية فيما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ٢٠٠٠ بحيث تتراوح النسبة بين ٥٧ و٦٠٪ بآسيا. وبين ٨و١٠٪ بافريقيا وبين ٣و٤٥٪ بامريكا اللاتينية، ثم تنخفض باوروبا من ١٣ الى ١٠٪ وبالاتحاد السوفيتي من ١٢ الى ٩٪. اما امريكا الشمالية واوستراليا فانهما سيحافظان على نسبتيهما الحالية اي ٦٪ بامريكا الشمالية و٠,٥٪ في اوستراليا.

تختلف نسبة المشاركة من بلد الى آخر، وتتراوح في ادناها الى ٥٪ في بعض البلدان الافريقية واقصاها اي ٥٠٪ في الاتحاد السوفيتي ورومانيا.

يمثل النساء ٤٠٪ او اكثر من مجموع اليد العاملة في كثير من البلدان، خاصة في اوروبا الشرقية، ونسبتها تتراوح بين ٣٠ الى ٤٠٪ في اغلب البلدان الاوروبية الغربية وامريكا الشمالية. مع الملاحظة ان بلدين فقط بين مجموع البلدان السائرة في طريق النمو وهما بورندي ليسوتو قد تحصلا على نسبة ٥٠٪. اما اخفض النسب فنجدها بالاقطار الافريقية كالجزائر ونسبتها ١,٨٪ والجماهيرية الليبية ٢,٧٪ وتونس ٣٪ ولبنان ١٥,٤٪، الا ان السودان وحدها تشذ عن القاعدة اذ تبلغ نسبتها ٢٨٪.

ويلاحظ في بعض البلدان ارتفاع في عدد النسوة المتزوجات ضمن اليد العاملة النسائية، وقد احرزت كل من بلغاريا وليبريا على اعلى الارقام ارتفاعا، اذ حصلت بلغاريا على نسبة ٨٥٪ وليبيريا على ٨٠٪، بينما نجد في اقطار اخرى النساء العازبات قد حصلن على الاغلبية كما هو الشأن في ارلندا حيث بلغت النسبة ٨١٪.

ونجد في العديد من البلدان، وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو، نسبة كبيرة من اليد العاملة النسائية تعمل في القطاع الزراعي، كما هو الحال في تركيا، حيث تبلغ النسبة ٩٤٪. بينما نجدها تتراوح بين ٦٠ و٨٠٪ في الكثير من البلدان الافريقية، لان المرأة تعمل هناك بمنتوج الاغذية التي لها اصل زراعي. على ان مشاركة المرأة في هذا القطاع في البلدان المصنعة لا تتجاوز نسبة ١٠٪ وهي لا تتجاوز ١٪ في المملكة المتحدة و٢٪ في الولايات المتحدة الامريكية.

تشير تقارير منظمة الامم المتحدة الى ان نسبة النساء العاملات في

٢٤ بلدا افريقيا هي ٢٨٪ مقابل ٤٩٪ عند الرجال، الا ان هذه الارقام لا تعطينا دائما حقائق واضحة عن هذه الوضعية التي كثيرا ما تتصف بتوالي الحرمان والمتاعب التي هي من نصيب المرأة القليلة الحظ في العمل خارج القطاع الريفي التقليدي.

ويستوعب القطاع الصناعي الحديث في بعض البلدان السائرة في طريق النمو نسبة ضعيفة من النساء، بينما نجده يوفر العمل لـ ٢٥ الى ٣٠٪ من العاملات في كثير من البلدان المصنعة، وخاصة في صناعات النسيج والاغذية والملابس. كما نجد نسبة ضعيفة من النساء يعملن في صناعات الاستخراج وورش البناء واغلب الصناعات التحويلية. الا ان اوروبا الشرقية والصين لا يخضعان الى هذه القاعدة، اذ ان اغلب النسوة وخاصة في اوروبا الشرقية يتعاطين انشطة اقتصادية بلغت بهن الى الحد النهائي وآن الاوان للمشرفين على تشغيل المرأة ان يسألوا هل يمكن باستمرار مواصلة النزعة الرامية الى الرفع من مقدار مساهمة المرأة في ميدان العمل.

اذا القينا نظرة على جهاز التنمية يتضح لنا ان النسوة في العالم يشكلن نسبة هائلة في مجال المهن الحرة والتقنية، وذلك نظرا للدور الهام الذي تلعبه المرأة في قطاعي التعليم والصحة، لكنها تمثل دائما نسبة ضئيلة في النطاق الاداري وضمن الاطارات، على ان عدد النسوة اخذ في الارتفاع في قطاعي البائعات والموظفات. ثم من بين الانشطة الجديدة التي تبنتها النساء نخص بالذكر منها القطاع الالكتروني والصناعات الكيماوية والصيدلة الخ... كما ان قطاع الخدمات يستوعب عددا متزايدا من الرجال والنساء.

وبالرغم من هذا فان المرأة لا زالت تتعاطى عددا محدودا من المهن ذات الدخل المتواضع. على ان الكثيرات منهن يعتبرن العائل الرئيسي

و الوحيد للعائلة، ومع انها قليلة هي الموانع الشرعية القائمة في وجه المرأة في المساواة فيما يتعلق بميدان العمل، وان المبدأ القائل (بنفس الاجر لنفس العمل) بدأ العمل به في كثير من الحالات، فان الوضع كما يشاهد في وطننا العربي يتطلب تطبيق تدابير تقويمية عاجلة وسريعة.

لقد اخذت بعض الحكومات في السنوات العشر الاخيرة، الحريصة على تذليل الصعوبات المتعلقة بمشكلات المرأة وبالتالي بالمجتمع، اجراءات لاقامة اجهزة خاصة عهدت اليها مهمة النظر في وضعية المرأة وتهيئة ظروف انطلاقها واندماجها ضمن مجهود التنمية بوجه عام في نطاق سياسة طويلة المدى. نذكر على سبيل المثال الاجهزة المتمثلة في صورة لجان قومية ومجالس استشارية وخاصة التي تم احداثها في الكثير من البلدان منذ عام ١٩٦٨، وبالاخص في كندا عام ١٩٧٣ وكولومبيا عام ١٩٧٠ ومصر عام ١٩٧١ والهند عام ١٩٧١ واندونيسيا عام ١٩٦٨ وجامايكا عام ١٩٧٢ والمملكة المتحدة عام ١٩٦٩ والسويد عام ١٩٧٢. وهي منظمات تضم رجالا ونساء، وخلال العشرين سنة السابقة لعام ١٩٦٨ كانت المنظمات من هذا القبيل تتمثل في شكل مكاتب مسؤولة عن الشؤون النسائية ملحقة بوزارات كالوزارات المكلفة بشؤون اليد العاملة، وهي تقدم مساعداتها الى المرأة في ميدان العمل وتسهر على توفير ظروف عيش لائقة، خاصة في امريكا اللاتينية واوروبا. وفي بلدين هما استراليا وفرنسا عين رئيس الدولة اخيرا مستشارين مهمتهما العناية بشؤون المرأة.

وقد احرزت مسألة حق النساء في المشاركة بجميع مظاهر النمو ببلدانهن على اهمية متزايدة،اثر احداث تجمعات جديدة مفتوحة في وجه المرأة،او في وجه المرأة والرجل على حد سواء،لينظرا معا في مشكلات مشتركة في سبيل الوصول لحلول ملائمة لها.

ففي العديد من البلدان مثل كندا والولايات المتحدة الامريكية وجمهورية المانيا الاتحادية والسويد، شعرت عدة منظمات للبحوث واخرى جامعية، وكذلك عدة مكاتب قومية للاحصائيات، بافتقارها الى معطيات واضحة حول وضعية المرأة وشرعت في بذل عناية خاصة بالاحداث المتعلقة بدور المرأة في المجتمع.

لقد احدثت برامج خاصة لتساعد المرأة على التفتح الكلي حتى تتمكن من بلوغ أسمى الوظائف في القطاع العام والخاص، وعلى الصعيد الدولي فان المنظمات التابعة للامم المتحدة اخذت بعين الاعتبار مساهمة المرأة في جميع مجالات التنمية وذلك اثناء دراسة وتقييم برنامج الامم المتحدة الخاص بالسنوات ١٩٧١ - ١٩٨٠.

ان نزول المرأة الى ميدان التنمية الاقتصادية لا يمكن بحال من الاحوال فصله عن حياة الناس العاطفية والجنسية. فاي فصل بينهما يقود الى فكر ناقص سطحي ومشوه. والذي يصنع تاريخ الانسان ليست هي العلاقات الاقتصادية وحدها كما يؤمن بعض الاشتراكيين، وليست هي العلاقة الجنسية أو الغريزة الجنسية وحدها كما يؤمن بعض الفرويديين، ولكن الذي يصنع التاريخ هما الاثنان معا في وحدة واحدة وفي مستوى واحد.

ولهذا فان الاهتمام بقضية المرأة لا يقلل من قيمة الرجل السياسي المتنور بل ان الرجل المتنور لا يكون متنورا حقيقيا الا اذا اهتم بقضية المرأة كما يهتم بقضية الشعب.

والضحيح ان تحرير المرأة العربية لن يقوم به الا النساء انفسهن، كما ان تحرير الانسان الامي لن يقوم به الا الانسان الامي ذاته. لقد اثبت التاريخ ان تحرير اي فئة مقهورة من البشر لن يتم الا على ايدي افرادها انفسهم، ولم يحدث ابدا ان حصل المقهورون على حقوقهم

كمنحة او قرار علوي من اصحاب السلطة والحكم. ان على النساء دائما ان ينظمن انفسهن ويتحدن ويصبحن قوة بشرية منظمة تستطيع ان تنتزع حقوقها من بين انياب قوى الجهل والتخلف.

*

الوعي السياسي للمرأة

ما من شك ان تحسينات هامة ادخلت على وضعية المرأة في العالم وعلى قانونها الاساسي، وذلك منذ منتصف هذا القرن، فقد عدلت التشاريع القومية لتمكين المرأة من نيل حقوق تساويها بالرجل في كل من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية، الا ان التقاليد والمواقف والعادات القديمة لا تتغير بين عشية وضحاها، الامر الذي جعل وضعية المرأة مغايرة لما ينبغي ان تكون عليه.

هذا ما يجعلنا لا نغفل عن واقع المرأة العربية في بعض البلاد النامية التي اختطت طريق التقدم، فهي قد بدأت تنال حقوقا لم تنلها بعد المرأة الامريكية. فالمرأة السورية مثلا اصبحت مساوية للرجل في قوانين العمل والتوظيف والتعليم الجامعي، وهذا امر لم يحدث حتى اليوم في امريكا، ولا تزال حركات تحرير النساء في امريكا تطالب بهذه الحقوق. والمرأة العربية في تونس ومصر وسورية والسودان والصومال حصلت على حقوق جديدة لم تحصل عليها بعد النساء في البلاد الاوروبية المتقدمة.

ويمكن القول ان طبيعة الاضطهاد الواقع على المرأة في اي قطر في العالم ومنها الاقطار العربية يمتد جذوره من النظام الاقتصادي الاستغلالي في المجتمع والنظام الابوي في الاسرة، بالاضافة الى تراكم

مئات السنين من الاسر والاضطهاد وتفشي الامية بين معظم النساء، وهو نتيجة منطقية لهذه العوامل.

لا بل ان بعض الدراسات التي قام بها الدكتور صادق جلال العظم والدكتور حليم بركات اوضحت علاقة مسائل شخصية مثل عذرية البنت بمسائل سياسية كبرى كنزوح جماعات كبيرة من اللاجئين العرب عام ١٩٦٧ وتسهيل المهمة أمام اسرائيل لاحتلال اراضيهم. فدراسة حليم بركات توضح كيف استغلت اسرائيل موضوع شرف المرأة لتهجير الاسرة العربية في الحروب المتتالية منذ سنة ١٩٤٨ الى ما بعد ١٩٦٧. كما اوضحت هذه الدراسة الاسباب التي دعت اللاجئين العرب الى النزوح من الضفة الغربية عام ١٩٦٧. كان السبب الرئيسي لهذا النزوح بعد الخوف من القذف بالطائرات هو الخوف على شرف نسائهم الامر الذي دفع بعض الرجال الى المطالبة بتغيير كلمة (عرض) بكلمة (ارض) في قاموس اللغة العربية.

ان المرأة لا تستطيع اتخاذ مبادرات خارقة للمألوف الا في ظروف استثنائية هي الظروف التي تواكب تمردا سياسيا. فحركات الاستقلال القومي هي التي اتاحت للمرأة غير المنتمية الى النخبة الاجتماعية الصغيرة أن تشارك مشاركة نشيطة في الاحداث. لكن غني عن البيان ان الخيار السياسي المتاح للنساء في مثل تلك الحال يكون متحدداً بطبيعة حركات الاستقلال القومي. هكذا نظمت النساء العربيات في عام ١٩٢٩، على سبيل المثال، مؤتمرا نسائيا ضمن نطاق المقاومة العربية للحركة الصهيونية المدعومة من البريطانيين. وقد شاركت في اعمال المؤتمر مئتا امرأة، بينهن زوجات كبار زعماء العرب. وما كانت النساء اللواتي حضرن ذلك المؤتمر النسائي الاول في فلسطين ممن يتحجبن. وكانت حركتهن تماثل كل التماثل والحركة القومية العربية. وقد طالبت التقدمسات منهن بتخفيف الاحكام الصادرة على الجنح السياسية

وبتحظير توريد اسلحة الى فلسطين يمكن لليهود ان يستعملوها. وبعد زيارة اللورد اللنبي للقدس في ١٩٣٢ اتسع نطاق الحركة النسائية ونظمت تظاهرات جماعية. لكن ذلك التماثل ادى الى انهيارها: فقد ربطت النساء قضيتهن بقضية الحركة العامة التي كانت تريد الحؤول دون قيام اسرائيل. والحال ان الاهداف السياسية والقومية لم تتحقق، اضف الى ذلك ان النساء الفلسطينيات كن عاجزات عن ارساء اساس اجتماعي لتحرر المرأة العربية.

ولقد اجمعت المؤتمرات التي عقدتها الجمعيات والاتحادات النسائية في الوطن العربي على المطالبة بحق المرأة بالعمل في الحقل السياسي، وكانت اهم التوصيات:

١ - الطلب الى الاقطار العربية التي لم تعترف بعد بحقوق المرأة العربية السياسية ان تسن التشريعات التي تؤمن ذلك، ومن الاقطار التي اقرت مبدأ المساواة ان تعمد الى تطبيقه.

٢ - مطالبة الاقطار العربية بان تشرك النساء في الوفود الرسمية الى المؤتمرات والمنظمات الدولية ولا سيما منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المختصة ولجنة المرأة في الامم المتحدة.

٣ - مطالبة الاقطار العربية بتعيين النساء في السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلك الديبلوماسي حتى أعلى المستويات.

٤ - دعوة النساء الى الاشتراك في الاحزاب السياسية والنقابات العالمية والسعي للوصول الى المراكز القيادية.

٥ - الطلب الى الاتحادات النسائية تعهد التوعية في الصفوف النسائية في:

أ - اطلاع النساء على اوضاع المرأة القانونية ومدى تطبيق نصوصها.

ب - على حقها في الاشراك في تخطيط الاسرة وتوفير المعلومات وتأمين الخدمات الصحية من اجل ذلك

ت - وجوب اعادة النظر في البرامج التعليمية والتربوية انسجاما مع تطور المفاهيم والقيم لا سيما فيما يتعلق بدور المرأة.

٦ - توطيد التعاون بين التنظيمات النسائية المحلية والاتحاد النسائي العربي العام ولجنة المرأة في جامعة الدول العربية ولجنة مركز المرأة في منظمة الامم المتحدة والهيئات الدولية الاهلية.

هذه التوصيات يلزمها العمل الجدي والتصميم الاكيد من قبل الحكومات والافراد العرب لتأخذ طريقها الى التنفيذ. صورة النضال السياسي للمرأة في العالم متعددة الوجوه، ففي الهند لعبت النساء دورا هاما في الكفاح ضد البريطانيين لكن حتى اثناء عصيان ١٨٥٧ - ١٨٥٨ حثت النساء في احدى الاسواق الشعبية الرجال على التمرد. وبعد ذلك بحقبة مديدة، اي عند مطلع القرن العشرين انضمت المتعلمات من النساء الى المنظمات والتجمعات الدينية، مكان لقاء جميع المستائين. وكانت تلك التجمعات، مثل (جمعية احباء الله) التي اسستها آن بيزانت، تلك المرأة التي كانت قد نظمت نقابة للعائلات في صناعة الثقاب في لندن، تشجع ايضا على تطور بعض أشكال النضال النسوي. وطردا مع امتداد الحركة القومية في العشرينات والثلاثينات، اتسع نطاق النشاط النسائي. وبالرغم من مقاومة غاندي لمشاركة النساء في حركة التحرر، نظمن تظاهرات، وقمن بعمليات رصد امام المخازن، وقاومن بشجاعة غارات الشرطة، واخذن طريقهن الى السجون.

وفي البنجاب ابدت العاملات نشاطـا هائلا. وثار الجناح اليساري من الحركة القومية النسائية على استغلال الطبقة العاملة سواء على أيدي البريطانيين ام على ايدي الهنود، ولكن تلك الميول غرقت في مد

الكفاح القومي من اجل الاستقلال. وفي الساعة الراهنة يبقى (التحرر) وقفا على ذوات الامتيازات من النساء، ولكن حتى هؤلاء لا يمكنهن العمل والنشاط الا في حدود ضيقة.

لا بد اذن ان تكون الحركة النسائية العربية حركة سياسية من الدرجة الاولى. وقد تعودت التنظيمات النسائية أن تبعد عن العمل السياسي بحجة أن قضية المرأة قضية سياسية اجتماعية وليست سياسية. وهذا هو أحد الاسباب الرئيسية لفشل التنظيمات النسائية التقليدية. ان قضية المرأة قضية سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية وليست هي اجتماعية فقط. ان القهر الواقع على المرأة في البيت أو الحقل أو المصنع أو المكتب يرجع لأسباب سياسية واقتصادية اساسا وبغير ان تعالج الأسباب الاساسية للقهر لن تتحرر النساء العربيات الا تحررا ظاهريا فحسب.

وقد تحولت الحركة النسائية في بعض الاقطار العربية، بتقليد من بعض مظاهر النشاط النسائي في الدول الغربية، فكرا وممارسة في جزء كبير منها الى متابعة الاعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية وبرنامج تدريب الفتيات، وهي النشاطات المحببة لنساء الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة ونساء الطبقة العليا، ولكن ضمن الاطار النسائي نفسه، مما لم يساعد بصورة جدية في اذابة الرواسب العازلة بين المرأة والرجل، ولم يساعد على تعجيل التفاعل الاجتماعي بالدرجة التي يتطلبها واقع المجتمع العربي وحاجاته.

ان المصاعب التي جابهت تحرر المرأة السياسي كثيرة وشاقة، لنذكر اليابان مثلا على ذلك. فقد نص القانون المعمول به في اليابان حتى عام ١٩٢٣ على ان (النساء والاطفال والمعتوهين لا يمكن ان يشاركوا في النشاط السياسي) وقد ظل عدد السكان في اليابان ثابتا قرونا عدة.

ويرجع الفضل في ذلك الى اعدام المواليد البنات. عندما كانت تلد الام بنتا، كانت (القابلة) تأخذ ورقة مبتلة، وتسأل الاب بنظراتها عما تفعل. وكانت تخنق المخلوقة الصغيرة غير المرغوب فيها، اذا ما أومأ الاب برأسه موافقا. وكثيرا ما كان يومىء الاباء برؤوسهم.

اما البنت التي كانت تترك للحياة، فغالبا ما كانت تباع كعاهرة او خادمة، او تباع لبعض السادة الذين يجدون لها عملا في احد المصانع. حتى عام ١٩٣٠، كانت لا تزال توجد في آلاف المنشآت اليابانية عاملات مستعبدات تم شراؤهن بهذه الطريقة، يعشن داخل اسوار المصنع، ويعاملن من كافة النواحي كالسجينات المحكوم عليهن بالاشغال الشاقة المؤبدة.

يقول مثل ياباني: (لا تحتاج المرأة الى الدين. فزوجها هو الهها الاوحد). كان على كل امرأة ان تسلك سبل الخضوع الثلاثة: الخضوع للاب حتى الزواج، والخضوع للزوج فيما بعد، والخضوع للابن، اذا ترملت.

كان الخضوع للزوج يعني، بين ما يعنيه من اشياء، الا تغضب الزوجة اذا اتخذ زوجها خليلة، او ذهب عند الجيشا، او خالط العاهرات المعترف بهن.

ومع القنبلة الذرية (١٩٤٥) وتسليم اليابان، والهزيمة التي جعلت الرجال يفقدون (ماء وجوههم) بدأ تحرير المرأة ومع ذلك، لم يغير الاحتلال الامريكي، و (تحديث) البلاد تحديثا جذريا وضع المرأة الى حد كبير بعد.

وحتى نعي دلالة التحولات التي ترتبت على الثورة في الصين، ينبغي ان نتذكر درجة العبودية والمذلة اللتين كانتا سائدتين في الصين فيما سلف. ففي حين كانت اقلية من صاحبات الامتيازات تؤلف نوعا

من نخبة زخرفية، كانت غالبية النساء يكدحن من مشرق الشمس الى مغيبها ،وكان مباحا ضربهن، بل قتلهن. وكانت دارجة عادة بيع الفتيات للزواج وتعدد الزوجات والتسري. وكانت البنات الصغيرات يخطفن ويبعن لتشغيلهن في الدعارة. ولم يكن من النادر في المدن الكبيرة ان ترى اولادا يتدبرون مومسات للمارة في الشوارع. وضمن نطاق الاسرة كانت العجوز الحيزبون تذيق الصبايا مر الاضطهاد، كما كانت الحماة تضرب الكنة. وما كانت المرأة تتمتع بأي حق ما دامت بلا ابن. وكانت النساء يخضعن لسلطان الازواج، والاخوة، بل حتى الابناء. وبالرغم من ان ذلك كان نتيجة لاقتصاد زراعي في الجوهر والاساس، فان اثره على المرأة الصينية كان اشد وقعا وامر شأنا منه على المرأة الاوروبية الغربية، لان المرأة في المجتمع الصيني ما كانت ترث، ولما كانت لا ترث شيئا من أسرة أبيها، فما كان في مقدور هذه الاخيرة ان تقدم لها اي حماية ضد سوء المعاملة من جانب زوجها. في أوساط الطبقات العليا كانت المرأة تتلقى (جهاز عرس)، وفي اوساط الطبقات الدنيا كانت تبتاع ابتياعا. وكان في مستطاع أسرة الزوجة، في بعض الاحوال، ان تمارس ضغطا على الزوج، لكن حين لا تكون أسرة الاب قوية كان من المباح اعادة بيع المرأة مثلما اشتريت، بل كان من المباح تأجيرها.

وقد حفل تاريخ المرأة في الغرب بالوان عذاب اشد. وكانت النساء تحرق في اوروبا في العصور الوسطى لاسباب تافهة أو لمجرد ان تكون ذكية، ومارس الصينيون - كما ذكرنا - وأد البنات باكثر مما ممارسة الغرب، وكان الاب الصيني يقتل بناته أو يبيعهن في السوق والزوج يضرب زوجته حتى الموت. لكن ماذا حدث للمرأة الصينية بعد الثورة الاشتراكية في الصين؟ لقد تقدمت المرأة الصينية ونالت كثيرا من الحقوق في المجتمع والاسرة لم تنلها بعد المرأة في اكثر البلاد الغربية

تقدما وهي امريكا.

حصلت النساء في الولايات المتحدة على حقوقهن السياسية، على الصعيد الفدرالي في عام ١٩٢٠، وخلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين اقدم عشرون بلدا تقريبا على منح هذه الحقوق للنساء. اما النساء في فرنسا فانهن لم يحصلن على هذه الحقوق الا في نهاية الحرب العالمية الثانية، في ٢١ نيسان ١٩٤٤، اي بعد انقضاء مئة عام تقريبا على حصول الرجل على حق الانتخاب.

واعطت الدنمرك حق الانتخاب للمرأة عام ١٨١٥ والسويد في عام ١٩٢١ في حين ان فنلندا منحتها هذا الحق منذ عام ١٩٠٦ والنروج في عام ١٩١٣.

ان ترقية المرأة المدنية تكاد ان تكون عالمية. ففي مطلع هذا القرن كان بلد يتيم واحد، هو نيوزيلندا، يمنح النساء كامل حقوقهن السياسية. وقد انعكست الاية تماما اليوم اذ لم تبق المرأة محرومة من حقوقها السياسية الا في عدد ضئيل جدا من الاقطار (في نيجيريا والعربية السعودية والكويت وامارة ليشتنشتاين واليمن الشمالي)، وقد منحت سويسرا المرأة حق الانتخاب على صعيد فيدرالي في ٧ شباط ١٩٧١، لكن على صعيد الكونتونات ظلت المرأة محرومة من الحقوق السياسية في بعض منها. في عام ١٩٧٣ بلغ عدد البلدان التي سمحت للمرأة بحق التصويت في جميع الانتخابات وحق تقديم ترشيحها على قدم المساواة مع الرجل ١٢٤ بلدا.

وكما يلاحظ فان نسبة النساء اخذت في الارتفاع في مراكز المسؤولية التابعة لقطاعات التشريع والعدل والتنفيذ والديبلوماسية، مع ان هذه النسبة ظلت ضعيفة جدا في اغلبية البلدان، حتى في التي منحت المرأة حق التصويت منذ زمن بعيد. كما لوحظ حتى في الحالات التي عينت

المرأة فيها وزيرة، فقد عهد اليها بالشؤون النسائية كما هو الشأن في فرنسا أو القطاعات التي لها مساس بالمرأة كالحماية الاجتماعية وحماية الطفولة او الشؤون الاجتماعية.

تأخذ النساء غالبا بشكلية الموقف المتحفظ ويفضلن المشاركة في حملات لفائدة المرشحين الذكور بدلا من المرشحات الأناث. وفي بعض الاحيان نراها تتردد عند مغادرتها لبيتها واطفالها، بينما ترى بعضهن ان لا فائدة لهن وحق للمجتمع من مشاركتهن في اتخاذ القرارات. وفي تشيلى والبيرو مثلا اظهر بحث اجري هناك ان ٢٠٪ من النسوة فقط اعربن عن رغبتهن في المشاركة في الحياة السياسية او الوظيفية العامة.

ان عامل الاختيار يمثل اهمية خاصة في كل تقييم يتعلق بمشاركة المرأة في النمو وفي الصورة التي يتحتم عليها تسليط نوع من الرقابة على مستقبلها الخاص. وحسب تقديرات حديثة فان نسبة النساء المنتخبات في مجالس الامة ظلت زهيدة في اغلبية البلدان، ولعل السبب في ذلك راجع الى الاحزاب السياسية في عدم مساندة المرشحات من النساء، وقد سجلت اعلى النسب في الاتحاد السوفيتي ٣٥٪ وفي الجمهورية الاوكرانية ٣٤٪ وفي فنلندا ٢١,٥٪ وفي الدنمرك ١٧٪ وفي بولونيا ١٥٪.

في السنوات الاخيرة انتخبت نسوة مباشرة لرئاسة الوزارة في كل من الهند وسيريناىكا وبريطانيا والبرتغال وبوليفيا.

وعلى هذا نرى ان تعميق الوعي السياسي للمرأة هو اخذا وعطاء وتأثيرا وتأثرا، وهو لا يعني مظاهر التحديث السطحية التي تبرز بين قطاعات من نساء المجتمع العربي في سعيهن لتقليد انماط الاستهلاك المظهري المستمدة من الحضارة الاوروبية الصناعية، ومما قد يعتبره البعض مؤشرا على تحرير المرأة. وهذا النوع من الحداثة وما يقترن به من تطلعات ونماذج ظاهرة متوافرة في عدد غير قليل من المجلات

النسائية التي تصدر في الوطن العربي، والتي قد لا تجد في كثير من اعدادها احساسا بمشكلات المرأة العربية، بل وفي بعض الاحيان قد لا تجد صورة لامرأة عربية الا لعارضات ازياء اجنبية. كذلك تطغى مثل هذه النماذج الاستهلاكية في كثير من برامج اجهزة الاعلام المختلفة فيما تبثه من اعلانات او تقدمه من افلام ومسلسلات.

ان ترقية المرأة في القرن العشرين نتيجة صعود خطى، او ارتقاء بطيء وتدريجي الى الحرية. فالتاريخ يكشف لنا بالعكس عن تطور متعرج متناوب فيه مراحل الصعود ومراحل التراجع والهبوط، واذا كان الضغط المستمر في اتجاه الصعود امرا مسلما به، فانه يتنافى مع فترات تقهقر واضحة. ففي الاقطار العربية كان هذا الصعود والهبوط متباينا. لنأخذ سورية مثلا حيث نرى ان الدستور فيها يكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية، وهي تعمل على ازالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي المتطور. كما ان حق المرأة السياسي في الترشيح لعضوية مجلس الشعب مكفول بحكم الدستور. وفي تونس يضمن القانون الانتخابي للمرأة نفس المركز الذي يضمنه للرجل بما فيها رئاسة الجمهورية وعضوية مجلس الامة. وفي لبنان ومصر للمرأة الحق في الترشيح في الانتخابات البرلمانية. وفي السودان واليمن الديمقراطية احتلت المرأة مراكز سياسية وادارية مرموقة. وفي مجال العمل فقد تركز المبدأ الدستوري الذي يعتبر العمل حقا وشرفا وواجبا على الدولة يجب ان توفره للمواطن ذكرا كان ام انثى والزام الجنسين بالعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وحتى في مجال القوانين العمالية، فان بعض الاقطار العربية (العراق، سورية، اليمن الديمقراطية، الجزائر، الاردن، مصر، تونس) تساوي

لمرأة بالرجل وبصورة عامة في اعطاء الحق للمرأة كمبدأ في العمل والنص على حماية المرأة ورعايتها من اضرار العمل، ومراعاة دورها كأم ودورها البيولوجي. وقد نصت قوانين السعودية والاردن وتونس والمغرب والجزائر والعراق وسورية ومصر على اجازات الوضع وفترات الرضاعة للعائلة الواحدة. وقد منح القانون العراقي الزوجة حق الالتحاق بزوجها للعمل في الخارج وعالجت هذه الوضعية بعض القوانين العربية.

ان الوعي السياسي للمرأة يضع على عاتق المرأة (المستعمرة) عبء التخلص من تركة عهد الاذلال والاضطهاد. والحركة التي يحددها الرجل دونما اعتبار لاهدافها الاجتماعية لا يمكن ان تكون كافية. وتحرر المرأة في البلدان النامية يقتضي انشاء ثوريا لمستعمرة داخل المستعمرة. والا فان قسما من المجتمع سيبقى موضع احتقار. ويوم تعي نساء البلدان المستعمرة نسويتهن الثورية الخاصة، سيكون في الامكان النظر الى وضعهن ورؤيتهن السابقة للعالم من منظور جديد، ونحن لا نزال في بداية الدرب.

*

المرأة والتعليم

منذ بداية القرن التاسع عشر وقادة النهضة الفكرية في الوطن العربي يطالبون بضرورة تعليم المرأة وتربيتها تربية علمية صحيحة، معتبرين جهلها سببا رئيسيا من اسباب تخلف مجتمعهم.

كان المجتمع العربي في العهد العثماني ينقصه التجانس والتماسك، فما كاد القرن التاسع عشر ينتهي حتى بدأت الاطر الاجتماعية القديمة بالانهيار، وتراجعت القيم الاجتماعية القبلية لتحل محلها قيم جديدة مستوردة من الغرب. ونشأ صراع شديد بين الراغبين في التفرنج وتقليد الغرب في المسكن والملبس والمأكل والمشرب ومختلف وسائل الترفيه والتسلية، وبين المحافظين أنصار التقليد القديم الذين بذلوا كل ما في وسعهم لمقاومة تيار التفرنج وصده.

في هذا المجتمع المتخلف، حيث البون شاسع بين الحاكم والمحكوم والغني والفقير، والجهل عام، والتدين تجارة وزعامة ووساطة، والتملق والنفاق والجبن سادة العصر، قامت فئة واعية بمبادىء وأفكار جديدة من حرية ومساواة وعدالة اجتماعية، مستنكرة الذل والنفاق والرشوة، معتمدة في ذلك على كتاب الله وسنة نبيه أحيانا، وعلى اراء المصلحين والمفكرين الغربيين أحيانا أخرى. وعالجت هذه الفئة من المفكرين

العرب مختلف المشاكل والامور الاجتماعية وخرجت باتجاهات عديدة، كان ابرزها موضوع حرية المرأة وانتزاعها من موطن جهلها وفتح ابواب التعليم لها.

وقد دعا احمد فارس الشدياق بعد الطهطاوي الى تحرير المرأة العربية من الجهل، وألف كتابا عن هذا الموضوع اسماه (الساق على الساق) صدر عام ١٨٥٥، وقال في دعوته الى تعليم المرأة: (فاما تعليم نساء بلادنا القراءة والكتابة فعندي انه محمدة بشرط استعماله على شروطه. وهو مطالعة الكتب التي تهذب الاخلاق وتحسن الاملاء. فاما المرأة اذا اشتغلت بالعلم كان لها به شاغل عن استنباط المكايد واختراع الحيل). وهو بذكره الجملة الاخيرة يشير الى ما تقوم به المرأة الامية لتحصين نفسها في وسط بيئة يتمركز فيها الاستبداد والتعسف والجهل. وكانت دعوته بمثابة ثورة في مجتمع لا يعترف للمرأة بحق التعليم وغيره من الحقوق الانسانية والمدنية.

كما ان عبد الرحمن الكواكبي، داعية الحرية المشهور، تحدث عن المرأة ودورها في التربية والمجتمع، ودعا الى تحريرها من الجهل، فهو يقول في كتابه ام القرى (ان لانحلال اخلاقنا سببا مهما آخر ايضا يتعلق بالنساء فهو تركهن جاهلات على خلاف ما كان عليه اسلافنا، حيث كان يوجد في نسائنا كأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - التي اخذنا عنها نصف علوم نبينا، وكمئات الصحابيات والتابعيات راويات الحديث والمتفقهات، فضلا عن الوف من العاملات والشاعرات اللاتي في وجودهن في العهد الاول بدون انكار حجة دامغة ترغم انف الذين يزعمون ان جهل النساء احفظ لعفتهن.

وقال اسعد داغر في دعوته الى تربية المرأة وتعليمها: (وعندي ان المرأة الشرقية كاللغة العربية في حاجة شديدة الى الترقية والاصلاح.

وتبعة قصور كل منهما علينا نحن الرجال. وقبلما نحاول رفع الحجاب عن وجه المرأة الشرقية علينا آن نرفعه عن هذه الحقيقة المهمة ونعترف باننا نحن مقصرون في ترقية فتاة الشرق. ونكف عن لومها وتحقيرها من جهة وعن تملقها ومداهنتها من جهة أخرى. ونصرح لها على رؤوس الاشهاد اننا نفضل علمها وتهذيبها وأدبها وكمالها على زينتها وحلاها ومالها وجمالها).

وقد سبقت بلاد الشام مصر في تعليم المرأة. وافتتحت اول مدرسة للبنات، باشراف عقيلة القس طمسن وعقيلة القس ضودج المرسلين الامريكيين، في بيروت عام ١٨٢٦. وكان عدد التلميذات عند افتتاح المدرسة ست بنات. وافتتحت عقيلة القس ضودج اول مدرسة لبنات الطائفة الدرزية في عاليه - لبنان عام ١٨٣٤. ورغم ذلك لم يزد عدد التلميذات في بلاد الشام كلها عن اربعين فتاة عام ١٨٣٦. ولم يكن بينهن فتاة مسلمة.

وازداد الاقبال على تعليم البنات في بيروت، فبلغ عددهن ٢٥ بنتا عام ١٨٤١، اي عند خروج جيوش ابراهيم باشا من البلاد. وبعد ذلك بخمسة اعوام بلغ عدد البنات في مدارس الشام ١٤٤ بنتا.

وكثر انشاء مدارس البنات في بلاد الشام بعد فتنة عام ١٨٦٠ واقبلت المسلمات على الدراسة في المعاهد الجديدة، واشهرها المدرسة الاسلامية العثمانية الوطنية. وتأسست مدرسة البنات العالية ببيروت باشراف الدكتور ده فورست الامريكي عام ١٨٦٢. وانشئت مدرسة للتمريض تابعة للكلية السورية في بيروت عام ١٩٠٨. وقد تخرج منها عام ١٩١١ تسع ممرضات.

اما في مصر فقد انشئت اول مدرسة رسمية لتعليم البنات فيها عام ١٨٧٣. واقبل المصريون على تعليم بناتهم بعد ذلك، حتى بلغ مجموع

عدد تلميذات المدارس المصرية ٣٠٣٠٦ تلميذة عام ١٩٠٧. ويعادل هذا الرقم ٠,٥ بالمائة من مجموع سكان مصر (١١١٧٥٠٠ نسمة) يضاف الى ذلك التلميذات الاجنبيات البالغ تعدادهن في ذلك العام ٨٥٤٥ تلميذة من اليونان والطليان والانكليز والفرنسيين والنمسويين والالمان المقيمين في مصر.

وصدرت اول مجلة نسائية في مصر عام ١٨٩٢، وهي مجلة (الفتاة) لصاحبتها هند نسيم نوفل. وكانت قاصرة على المرأة. ولم تفتح صفحاتها الا لاقلام النساء. فقد جاء في افتتاحية العدد الاول «لم تنشأ (المجلة) الا لتكون مرآة تجلو محاسن الحسناء، وتظهر جمال الغيداء، وتزين صفحاتها بما يصل اليها من درر اقلام الفاضلات ونفائس افكار الاديبات في المواضيع العلمية والفصول التاريخية والمناظرات الادبية والشذرات الفكاهية. فان مبدأها الوحيد الدفاع عن الحق المسلوب والاستلفات الى الواجب المطلوب».

ولا شك ان افتتاحية هذه المجلة تنضح بما كان عليه تفكير المرأة المرعرعة في جو العائلات الخاصة، وما الاسباب التي اوردت بصدد اصدارها سوى للشذرات الفكاهية ولكتابة التاريخ دون التطرق الى نوعية المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهذا ما اغفلت عنه مواضيع المجلة.

وفي بيروت صدرت مجلة (انيسة الجليس) في مطلع عام ١٨٩٨ لصاحبتها الكسندرا مليتادي، فكانت اول مجلة نسائية صدرت في بلاد الشام.

هذا ما كان عليه الحال في بدايات نهضتنا الفكرية العربية. اما في الغرب فقد لجأ ميلران - وهو سياسي فرنسي اصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية - وكان ما يزال وزيراً للتجارة، الى ادخال اولى الضاربات

على الالة الكاتبة الى مكاتب الدولة.

وفي الميدان العلمي، نالت اول امرأة فرنسية شهادة الدكتوراه في الطب عام ١٨٧٥، لكن هذه الشهادة لم تجدها نفعا: فالقانون الذي سمح للمرأة بممارسة الطب لم يصدر الا في عام ١٨٩٢. ويكفي ان نذكر ان جامعتي مدينة بولونيا وفرانكفورت كانتا تمنحان في القرون الوسطى الفتيات شهادات في الطب حتى ندرك كم هو متعرج الخط البياني لترقية المرأة!

وبلغ عدد النساء الطبيبات في فرنسا باوائل هذا القرن ٨٢ (اما الدكتوراه في الاداب فانها لم تمنح الا في عام ١٩١٤). بالنسبة الى كلية الحقوق، فانها سمحت بدخول الطالبات اليها منذ عام ١٨٨٨، وانما كمستمعات فقط. وفي عام ١٨٩٧ تقدمت جان شوفان، الحائزة على شهادة دكتوراه في الحقوق وعلى اجازة في الاداب، بطلب انتساب الى سلك المحامين في باريس، لكن طلبها قوبل بالرفض. ولم تتمكن من اداء القسم ومن الحصول على لقب (محامية) الا بعد ثلاثة اعوام من الجهود والاتصالات! وقد حصلت حادثة مماثلة في بلجيكا العام نفسه.

وتم في فرنسا تحقيق خطوة هامة للغاية على طريق ترقية المرأة مع جعل تعليم الفتيات الثانوي مماثلا تماما لتعليم الذكور (قرار الخامس والعشرين من اذار ١٩٢٤). وهكذا ازيلت العثرات التي كانت تقيد تقدم الفتيات الى امتحانات الشهادة الثانوية ومتابعة التحصيل العالي. ففي عام ١٩١٠ كانت نسبة النساء بين الحاصلين على الشهادة الثانوية لا تتجاوز ٢ بالمائة، وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٣٥ بالمائة في عام ١٩٤٠. اما اليوم فان عدد حاملات الشهادة الثانوية يفوق عدد حامليها من الذكور.

وما دمنا في لغة الارقام فان نسبة السكان في وطننا العربي دون

سن الخامسة عشرة يصل الى عدد السكان تقريبا الى ٤٨٪ ونسبة الاناث دون سن الخامسة عشرة الى عدد السكان في نفس العمر تصل تقريبا الى حوالي ٤٩٪ وهذا ما يسبب اعباء كثيرة على الدخل القومي لهذه الاقطار، ويضطر منظري التربية عندنا الى الاخذ بالحسبان لجيل المستقبل.

ولكن كم تبلغ نسبة الامية في سن ١٥ وما فوق بالنسبة لمجموع النساء في هذه الفئة العمرية في الوطن العربي، انه كالتالي:

الجمهورية العربية اليمنية ٩٨,٤٪، السعودية ٩٨٪، عمان ٩٨٪، اليمن الديمقراطية ٩١,٣٪، العراق ٨٣٪، سورية ٧٦٪، مصر ٧١٪، البحرين ٦٤,٦٪ الاردن ٤٥,٧٪.

وفي احصاءات ١٩٧٥ تبلغ نسبة الامية في الاقطار العربية حوالي ٤٧ بالمائة في المتوسط. وقد دلت احدى الدراسات على البطء النسبي في التقدم في الحالة التعليمية للمرأة بالنسبة للرجل، اذ بينما كانت نسبة الامية بين الذكور ٧١,٦٪ عام ١٩٦٠ تدنت الى ٦٠,٥٪ عام ١٩٧٠ في الوقت الذي تدنت فيه هذه النسبة بين الاناث خلال نفس الفترة من ٩٠,٧٪ الى ٨٥,٧٪.

وحق تستطيع الفتاة ان تندمج في برامج التنمية الوطنية، وكي يكون دورها فعالا في المجتمع فهي مضطرة الى الدخول الى ميدان التعليم. فغالبية المهن المتاحة للمرأة في المدن، بشكل خاص، تتطلب بالضرورة الحصول على مؤهل علمي ما. فمن معطيات دراسة أوضاع المرأة العاملة في أجهزة الدولة السورية والقطاع العام حول الحالة التعليمية، تبين أن (١٥,٦) فقط من مجموع النساء العاملات أميات، والباقيات يتدرجن من ملمات الى حملة الشهادات العلمية المختلفة، وهذا ما يدعونا الى تشجيع تعليم المرأة في المراحل التعليمية المختلفة لوجود

العلاقة المباشرة بين نسبة تعليم المرأة ونسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

لدى تحليل بنية المشتغلات السوريات حسب الانشطة الاقتصادية، يتبين لنا ان حوالي الثلثين يزاولن الزراعة، فقد بلغت نسبتهن (٦٨٪) من عدد المشتغلات الاجمالي في عام ١٩٧٠ و(١٢,٨٪) يعملن في الصناعة و(١٧٪) في الخدمات.

كما يتبين أن غالبية المشتغلات في المناطق الريفية يزاولن الزراعة، بينما غالبية القاطنات في المدن يزاولن مختلف الانشطة المتعلقة بالخدمات، سواء بالتعليم، أو الاعمال الكتابية أو مزاولة المهن الطبية.

منذ بداية عام ١٩٧٠ اتخذت عدة اجراءات على صعيد الدول في ميدان التعليم مكنت من تحقيق نوع من التقدم، ساعد رغم تباطئه على ازالة معتقدات ومواقف مناهضة اسسها الاعتقاد بان المرأة دون الرجل. ومن بين التغييرات التي حصلت في هذا الصدد تجدر الاشارة الى الاصلاحات التي ادخلت على برنامج التعليم، وتوخي سياسة اكثر مرونة في اختيار مواد التدريس الذكور والاناث. نذكر على سبيل المثال ان الاطفال من الجنسين يواصلون حاليا بطريقة مماثلة في البلدان دروسا في الحساب والرياضيات والاقتصاد العائلي. كما يتعلمون التربية الجنسية والسلوك العائلي. واقرت بعض الدول تشجيع الاطفال منذ بلوغهم سن التعليم على نبذ الفكرة القائلة بان المرأة دون الرجل.

ففي الاماكن التي تكون فيها نسبة الامية مرتفعة، تكون الامية كالتالي ٣٣,٥٪ في صفوف الرجال و٤٤,٩٪ في صفوف النساء. اما في عام ١٩٧٠ فقد انخفضت نسبة الامية في الرجال الى ٢٨٪ وفي النساء الى ٤٠,٣٪. وتعتبر افريقيا والاقطار العربية من اكثر البلدان انتشاراً للاميـة، اذ تبلغ في النساء ٨٩,٧٪ وفي الرجال ٨٥,٧٪.

ومع ان العديد من الدول بذلت مجهودات خاصة لتنظيم دورات لمحو الامية في صفوف الكبار، فان عدد النسوة اقل بكثير من عدد الرجال. وهذا يعود في الاساس الى عدة عوامل، اهمها البعد عن المدارس ومشاكل المواصلات وخاصة في الليل، والمشاق المنزلية، والزواج المبكر والمواقف التي تجاوزتها الاحداث وقلة الامكانيات المادية لاستيعاب كافة الاميين. ومع ذلك فقد سجل انخفاض هام في نسبة الامية في كوبا، اذ انخفضت في سنة واحدة (١٩٦١) نسبة الامية من ٧٢,٢٪ الى ٣,٩٪.

ثم ان العامل الاقتصادي له دوره الفعال في اتخاذ قرار تعليم الفتيات، من ذلك ان النفقات المدرسية الخاصة بالبنات لا تشتمل على مصاريف التعليم فقط ان كان التعليم بالمقابل، وانما يضاف اليها ثمن الكتب والادوات المدرسية والملابس ثم ضياع الساعات الطويلة من ساعات العمل التي تقضيها البنت خارج البيت، كما ان تقاليد بعض المجتمعات، تقضي بضياع (منحة العروس) حين تفشل البنت في الزواج المبكر.

وبصورة عامة، فان النظر في وضع التعليم بمنظار عام يكشف عن الحالة المزرية التي عليها البنت والمرأة معا بالنسبة للاطفال والرجال في جميع مستويات التعليم بالرغم من حصول بعض النتائج في هذا الميدان.

ان المعطيات التي بين ايدينا بين سنة ١٩٦٠ و١٩٧٠ عن مستوى التعليم الابتدائي تبين ان تحولا كبيرا في تعليم البنات قد تم، باستثناء افريقيا، حيث تحولت نسبة البنات من ٣٧ الى ٧٠٪.

وعلى مستوى التعليم الثانوي فان عدد البنات الدارسات في نفس الفترة تحول في افريقيا من ٣١ الى ٣٢٪ وفي اوروبا من ٤٥ الى ٤٧٪، وفي استراليا من ٤٢ الى ٤٤٪. اما النسبة المتحصل عليها في كل من

امريكا الشمالية والجنوبية وآسيا فقد ظلت في حالة استقرار اي ٤٩٪ في امريكا و٣٥ في آسيا. فاذا ما قارنا امريكا اللاتينية بسائر الجهات السائرة في طريق النمو نلاحظ ان هذه الاخيرة قد تميزت بالعدد المرتفع للفتيات المنتسبات للمعاهد الثانوية وذلك ما نسبته ٤٨٪. بيد ان عدد المنتسبات لم يرتفع الا بنسبة ٦٪ في الاقطار العربية و١٪ في افريقيا وذلك خلال العقدين الاخيرين. كما بلغت نسبة النساء المنتسبات لمعاهد التعليم العالي في سنة ١٩٧٠ بـ٣٨٪ في كل انحاء العالم.

وفي عام ١٩٦٠ كانت اوروبا والاتحاد السوفيتي في طليعة الدول بذلك، حيث كانت النسبة ٣٧٪، وتحولت الى ٤٢٪ في عام ١٩٦٨، بينما كانت النسبة في امريكا الشمالية لا تتجاوز ٤٠٪، وفي امريكا الجنوبية ٣٣٪، وفي آسيا من ٢٣ الى ٢٨٪، وفي استراليا من ٢٨ الى ٣٠٪.

على مخططي برامج التعليم مجابهة المشاكل الكثيرة التي تعترضهم في رسم خططهم ومن بينها الفروق المسجلة في صفوف البنات بالتعليم الابتدائي، اذ يبلغ هذا الرقم نسبة ٨٠٪ في المناطق الريفية. لقد اضر فقدان البرامج التكوينية والتعليمية بالمواهب وبامكانيات العمل في صفوف النساء وساعد اغلبيتهن على الاكتفاء بالاعمال المنزلية وبالاشغال التي تكون دون مستواها في المقابل وفي المكانة الاجتماعية. ومواطن الضعف هي التي ساعدت على بعث هذا الفشل في نفوس الفتيات الراغبات في خدمة المجموعة بما لديهن من كفاءة حتى تتاح لهن فرصة القيام بدور بناء في المجتمع. لذلك قرر تسعة وثلاثون بلدا ادخال برامج مبرمجة لتعميم التعليم المختلط، بينما نجد سبعة وعشرين بلدا لم تأخذ بهذا النظام. فمن بين البرامج الاخرى المخصصة لتحسين نوعية التعليم المعد للفتيات والنسوة يمكننا الاشارة الى برامج التكوين غير

النظامية وبعضها التي توفر تكوينا فنيا ومهنيا.

يشكل العدد الكبير من النساء القادرات على العمل، المتفرغات للاعمال المنزلية فقط، احتياطا هائلا من القوة العاملة، والذي يعتبر جذبه للمشاركة في العمل الاجتماعي ضروريا لتسريع وتائر النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل مشكلة المرأة هي مشكلة المجتمع بأسره، هي مشكلة تنوير المرأة. وان حل هذه المشاكل لا يتم الا من خلال عملية الصراع الاجتماعي، صراع تشترك فيه المرأة مع الرجل لقلب الاوضاع الاجتماعية المتوارثة، ابتداء بالمفاهيم المتخلفة وانتهاء بالفئات المتحكمة عن طريق الوراثة والتقاليد وصولا الى تعليم المرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل.

وقد كان قاسم امين يقول انه عن طريق التعليم فقط يستعد عقل المرأة لقبول الاراء السليمة وطرح الخرافات والاباطيل (ص ٤٢ من كتابه تحرير المرأة). وقد لاحظ ان نساء الطبقة العليا والمتوسطة متخلفات عن ازواجهن المتعلمين، الامر الذي يجعل الحياة لكل من المرأة والرجل بؤسا وجحيما مشتركا، لان الرجل (لا يلبث ان يرى نفسه في عالم وحده وامرأته في عالم آخر) ولم يوجه قاسم امين اللوم الى المرأة، بل على العكس، وجهه الى الرجل (لا لوم عليها، وعذرها انها ليست حرة.. بل اللوم كل اللوم على الرجال).

بالمقابل علق مصطفى كامل على طلب الحرية للمرأة بهذه العبارة (الرجل منا أهون عليه أن يموت من أن يرى من أهله أو من بيته امرأة فاسدة ولو كانت بهجة العلم وحليته.. وان الحرية التي تقتل العصمة شر عندي من الحجاب القاتل للرذائل).

انه من العار بعد انقضاء ثلاثة ارباع القرن على صدور كتاب قاسم

امين الذي اوردنا فقرات منه، والذي نادى فيه بتعليم المرأة ومعاملتها معاملة الند للند ومشاركتها في الحقوق والواجبات بالعدل والمساواة مع الرجل، وبعد مسيرة اجيال لانزال ننادي بتحرير المرأة.

من الواضح ان مجرد ارسال البنات الى المدرسة وازالة الحجاب عن وجوههن ومنحهن بعض الحقوق المدنية والمهنية لا يحقق تحرير المرأة. فالتحرير لا يتحقق بمجرد اقتباس العادات والملابس والمدارس الغربية فهذه ليست الا مظاهر خارجية كثيرا ما تخفي العلاقات التقليدية، وبالتالي تمنع تغييرها. ان تحرير المرأة لا يتم في النهاية الا بتغيير علاقتها بالرجل، وهذا يعني تغيير دورها ومكانتها في العائلة وفي المجتمع. هذا هو التغيير الجذري الذي يمكنها من تحقيق قدراتها الانسانية بصورة كاملة وبشكل تتساوى فيه حقوقها وواجباتها مع حقوق الرجل وواجباته، فتصبح عندئذ انسانا بكل ما في ذلك من معنى. وهكذا يمكننا ان نقول ان الانسان العربي اصبح انسانا مكتملا لا نصف انسان.

ان عملية تحرير المرأة هي اذا عملية انعتاق شاملة تبدل العلاقات الاجتماعية من جذورها، وانها لا تحدث بمجرد قبول لفظي لحقوق المرأة بل هي حصيلة صراع طويل. وبالتالي فان تحرير المرأة في مجتمعنا جزء لا يتجزأ من عملية تحرير الرجل وتحرير المجتمع بكل ابعاده.

ليست المرأة بالنسبة الى الرجل في مجتمعنا العربي سوى دمية تدلل ما دامت محبوبة، وتنبذ ما ان تفقد جاذبيتها. وليس لها، وهي الجارية، ارادة مستقلة، بل تنصاع لذاك الذي هي خادمته. ان شعبنا لم ينظر قط، حتى يومنا هذا (فيما ندر) الى المرأة على انها كائن انساني ذو سيادة.. فهي مجرد عنصر في حياة الرجل.. وحتى لا تدرك حقيقة وضعها المهين تحبس في البيت الى يوم زواجها. فما الداعي الى ارسالها

الى المدرسة ما دامت ستحصر نشاطها فيما بعد في المطبخ.

من واجب النساء ان ترشد الى سواء السبيل لتطلعات الغد، المرأة الحرة التي ستكون لها شجاعة تبني افكارها وافعالها. ان امرأة كهذه لا تفكر بدالة البيت، وانما بدالة العالم. وما هدفها في الحياة ألزواج، وانما المهنة. انها لم تعد (جارية الرجل) وانما عديلته: لم تعد تخشاه ولم تعد تستنجد بعواطف الشفقة لديه. ولقد كانت هذه النزعة الجذرية بالغة الاهمية من حيث انها أتاحت للنساء ان يعين حقيقة شروطهن، ولكنها كانت بالبداهة وقفا على النساء الفنيات. فالتربية تبدو وكأنها امر مفروغ منه، وثمة من يسهر على الاطفال بينما تبني المرأة المنعتقة حياتها من جديد.

في رواية د. حليم بركات (الرحيل بين السهم والوتر) يدردش نائل مع صديقته اميرة في الفصل الثالث (مسافات مصر بين ميدان التحرير والغورية) وهم متجهون الى الاحياء الشعبية في القاهرة كيف يرون الناس بالعبارات التالية: يعبرون صغارا كالاخرين المؤسسات الضخمة في ميادين مزدحمة. يلاحظ نائل ان كل شيء بما فيه الناس، بل خاصة الناس، ضئيل تجاه مؤسسات الدولة والعبادة. ويشارك اميرة ملاحظته ثم يضيف (بقدر ما تكبر المؤسسات بقدر ما يصغر الشعب. عندنا ايضا يتعبد الفقراء في جوامع مطلية بالذهب. المؤسسة غنية وهم فقراء. فوق ذلك لا ينقطع تبرعهم لها بحليهم. تزداد غنى ويزدادون فقراً. يعيشون من اجلها وترتفع هي على انقاضهم، وعندما يموتون يدفنون في ظلها).

في هذا الحوار يعبر المؤلف عن اغتراب الانسان العربي وعن تحكم المؤسسات في انعتاقه من جهله وفي انفتاحه على حريته. وهذا ما يدفعنا الى القول ان نصف مجتمعنا العربي موجود داخل (غيتو) البيت، والنصف الاخر الذي تتنازعه المواقف بين العادات والتقاليد، مسؤول

الى حد بعيد فيما يجري في هذا الوطن الكبير.

ففي مجتمعنا الذي لا تزال فيه فرص التعليم المتوسط والعالي وحرية متابعة التعليم وبالتالي فرص العمل تعتمد الى حد كبير على الموقع الطبقي للفرد او على امكاناته الاقتصادية، نجد ان الطبقة الوسطى والعليا هي الاكثر استفادة من الواقع المتغير، الذي اخذ تدريجيا يتيح للمرأة فرصا اكبر للانخراط، ولو على نطاق محدود في المجال الانتاجي للجميع، وهذا يعني زيادة مكاسب النصف العلوي من المجتمع على حساب الطبقات الادنى، وبالتالي ابطاء عملية التحول الاجتماعي الهادفة الى ازالة الفروق الطبقية، ولا يمكن تصحيح هذا الاتجاه الا عن طريق انخراط المرأة في العمل السياسي والاقتصادي بقصد تطوير المجتمع ككل وتقليص دور المؤسسات المعيقة لتقدمه.

ان قطاعا عريضا من النساء المتعلمات لم يستطعن أن يدركن الحقيقة الهامة: ان حصولهن على الحرية الاجتماعية وفي نفس الوقت التزامهن بقيم المجتمع ومقاييسه ومظاهره التقليدية لا يمكن ان يتفقا او يتعايشا معا على الامد الطويل.

وما يسمى بحركة تحرير المرأة التي تركز على المظاهر الخارجية لوضعها في المجتمع والجوانب الشكلية فيه - كالحجاب، وقليل من الجوانب الموضوعية فيه مثل حق التعليم وحق العمل، لم يمتد الى جوهر القضية، وهو مركز المرأة بالنسبة للرجل والعلاقات بين الجنسين. ويبدو ان كثيرا من النساء - لظروف تاريخية وحضارية - لسن على استعداد لدفع ثمن ثورة التحرير الكامل وتحمل مسؤوليات الحرية الحقيقية. فالاناث بصفة عامة - لسن اقل محافظة ومسايرة للتقاليد والعادات ومراعاة لمقتضياتها من الذكور (وان كان هذا لا ينطبق به على الموضوعات او الامور الاخرى). والتحول الذي يطرأ على الاتجاهات

المحافظة لدى الاناث قرب نهاية التعليم الجامعي بالقياس الى ما كانت عليه اتجاهاتهن في نهاية المرحلة الثانوية او قبل حوالي اربع سنوات - اقل من التغير الذي تتعرض له الاتجاهات المحافظة عند الذكور في الظروف نفسها. وربما كان الامر راجعا الى ان عوامل التغير التي يتعرض لها الذكور اكثر واعمق من تلك التي تتعرض لها الاناث. ويحدث احيانا ان يكون الميل الى المحافظة اقوى عند الذكور منه لدى الاناث، وفي مثل هذه الحالات يغلب ان تأتي الاناث من مستويات اجتماعية ارقى، وبالتالي اكثر ليبرالية، من المستويات التي يأتي منها الذكور.

ولقد كانت غالبية النساء اللواتي تولين قيادة الجمعيات الاجتماعية والصحة العامة وأعمال الاحسان وما شابه ذلك، كن ينتمين الى الطبقات العليا من المجتمع، وبالتالي فان ارتباطهن بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها نساء الطبقة الكادحة كان ارتباطا واهيا للغاية او استعلائيا. ثم انه بحكم موقعهن الطبقي كفئات تعيش في رفاهية ولديها الكثير من وقت الفراغ، كن يبحثن عن وسيلة لقتل الوقت، وكانت الجمعيات احدى الوسائل المحققة لذلك. وهكذا فانهن في بحثهن عن الشهرة والاضواء والمناسبات الاجتماعية والظهور على صفحات المجلات والجرائد تركزن في المدن الكبرى كالعواصم العربية واهملن المناطق التي يتواجد فيها التخلف بأحد اشكاله واوسعها: الا وهو الريف والاحياء الشعبية المزدحمة بالنساء والاطفال في المدينة والاقاليم.

ان تعليم الفتاة ودخولها الجامعة اخذ في اكثر الاحيان دوراً اقتصاديا في نظرة العائلة اليها باعتبار ان الشهادة الثانوية او الجامعية تجعلها سلعة اكثر رواجا في سوق الزواج، لا بل من اجل العمل، او تحقيق ذاتها من خلال عمل تحبه، فتصبح بذلك قدرة انتاجية في المجتمع

وبالتالي يتحسن وضعها.

وبعد

هل تحررت المرأة فعلا حتى بعد دخولها الجامعة واشتراكها في الوظائف العامة، ان تحليل بسيط لهذا الوضع يؤكد ان قطاعا كبيرا من النساء المتعلمات المتحررات ظاهريا (كما تؤكد د. سلوى الخماش) ما زلن في أعماقهن يعانين من الشعور بالنقص والدونية تجاه الرجل. ومازالت مجموعات من النساء تنتهي حياتهن المهنية او التعليمية بمجرد الزواج، مما يوحي بان اقتناع هذه المجموعات بدورها في الحياة العامة مازال ضعيفا. وفي بعض الشرائح البرجوازية نلاحظ ان التعليم أصبح من مؤهلات الزواج وليس كضرورة اجتماعية ذاتية. ولازالت قطاعات من النساء مترددات بين الحياة التقليدية المحصورة في المنزل والابناء، وهي بطبيعة الحال سهلة تواكلية ومألوفة، وبين ما تعلمنه في دراستهن، بمعنى ان التردد والتناقض مازالا قائمين بين التحرر بمسؤولياته وبين (الحرملك) باعتماديته على الغير وعبوديته الدائمة.

ان مظاهر التحرر التي نراها في المدن العربية، بدرجات متفاوتة، تجعل المرء يتساءل الى اي مدى تحررت المرأة حتى في المدن، والى اي درجة يتغلغل هذا التحرر في نفسية المرأة وفي نفسية الرجل؟ هل ذلك نهاية المطاف!

لا يمكن تفهم معنى الاحداث والعلاقات الاجتماعية دون نظرية علمية متماسكة. فما يبدو على السطح، ليس له معنى ثابت، الا بقدر ما نتمكن من ربطه بالعلاقات القائمة خلف الظواهر.

كما اننا نرى ان اي تغيير فعلي في مجتمع مالا يمكنه ان ينبثق الا من صميم ذلك المجتمع - اي بتغيير الذات - فالتحرر الصحيح لا يمكن ان يحصل الا من خلال عملية تنبثق من قلب المجتمع - اي

التحرر الذاتي - كذلك فان المعرفة السليمة لذلك المجتمع لا بد ان تصدر عن ذلك المجتمع نفسه، واذا كانت المعرفة تقصد العمل لا الفكر المجرد فحسب فيجب ان تكون معرفة ذاتية قائمة على معرفة النفس ومستمدة من اختبار داخلي صميم وقوي.

*

www.al-maktabeh.com
مكتبة المهتدين

الوعي التربوي للمرأة

ينمو الوعي التربوي للمرأة ضمن أساسات قوية مبنية على العادات والتقاليد بشكل صارخ يجعل من عملية الوعي صراعا حادا بين هذه الاطراف. ويمكننا تشبيه قولنا هذا بالبنية الاساسية او التركيب الاجتماعي لمعظم الاقطار العربية التي تتميز بزيادة سكانية لا تواكبها زيادة في الخدمات - مما يؤدي الى تدهور بعض فرص الحياة. ونسبة الامية العالية، والاحتفاظ بقيم تقليدية غير مواتية لعملية التنمية، وتسلط بعض العناصر (الطفيلية) او ناقصة الكفاءة والوعي السياسي، لا تساعد في تحقيق الثورة الاجتماعية، بل ولا النمو الاقتصادي. ولهذا لا تتردد مجتمعاتنا كثيرا في استيراد آخر صيحة في مجال التكنولوجيا - فمصانعنا واجهزة الخدمات عندنا تستفيد من التقدم التكنولوجي وتحاول الا تتخلف عنه، ولكن حين يأتي الامر الى قيم الحرية الشخصية والحريات العامة وبعض الانساق الحضارية نغلق أعيننا، ونصم آذاننا عن تجارب المجتمعات الاخرى بحجة المحافظة على تراثنا الحضاري وصيانته من الضياع.

فالعائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي اليها، وان شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة، وان قيم المجتمع وانماط السلوك فيه تنتقل الى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها.

اما القواعد التي يرتكز عليها في هذا المنطلق فيمكن تلخيصها كما يلي:

١ - عندما يولد الطفل تكون ذاته غير متكونة وهي تتكون بصورة تدريجية، كنتيجة للتفاعل بينها وبين ذوات اشخاص آخرين. انها في الواقع سلوك متعلم يتكون قبل بلوغ الفرد وعيه الذاتي.

٢ - ان الذات منظمة تنظيما تصاعديا وهي مؤلفة من عدة مستويات يجري اكتسابها في سياق النمو والتجربة. المستوى الاول هو الاكثر اهمية اذ عليه يرتكز اطار الشخصية الاساسي، وتمثل الام فيه دورا حاسما من حيث اثرها في تكوين شخصية الطفل. اما الاصعدة الاخرى التي تشمل التعلم في الطفولة والمراهقة والادراك والوعي في سن البلوغ، فهي ذات اهمية على درجات مختلفة.

٣ - ان الانسان حصيلة عوامل وراثية وبيئة، وهو تعريفا، حيوان اجتماعي وبالتالي مجموعة العلاقات الشخصية المشتركة. والواقع ان الانماط التي تتخذها هذه العلاقات فيما بعد تتكون الى حد كبير في السنوات الاولى من حياة الطفل.

٤ - ان طرق تربية الطفل تمثل دورا حاسما في تعيين نوعية الشخصية من حيث ارتباطها بمجتمع معين، ودلالتها عليه، ولذا فان فهم طرق تربية الطفل يؤدي الى فهم السلوك الاجتماعي ودوافعه في المجتمع.

٥ - ان التصرف والمواقف التي يتخذها الوالدان ضمن العائلة تؤثر تأثيرا حاسما في نمو الشخصية، وذلك لانها تؤثر في حاجات الطفل الاساسية وتأمين استمراره في الوجود وتمتعه بالاطمئنان العاطفي. ويستمر الوالدان طول مرحلة الطفولة في تمثيل دور خطير الاهمية في ما يتعلق بضبط دوافع الطفل وارواء حاجاته وتحديد

مقاييسه والتأثر في مختلف مراحل نمو الأنا كما في نتائج هذا النمو. والواقع ان الفرد البشري يعيش في هذه الحقبة من حياته حساسية قصوى بالنسبة الى شروط البيئة وسائر العوامل المؤثرة.

---

٦ - ان التغييرات التي تطرأ على طرق تربية الطفل وعلى تجارب الطفولة تنبع قبل كل شيء من موضع الطبقة الاجتماعية التي تنتمي اليها العائلة، اي من مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما تنبع من وضعها الاثني والديني والاقليمي.

ان العائلة في خصائصها الاساسية صورة مصغرة عن المجتمع. فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة. فالنزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز العلاقات بين اعضاء المجتمع، كما تميز العلاقات بين اعضاء العائلة. كذلك فان بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة ايا كان النظام الاجتماعي، مع العلم ان الفرد مضطهد في كل منهما على حد سواء. ومن حيث هي نظام، تقوم العائلة في آن واحد بتجسيد ودعم النظام الاجتماعي الاكبر. كما ان جميع المؤسسات التي تمثل دور الوسيط، بما في ذلك المؤسسات التربوية والدينية، تقوم هي ايضا بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة اعضاءها في الحياة الاجتماعية.

ومما لا شك فيه ان من اهم سمات مجتمعنا العربي الاخلاقية هي الازدواجية. فان كثيرا من هؤلاء الرجال الذين يعارضون تحرير المرأة بحجة المحافظة على الشرف والاخلاق يرون ان هذه القيم تنتهك كل يوم وليلة في حياتنا الاجتماعية أو الاقتصادية او السياسية او الثقافية او الجنسية، ومع ذلك لا يرتفع صوت أحدهم بالاعتراض بل ان بعضا منهم يشارك بايجابية في انتهاك هذه القيم سرا أو علنا. كذلك نرى في

مجتمعنا مقياسين للشرف والفضيلة، مقياس للنساء، ومقياس للرجال. فالفعل الواحد الذي يقوم به رجل وامرأة معا، نجد ان المرأة تعاقب وحدها لكن الرجل يطلق سراحه بل انه يفخر بتعدد تجاربه الجنسية مع النساء.

ومن اهم نتائج الازدواجية الاخلاقية التي نتجت من النظام الابوي في مختلف المجتمعات هو ذلك المفهوم القاصر عن الشرف. فقد ارتبط الشرف بالحفاظ على الاعضاء الجنسية وارتبط بالمرأة فقط، بل ان شرف الرجال لا يتعلق بسلوكهم هم وانما يتعلق بسلوك زوجاتهم أو بناتهم او امهاتهم. فالرجل الفاسق شريف اذا كانت زوجته لا تخونه مع رجل آخر. والرجل المنافق شريف طالما ان ابنته تحافظ على غشائها قبل الزواج.

والموظف الذي يهمل عمله شريف طالما ان نساء اسرته حسنات السمعة. والصحفي الذي ينشر الاكاذيب في اي عهد شريف طالما ان الاناث في اسرته متزوجات ومستورات في كنف ازواجهن. بمعنى آخر ان شرف الرجل يتعلق بسلوك امرأته في البيت أو في الشارع ولا يتعلق بسلوك هذا الرجل أو قدرته على العمل الخلاق أو الصدق أو الدفاع عن الحق والعدالة والحرية.

تقول د. نوال السعداوي: الانسان انسان بعقله وليس بجسده. ولهذا يجب ان يرتبط مفهوم الشرف بعقل الانسان سواء ذكرا او انثى. فالعقل الصادق هو الانسان الشريف، والعقل المفكر هو الانسان الشريف.

ان المجتمع ينظر الى الانثى كشكل، اما محتوى هذا الشكل وما بداخله فلا اهمية كبيرة له. ومن ثم يركز الاهتمام على ملامح جسم المرأة وملابسها (دون أية ابعاد اخرى منها) على اعتبار انها ذات صلة بالدور

الذي يفضله ويحرص عليه الرجل: دور موضوع متعته الجنسية في المحل الاول. وما زال الدور المفضل للمرأة وفي نظر الرجل - دور (سندريلا) في انتظار (فتى احلامها الامير). وحكايات ما قبل النوم تخلو من المرأة العاملة الايجابية، فان وجدت شخصية نسائية قوية في حكاية ما فهي ساحرة تعتمد لا على قوتها الذاتية، وانما على خوارق غير طبيعية.

ومع تقدم حركة تحرير المرأة في الوطن العربي - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة - بدأت الاحكام الاطلاقية على الجنس عند المرأة تطرح للمناقشة وربما للرفض، وان كان ذلك ما زال قاصرا على فئات غير واسعة من الشابات. وقد ساعد في طرح هذه الافكار للمناقشة:

١ - تخلص المرأة العاملة من التبعية الاقتصادية لاهلها وزوجها فيما بعد.

٢ - تخلص بعض الاناث من سلطة الاسرة نتيجة لاغترابهم للدراسة احيانا والعمل في حالات كثيرة.

٣ - الاختراعات التي يوفرها تقدم تكنولوجيا الطب ومن أهمها موانع الحمل.

٤ - تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين في الدول التي قطعت شوطا واضحا في طريق التحديث والتحضر.

٥ - الدور الاثاري لوسائل الاعلام، الصحف والمجلات والسينما، ووقوع الشباب تحت تأثير قوى متعارضة.

حتى يتم الوعي التربوي للمرأة علينا التخطيط للاستعمال الامثل للقوى البشرية، بشكل رئيسي، في خلق الظروف الملائمة لتنسيق ما بين التشغيل الكامل لقوى العمل المتوفرة، والاستعمال الامثل لها. ان مثل

هذا التخطيط يتطلب - قبل كل شيء - ضرورة تقييم القوى البشرية: بنيتها من حيث السن والجنس، توزعها حسب الاقاليم وتأثير العوامل الرئيسية التي تستدعي تغيرات في بنية وحركة السكان. فدراسة البنية الديموغرافية للقوى البشرية يمكننا من تحديد حجم القوى البشرية في المستقبل، وتخلق الاساس لامكانية تدخل الدولة في تنظيم العمليات الديموغرافية، وبالتالي عملية تشكل القوى العاملة بشكل مخطط حسب أقاليم البلد.

يقول البعض ان المرأة والرجل يجب ان يكونا متساويين ورفاق ايضا، ويطلب الى المرأة ايضا ان تقدر قيمة الرجال لانهم يعملون. وحتى الان ركزت النساء المناديات بالمساواة على الجزء الثاني من هذا التناقض، وسعيا لايجاد قواعد للتضامن النسائي وفرصالاشتراكهن في عالم الرجل العملي فان النساء قد رسمن تحررهن على غرار الجمعيات النسائية الافريقية والملكات الافريقيات. الا أنه ما دامت الدائرة المنزليـــة هي من اختصـــاص النساء، فـــإن الجمعيـــات النسائيـــة مهما كـانـت قويـة، فلن تكون مساويـة لنظـائرهـا من جمعيـات الرجال السياسية. وكما هو العهد في الماضي، فالسيادة لن تكون الا للنخبة من النساء. اما اذا اراد العالم العام ان يفتح ابوابه لاكثر من النخبة من النساء، فلا بد ان تتغير طبيعة العمل وان يقل عدم التماثل بين العمل والبيت، لذلك يجب على المرأة كالالنجوت ان تدخل رجالها في دائرة الاعمال والمسؤوليات المنزلية. ومن المؤكد انه يصعب عليها تخيل رسم مجتمعها على غرار مجتمع المزارعين والصيادين الالنجوت. الا انها تحتاج اليوم الى دمج الاهداف السياسية مع الرؤيا اليوتوبية. ومن اجل هذه الغاية، يمكن ان يكون مثل الالنجوت مساعدا لها، فهو يقدم لها صورة للمجتمع يقل فيه التعارض بين المنزل والعالم الخارجي حتى

يصل الى الحد الادنى، وينعدم فيه اعزاء ادوار خاصة لكل من الجنسين. ويقترح على الرجال الذين كرسوا حياتهم في الماضي للمنجزات العامة ان يعترفوا بالنساء كمساويات حقيقيات لهم وذلك عندما يساعدون بتربية الاجيال الجديدة عن طريق قيامهم بمسؤوليات منزلية.

في حوار بين نائل وزينب بطلي رواية حليم بركات "تروي زينب معاناة المرأة الشرقية او العربية في علاقتها بالرجل بقولها: (اني لا اقول باستحالة قيام علاقات اكتشاف بين المرأة والرجل حق في ظل الاوضاع القائمة انما الى متى والى أي حد تستطيع المرأة ان تحاول وتحاول وان تنتهي في كل مرة ضحية.. منذ الطفولة نُعد وليمة للرجل. ندرب على الاغراء والتزيين وفي الوقت ذاته على كبت عواطفنا مهما كانت صادقة. يتوقع المجتمع من المرأة ان تثير الرجل دون أن تثار. هي ايضا تدربت ان تتوقع ذلك من نفسها. تكبت عواطفها، تحافظ على عفتها، وتتعلم الولاء للرجل، وتزين نفسها له. تعيش له ولا تعيش لنفسها. يفرض عليها حق الولاء فرضا. هل تعتقد أن الفتاة التي تتزوج بدون ارادتها الى رجل أكبر من أبيها ليغتصبها يوم عرسها، هذا اليوم الذي يريدونها أن تشعر أنه أجل يوم في حياتها، هل تعتقد أنها يمكن أن تنسى اغتصابها؟ أعتقد أن حقدي لن يموت عندي).

وأحس نائل برهبة حقيقية. انها تتكلم من اعماقها. لا يجد ما يقول فتتابع:

(وحتى عندما تحب، ماذا يحصل؟ تتحول الى عبدة. تفقد سيطرتها على نفسها وتتعذب وحدها فيما ينتشي هو بانتصاراته. تعيش به ومن أجله بعد أن تسلمه نفسها؟ يحس انه وصل الى قمة أفرست وانتهى كل شيء. البداية عندها نهاية عنده. يحرق دينها ولا يحس، يمضي الى فريسة أخرى. انها علاقة افتراس لا شك عندي. اذا كنت تعجب لولاء المرأة،

أنت تنغش بالمظاهر. ولاء المرأة للرجل هو ولاء خارجي اضطراري، وهو معظم الأحيان ولاء جسدي لا روحي. وقد لا تمنح جسدها لغير زوجها، ولكنها تحلم مئة مرة في اليوم الواحد ان تمنحه لحبيب حقيقي. تقول لي أميرة (احدى بطلات رواية الرحيل) ان الاساطير العربية مليئة باخبار الزنى).

لقد جسد الحوار السالف الذكر مأساة المرأة والرجل في الشرق بكل ابعادها، وان تحليل مشاكل المرأة، التي هي المرآة لمشاكل المجتمع، وارجاع الامراض الى اصولها الحقيقية والمجاهرة بوضع حلول تقدمية لها، أمر ليس بالسهل في مجتمع تقليدي كالمجتمع العربي، وذلك لتداخل التقاليد والعادات الاجتماعية، التي تشكل قيودا ضخمة على حرية المرأة، بالمعتقدات والموروثات الدينية، ولان كثيرا من القوانين المتعلقة بالمرأة تستند الى أصول دينية.

وتبقى سيطرة فكرة سلامة العرض قبل سلامة الارض جاثمة على الرجل العربي والمرأة العربية مشاركة له في هذه النظرة.غير ان المجتمع المتخلف الذي لا يستطيع ان يكيف نفسه لمواجهة التحديات، مستنفرا كل اعضائه ومستفيدا من كل طاقاته معرض دائما لان يخسر الارض والعرض معا، ولا يهم بطبيعة الحال ايهما السابق وايهما اللاحق. هل لنا ان نبين مثلا أن العربي يشتم أعز وأقدس ما عنده. أكثر الشتائم التي نسمعها تتعلق بالدين والرب والاب وعضو المرأة وخاصة عضو الام والاخت.

تعزى الامور هنا الى انه رغم منزلة المرأة الدونية سواء ذهنيا او انتاجيا، الا انها تشكل عنصر الاستمتاع الاساسي بالنسبة للرجل، خاصة في المجتمع الذي تنعدم فيه وسائل المتع الاخرى، مضافا اليها الدوافع الجنسية، مما يحول المرأة في نظر الرجل الى عنصر استمتاع

جنسي وآلة توليد وعبدة للبيت تقوم بشؤونه المختلفة. وبازدياد عدد المتعلمين من الرجال وانفتاحهم على بعض المجتمعات المتقدمة وبتفهم بعضهم لبعض الحقائق الاساسية التي تحكم تطور اي مجتمع، فان نظرتهم الى المرأة بالشكل الذي أوضحناه سيصيبها بعض من التحوير، وان كان التعليم بحد ذاته غير كاف للقضاء كلية على هذه النظرة ما لم يرافقه تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، لان القيم والاخلاقيات التقليدية تشكل عامل ضغط نفسي كبير، بحيث تكبت بعض التطلعات المتقدمة في ممارسة العلاقات الاجتماعية. هذا بالاضافة الى ان كثيرا من الافكار المتطورة تذبل وتموت في نفوس اصحابها بتأثير الجو المتعفن الذي تتواجد فيه وبتأثير وسائل الاعلام التي يتحكم في المسؤولين عنها وفي موادها عقلية متخلفة لا تعتبر ان تغيير المجتمع الى الافضل بالمفهوم التقدمي للكلمة من واجبها.

يذهب قاسم امين الى اعتبار اعجاب العرب الشديد بماضيهم سببا من أسباب ضعفهم وعجزهم فهو يقول: (هذا هو الداء الذي يلزم ان نبادر الى علاجه. وليس له دواء الا ان نربي اولادنا على ان يتعرفوا شؤون المدينة الغربية، ويقفوا على اصولها وفروعها وآثارها. اذا أتى ذلك الحين - ونرجو ان لا يكون ذلك بعيدا - انجلت الحقيقة أمام أعيننا ساطعة سطوع الشمس، وعرفنا قيمة التمدن الغربي. وتيقنا انه من المستحيل ان يتم اصلاح ما في أحوالنا اذا لم يكن مؤسسا على العلوم العصرية الحديثة).

بل يذهب رفاعه الطهطاوي وهو من المنورين العرب الى عقد مقارنة بين الرقص الغربي والرقص الشرقي فيقول (وقد قلنا ان الرقص عندهم فن من الفنون... ويتعلق بالرقص في فرنسا، وكأنه نوع من اللياقة والشلبنة، لا من الفسق. فلذلك كان دائما خارجا عن قوانين الحياء،

بخلاف الرقص في ارض مصر، فانه من خصوصيات النساء لانه لتهييج الشهوات. واما في باريس فانه نمط مخصوص لا يشتم منه العهر ابدا. وكل انسان يغرم بامرأة يرقص معها. فاذا فرغ من الرقص عزمها آخر للرقصة الثانية وهكذا وسواء كان يعرفها او لا. وتفرح النساء بكثرة الراغبين في الرقص بمعهن).

ان رفاعه يستنكر الرقص الشرقي بينما يرفع الرقص الغربي الى مستوى الرياضة والفن الجميل ويؤكد مرة اخرى احترام المجتمع الاوروبي للمرأة، هذا قبل مئة عام تقريبا فكيف الان.

وقد لخص الطهطاوي وضع المرأة الشرقية بانها اذا ما قورنت بالافرنسية او الاوروبية بشكل عام، لا تعدو ان تكون جزءا من اثاث المنزل.

وهذا يجرنا الى القول ان بناء مجتمع عصري ديمقراطي، لا يمكن ان يكون تاما وسليما، الا اذا واجه قضية تحرير المرأة مواجهة مبدئية شاملة جريئة، وان التعليم وحده لا يمكن ان ينجز مهمة تحرير المرأة على نحو ثوري، وان الاستسلام للتطور العفوي لقضية تحرير المرأة، سيجعل جوانب سير التطور العربي مختلفة وغير متناسقة.

لقد كانت التربية تجعل من الجنس في المجتمعات العربية من (المحرمات) فهو ليس من موضوعات الحديث (المحترمة) بين الابناء والاباء والكبار والصغار بعامة. ولا تتعرض له برامج التعليم في مراحل الدراسة المختلفة، ولا تتناوله وسائل الثقافة الاخرى، ولا تعرض له وسائل الاعلام التجارية الا بالاستغلال الاثاري المسفر. ومن هنا تلهب التحولات الجديدة التي يأتي بها النضج الجنسي خيال الشاب، وترهق عقله الاسئلة الكثيرة التي تثيرها هذه التحولات، دون ان يجد من يساعده او يساعدها في الفهم، فضلا عن تقديم العون للتصرف السوي.

وبسبب الالغاز التي تحاط بها أمور الجنس في المجتمعات العربية، تجهض محاولات الشباب حتى لفهم ما يجري في كياناتهم ومن حولهم واعداد انفسهم لممارسة ادوار الراشدين في هذا المجال بوعي وفهم ومسؤولية واختيار. ويسأل بعض الشباب عن (الاعراض) الدالة على العاطفة الحقيقية والتي يتحتم العلم بها اذا كان لعلاقة متبادلة ناضجة ان تنشأ وتستمر، أو عن المعايير التي يمكن على أساسها أن يختار شريكة في الحياة. ويتساءل عدد منهم بشيء من المرارة كيف يدخل في علاقة - قد تستمر العمر كله - دون ان يعرف شيئا عن امكانيات التصرف لدى شريكه فيها.

ومن امثلتها ايضا، (الحب بدون تخصيص) وهي حالات يميل فيها الشباب الى الارتباط بعدد كبير من الجنس الاخر دون التركيز على شخص معين، ويحدث ذلك عادة بسبب العجز عن الاختيار وتفادي مواجهة مواقف الحب الحقيقية، أو العلاقة الحقيقية بين الجنسين. ومع أن هذا التصرف يصدر عادة عن عجز لا اختيار، فليس من النادر ان يساء فهمه، فيؤخذ على انه دليل من - فساد الاخلاق - أو حتى الانحراف.

وبالمقابل نرى انطلاق الفتاة الغربية وبساطتها لا تفهم عند الرجل العربي عامة على حقيقتها، بل يرونها صيدا سهلا لتحكم النظرة التقليدية فيهم، فلا يرون المرأة الا من خلال مفهومهم هم عن المرأة الانثى. فاذا وجدوا صدا او تمنعا منها حين يزدادون الحاحا ومطاولة عليها، لا يرتدعون وانما يفسرون تصرفها التفسير التقليدي على انه نوع من التدلل لتزداد رغبة الرجل فيها، ولا يدركون ان المرأة حين تمارس حريتها عن ايمان بحقها فيها تزن الامور حسب مقاييسها، ولا تقدم على امر ما او ترفضه الا عن اقتناع. فلا تقع سريعا أسيرة (نظرة) او (ابتسامة). وبالنسبة للفتاة العربية التي تؤمن بالاختلاط السليم، فانها

تشعر بكثير من الانعزال النفسي والذهني حين يفسر تصرفها البسيط الصادق، ومفهومها هي عن الزمالة، تفسيرا بعيدا كل البعد عن ما قصدت اليه.

وحتى التربية الجنسية، لا يدرك الناس، بما فيه الكفاية، ان المرء يمكن ان يحصل على شهادات في القانون، او ان يصبح استاذا او طبيبا، دون ان يسمع حتى عن علم الجنس. جاء في مجلة مانشستر الطبية - كانون الاول سنة ١٩٦٥ ان تحقيقا اجري بين طلبة الطب اثبت ان (اقل من نصفهم قد يدخل الحياة المهنية ولديه معلومات كافية عن قضايا الجنس). وفي اربعة اخماس مدارس الطب التي شملها التحقيق، لم يتلق الطلبة اي تعليم جنسي.

والموقف هو هو في معظم الوطن العربي. لذا لا يعرف عدد كبير من الاطباء عن شؤون الجنس اكثر مما يعرفه اي انسان غير متخصص.

صدرت عن طالب ثانوي من كاليفورنيا الملحوظة التالية: (لن تتاح لي في حياتي الا فرص قليلة لاستخدام معلوماتي في مادة الجبر. ولكن يحتمل ان اتزوج واحتاج الى معلومات عن مسائل الجنس).

يجب ان تغيب عن اذهاننا ما دمنا مقصرين في معظم النواحي التربوية للمرأة فكرة ان احتجاز المرأة في البيت هو حفظ لها، وتقدير لشأنها، وما ادركت هذه العقول يومها انها بهذا ترسخ تخلفا يصعب اجتنابه، فالجدران العالية التي احتجبت خلفها المرأة، وقفت زمنا طويلا امام تفكيرها، تمنعه من ان ينطلق وراءها، حتى ضمر شيئا فشيئا، وحتى صار الرجل ينظر اليها على انها الانسانة الضعيفة العقل والتدبير، وشعرت بالتالي هي بهذا الضعف، فسلمت امورها للرجل طائعة، يدير شؤونها، ويتصرف بها، ويأمرها وينهاها فتأتمر وتنتهي صاغرة، دون ان تحاكم الامور أو تفكر فيها، ولم تعد الا الخادم

المطواع، تدير شؤون المنزل من طهو وتنظيف، لا شأن لها حتى في تربية اطفالها، فتربيتهم للرجال، اما هي فليس لها الا الخدمة الانية لهم، حتى بات الاولاد حين الكبر يحملون لامهم المحبة الممزوجة بالشفقة والعطف، لا المحبة الممزوجة بالاكبار والتقدير.

وعوملت المرأة حينذاك دمية وخادما، وسلعة تباع وتشتري بالمهر دون ان تستشار حتى في بيعها وشرائها، وخرج المهر عن معناه الاصلي، وعاشت تخاف سيف الطلاق المصلت، الذي وجد اصلا لصالح المتعاقدين على الزواج، ولكنه تحول في المجتمع المتخلف الى سيف مصلت على رقبة المرأة، تهدد به كلما حاولت استعادة شيء من الحرية، وتحول الزواج باكثر من واحدة - وهو أبغض الحلال الى الله - الى وسيلة لاذلال المرأة واهانتها. وهذا ما يزيد الموقف تعقيدا بالنسبة للمرأة المسلمة حيث امكانية اقتران تعدد الزوجات مع سهولة الطلاق، بالاضافة الى اعتمادية المرأة كليا على الرجل.

*

المرأة والزواج

تتميز المرأة بالشمول في جوهرها، وبالتفسخ في وجودها، ولعل هذا القول، يصدق على الاقل من الناحية العملية، طبقا للتقليد الذي جعل منها أداة للامومة، ولارضاء الجنس الاخر. ولكن هناك أشياء كثيرة تعوض على المرأة مكانتها هذه، فالعرب يتمتعون بحيوية حسية مفرطة، كثيرا ما تثير دهشة الغربيين.

ويعتبر الزواج الهدف النهائي لأية علاقة بين الجنسين بغض النظر عن سطحيتها وتفاهتها، وذلك نتيجة الظروف التربوية التي تمر بها الفتاة. وفي كثير من الاحيان نجد ان المبادرات التي يقوم بها الرجل مع انها تصطدم بصد ظاهري من جانب الفتاة، الا انها باطنيا تكون محببة ومرحبا بها لديها كاعتراف بجاذبيتها واهميتها. وهذا يعود الى رؤيتها لنفسها من خلال نظرة الرجل اليها. ومع اهمية الزواج كأحد صور العلاقة بين الرجل والمرأة بشكل عام، الا ان تركيز هدف العلاقة بالزواج، مهما تميزت هذه العلاقة بالسطحية، أدى ويؤدي دائما الى فرض قيودجديدة على تحرك كلا الجنسين اذا أتيح لهما الاختلاط، بمعنى أن علاقات الزمالة والصداقة البريئة والعمل المتشرك تكون دائما مبتورة ومصطنعة وسطحية اذا انتفى هدف الزواج لدى احد الاطراف. وهذا يستتبع ضروزة ادراك كل من الرجل والمرأة أن تحرر الجنسين اجتماعيا

وخاصة بالنسبة للفتاة لا يجب ان ينتهي بمجرد تحقيقها لهدف الزواج ايضا حتى يتحقق لهذا التحرر معنى المشاركة في تطوير المجتمع بشكل ابداعي من جانب المرأة. فكم من الفتيات ذوات النشاطات المختلفة والاسماء اللامعة ينتقلن الى دائرة الظل بعد الزواج بقليل.

يرد لافكار نائل بطل رواية حليم بركات فكرة الزواج المملة، وفي ذلك يقول المؤلف كثيرا ما كان يجد نائل نفسه يبالغ في فضح روتينية الزواج فكان يردد أن الحب قد ينتهي بزواج سعيد غير ان الزواج يتحول دائما الى امتلاك دون حب، وانه لم يسمع شاعرا يمتدح الزواج، ويستعيد قول بايرون أن الحب فردوس والزواج جحيم. ويذكر ان كلا من الزوج والزوجة ينسى لون عيني الاخر لقلة ما يحدقان ببعض، ويعلن ان العائلة تستمر ليس بسبب الحب بل بسبب ما ينشأ بين افرادها من تواكل وتناسب وتشابك في المصالح. وهو يصر ان يشدد على هذه الامور بحضور زوجته واصدقائها للضحك والتندر. وكان يطيب له في مثل هذه الحلقات أن يحكي قصة القبيلة التي اكتشفتها جماعة من اليسوعيين في الباراغواي، فقد كان افراد هذه القبيلة شديدي الكسل حتى ان اليسوعيين كانوا يضطرون أن يقرعوا الجرس عند منتصف الليل ليذكروا الازواج بواجباتهم نحو زوجاتهم. ويضيف هو من عنده أن الجرس كان يقرع لمدة طويلة قبل ان يسمعه المتزوجون).

سار الزواج في الوطن العربي بمتعرجات كثيرة منها ان مجتمع الريف لا يعرف عن العلاقة بين الجنسين الا انها جنس وابناء وحسب قانون القرية (لا يمكن تحقيق ذلك الا بالزواج) ولذا يبدو واضحا ان هذه العلاقة لا تحمل أية عناصر روحية او رومانتيكية. كما ان المرأة نفسها في هذه الاقطار ترى كما يرى زوجها انها وسيلة لانجاب الاطفال واشباع

رغبته الجنسية، والمساعدة في العمل، دون أن تأخذ دورا ايجابيا في تشكيل الحياة الزوجية، اي باختصار ان هويتها كانسان غير موجودة.

هذه الامور تعود الى عملية التطبيع الاجتماعي، فقد كرس في الفتاة شعور بانها عبء على الاسرة وتأكيد دونيتها بالنسبة للذكور. وفي بعض المجتمعات العربية - المجتمع الليبي مثلا - يغلب ان يحل اكبر الابناء سنا محل الوالد في تصريف شؤون الاسرة في حالة غياب هذا الاخير. وهذا ما يراه أحد الكتاب (وضعا جيدا على العموم)، ولا يرى فيه غير (دلالة لتكليف ابنائهم ببعض المسؤوليات) - كما يذكر ابراهيم محمد الشافعي - وتغيب عنه الدلالات الخطيرة لتسلط الذكر على الانثى حتى على الام في الاسرة العربية.

وتبلغ ظاهرة الفصل بين الجنسين في الاسرة الليبية كمثال بالطبع - ان اكثر من ربع الشباب في عينة احدى الدراسات، ذكروا انهم لا يلتقون باخواتهم في المنزل الا في فرص قليلة، وبعض هؤلاء (حوالي ٧,٥٪ من افراد العينة) ذكروا انهم لا يستطيعون ان يلتقوا باخواتهم الا في حضور الام.

وقد يصل الفصل بين الجنسين في الاسرة العربية قطاع الحضر، في الحياة اليومية الى حدود بعيدة. فمازال الشائع في الجماهيرية الليبية ان يجلس الابناء الذكور الى مائدة الطعام مع ابيهم، في حين تأكل الفتيات الاناث مع أمهن وحدهن بعد انتهاء الذكور من طعامهم. وتفوت دلالة هذا التقليد الحضاري - باعتباره نوعا من الفصل الحاد بين الجنسين والحط من مركز المرأة في المجتمع - على الكثيرين، فلا يرى بعضهم فيه اكثر من أن تكون ندرة اللقاء بين افراد الاسرة سببا من الاسباب التي تنفر الشباب من الاستقرار في البيت ومن المكث فيه فترة طويلة،

والخروج منه الى اماكن أخرى، وفي ضعف سيطرة الوالدين على ابنائهم.

تبرز ظاهرة تعامل النساء مع النساء والرجال مع الرجال في بعض اجزاء الوطن العربي. اما الزوجات فيقابلن ازواجهن لوقت قصير عندما يقدمن لهم طعام الغذاء او في السرير لبضع ساعات من وقت لاخر، فالاتصال بينهما محدود جدا ومنظم وخاضع لمزاج الرجل. اما بين الطوارق رعاة الجمال في الصحراء الكبرى الوسطى، فغالبا ما تكون الادوار الاجتماعية غامضة ومتداخلة في بعضها البعض وذلك لتفضيل الزواج بين الاقارب واعتبار النسب من الجانبين، وبالاضافة الى ذلك تتمتع المرأة بقسط من الحرية والتقدير الاجتماعي اكثر من معظم النساء في المجتمعات الاسلامية الاخرى. اذ يبدو للرجل ان مواقف العمل التعاونية اليومية الصعبة تميل الى تحطيم الفروق الاجتماعية. فالعبيد والنبلاء، والنساء والرجال يجب ان يتعاونوا جميعا في رعاية القطعان. ومن اجل ان يبعدوا انفسهم عن شبكة من العلاقات الاجتماعية المعقدة، وأن يدافعوا عن سلامة شخصيتهم وشعورهم بالاحترام الذاتي، مارس رجال الطوارق تغطية انوفهم وافواههم بحجاب. ويشد الحجاب باحكام اكثر، عندما يواجه الرجل شخصا اعلى منه مركزا. لكن الاهم من ذلك، ان الرجال اصحاب المراكز العليا يتمسكون بحجابهم اكثر من العبيد او الاتباع. اما النساء فلا يرتدين الحجاب، وكي يضمن الرجل عدم رفع الكلفة يفترض به ان لا يسمح لحبيبته ان ترى فمه.

وترسخ عدد من الاسر العربية في نفوس بناتها - بالذات - تصورا للزواج على انه صفقة تقوم على أساس تقديرات الكسب والخسارة المادية، لا على اساس عواطف الحب وامكانيات الفهم والتفهم. وكصفقة لا يمنع الامر من ان تتم حتى ولو بالخديعة والغش

والوعود الكاذبة، مما يخلق في نفوس بعض الشباب عدم تقدير الذات، ويشيع في جو الزواج - حين تكتشف - عدم الاحترام من الطرف الاخر.

ان تخلف المرأة هو انعكاس لتخلف الرجل، وان تحرير المرأة مرتبط جدليا بتحرر الرجل نفسه من افكاره المتوارثة وامتيازاته الاجتماعية غير العادلة. والمؤسف ان الفتاة المتعلمة، والتي تدرك حقيقة الموقف الذي هي فيه، تخاف دائما من رد فعل المجتمع على سلوكها في حالة رفضها العادات والتقاليد المتعارف عليها. فهي مكيفة منذ صغرها بتأثير التربية البيتية وبتأثير المجتمع، فتعتبر الزواج الحياة التي يمكن أن تعيشها وتحظى من خلالها باحترام المجتمع لها. فلذلك تسعى بكل وسيلة للحصول على مكانة (الزوجة)، الامر الذي يجعلها تعيش تناقضا حادا بين تطلعاتها لاختيار شريك حياتها او طريقة حياتها والتي اكتسبتها عن طريق تعليمها وخبرتها، وبين ما يفرضه المجتمع عليها بحكم عاداته وتقاليده. وهي تعاني بحكم معيشتها في عالم يسوده الرجل، من خوف دائم من أن تكون مخلصة للقيم والمبادىء الجديدة التي تتطلع اليها، وهذا ما يفسر أساسا عدم توازنها نفسيا وسلوكيا. وبالتالي فاننا نلاحظ تذبذبها بين التحدي والخضوع لنظام القيم السائد في المجتمع. ومع ان مثل هذا التذبذب وعدم الاستقرار أمر متوقع في مرحلة الانتقال، الا انه يصبح سلبيا اذا لم يقرن بعمل واع لتثبيت مكاسب المرأة واجبار المجتمع على الاعتراف بها عن طريق تطوير واقعه. اضف الى ذلك ان (الحرية المقيدة) التي اكتسبتها المرأة تشكل عائقا في سبيل حصولها على مزيد من الخبرة الحياتية كما ونوعا، الامر الذي يبطىء من تحقيق هدفها في التحرر الكامل، ويجعلها كذلك في موقف متخلخل وغير ناضجة في الحكم على الاشياء، مما يساعد الرجل على الاحتفاظ بمكاسبه مدة أطول. ولا تزال الروابط العشائرية تعتبر اقل تماسكا في الطبقات الفقيرة خاصة

بين فقراء المدن من جهة، واوساط الطبقة الوسطى ذات الثقافة الغربية من جهة اخرى. ومع ذلك فان الاب يظل يمارس سلطة واسعة في هذه الاوساط بالذات. والزواج في العائلة يجري في معظم الاحيان في اطار القربى العائلية، والمرأة يجري تدريبها لتصبح امرأة مكرسة للواجب، وواجبها الاول في الزواج لا تتوثق عراه قبل انجاب الاولاد، والصبي البكر هو اثمن ما تملكه العائلة. انه - روح امه - و- حبيب قلبها - الذي - سيقبرها - ويظل البكر، حتى بعد ولادة اطفال آخرين، عالم امه الوحيد ودليل قيمتها كامرأة، وضمانا لحياتها في المستقبل.

ومن ناحية اخرى مازال تقليداً ان يكون الزوج اكبر سنا من الزوجة امرا مقبولا للغالبية من الجيلين، وان كان تحبيذ جيل الاباء له اشد واوضح من قبول جيل الشباب. وهو أمر متواتر غريب بعض الشيء، اذا علمنا ان المرأة تعمر عادة خمس سنوات - في المتوسط - اطول من الرجل، وفي تصورنا ان الامر يرجع الى تصور وضع المرأة في الزواج على انه وضع تابع لوضع الزوج، وتصور دورها على انه يتمثل اولا في المهام العاطفية والجنسية، وهي مهام ترتبط بالشباب وصغر السن أساسا.

وهناك عملية اضطهاد المرأة، واعتبارها كأنها من الدرجة الثانية، ومعاملتها على هذا الاساس، لتضرب بجذورها في اعماق النظام الاجتماعي، ومن مرحلة باكرة في دورة حياة الانسان. بل انها تبدأ قبل ميلاد الفتاة بالقلق على جنس المولود، والامل في ان يكون ذكرا، والخوف من ان يكون بنتا. ومن ثم فانه ليس من قبيل الصدفة انه حين سئل الاطفال عما اذا كانوا يريدون الانتماء الى الجنس الاخر، رفض ٩٥٪ من الذكور ذلك، في حين قبلته ٧٠٪ من الاناث.

وما زال الاتجاه قويا بين الجيلين لقبول فكرة (ان الزوجة الفقيرة غالبا ما تكون زوجة طيبة). وقبول الاناث من الشبان لهذه الفكرة اقل من قبول غيرهن - آبائهن ورفاق جيلهن - لها. وما زالت فكرة (ان الفتاة غير المتعلمة تقوم بدورها كزوجة افضل من الفتاة المتعلمة) تلاقي قبولا من نسبة تصل الى حوالي النصف احيانا من مختلف فئات المجموعتين. ورفض الاناث لها اوضح كثيرا من رفض الذكور من كلا الجيلين.

اما قضايا المساواة في بعض الحقوق - كالتعليم والاختلاط بين الجنسين، والعمل، والاجر، وغيرها - فيبدو الابناء اكثر مطالبة بها واصرارا عليها من ابائهم (والحاح الاناث بين جيل الشباب عليها اشد من الحاح رفاقهن من الذكور)، ويبدو هذا اوضح ما يكون في قضايا الاختلاط بين الجنسين في الدراسة والاستذكار وتوظيف المرأة.

وفي مجال الحريات الشخصية، مثلا، يلاحظ الشباب بأسى انه على الرغم من ان التطور الاجتماعي قد عدل في وضع المرأة في المجتمع، فثمة من يقول بأن زوجة الامس كانت اسعد واهنأ من زوجة اليوم: فقد كانت تجد سعادتها في خضوعها لرغبات الزوج وارضاء شهواته، اما الان - وبالتأكيد المتزايد على حق المرأة في الاستمتاع بالحياة الزوجية وبمركز افضل في البيت - فقد ضاعت منها الفرصة القديمة في وقت وفّر عنها التقدم العلمي والتكنولوجي والتطور الاجتماعي كثيرا من اعباء الامومة والزوجية، فلم تعد تجد فيهما تحقيق ذاتها.

ان العائلة ميدان تفاعلات مستمرة وشديدة بين مختلف اعضائها، وهذا في الواقع مصدر كل ما في الحياة العائلية من سعادة وتعاسة. فعاطفة الحب لا تشكل لحمة العائلة ولا توجد في اطارها تعبيرات واضحة عن الحب، ما خلا بعض العواطف الحارة التي تبديها النساء

تجاه الصبي، حتى لو كان الاب لطيفا وحنونا فهو يبقى بعيدا عن متناول اطفاله لما يبديه من ابتعاد وتعال، ولذلك فان الطفل في معظم العائلة ينمو ويشعر - على درجات متفاوتة بانه مكبوت ومظلوم وتعس. ويشير مجتمع القرية عادة الى المرأة بعبارة (يا مرة) واذا كان لها اولاد فتصبح (ام فلان).

والصفات المميزة لسلوك الفرد في مجتمعنا يمكن حصرها بثلاث صفات رئيسية هي: الشعور بالعجز، التهرب، الاعتماد على الغير، او بتعبير اخر، ان الشخصية التي يهدف اليها المجتمع وينتجها بواسطة العائلة هي شخصية تتميز برضوخها للسيطرة وبتهربها من المسؤولية، وباتكاليتها. ان هذه الشخصية ترتبط في ولائها بالعائلة وبالعشيرة والطائفة وهي في سلوكها العام تسلم للقوى الفاعلة في المجتمع وتثبت العلاقات القائمة فيه.

وقد قام باحث عراقي بدراسة عالم الانسال البشرية في المناطق النائية في الوطن العربي، وهو الكاتب شاكر مصطفى سليم في كتابه عن قرية (الشبايش) بغداد ١٩٥٦ ص٩٧ - وقد بين ان في منطقة (الاهوار) المجاورة لشط العرب، لازالت هناك عادات تعكس الاوضاع البدائية، كتبادل الزوجات الذي حرمه الاسلام كل التحريم، أو كالتنازل عن الزوجة كفدية عن جريمة القتل. وهناك عادة أخرى تمت الى مجموعة من النظم والاعراف التي عرفها العهد الجاهلي، والتي انتشرت في أماكن أخرى غير عالم البادية، اذ انها تمثل مظهرا من مظاهر الطبقات الارستقراطية في مجتمعات المدن، وهي العادة التي تخول ابن العم، أن يطلب يد ابنة عمه، وأن يقدم على غيره من المنافسين على خطبتها. ويبرز هذا الاتجاه للعصبية العائلية بوضوح في منطقة الاهوار وفي كافة المناطق الريفية من وطننا العربي، حتى ان

مهر الفتاة ينخفض كلما كان خطيبها قريبا لها، وحتى انه في وسع العم أن يمارس حق (النهوة) الذي يشبه (النقض) في حالة زواج ابنة نهوته. ولا يشك جاك بيرك في ان بيئة كبيئة دمشق مثلا، متحررة من مثل هذه الاعراف المفرطة في غرابتها والتي تؤلف خطيئة كبرى في الشرع الاسلامي. ومع ذلك فان العائلات التي تعيش في المدن تؤثر ان يتم التزاوج بين أولاد العم كعادة وعرف وان لم يكن هناك نظام معين يفرضه. ولا شك في ان المشرق العربي كله، على النقيض من المغرب العربي، يؤكد من هذه الزاوية اصالة يدهش لها عالم الانسال.

ولا ريب في ان زواج الرجل من ابنة عمه، لا يؤدي الى توسيع حلقة الاسرة، ولا يؤلف تبادلا في الدائرة الاجتماعية، اذ تظل العلاقات فيه ضمن نطاق مغلق. ولما كان العرب يحصرون أنفسهم ضمن هذا النطاق، فانهم يخرجون بذلك عن نظام منتشر للزواج، اعتبرت مبادؤه التباعدية، الاضافة الاولية من جانب المجتمع للطبيعة. ولكن هذا التباين مع النظام الشائع الذي يقوم على زواج الغرباء، ليس مقتصرا على العرب وحدهم، بل هو شائع في منطقة حضارية واسعة، يقدم لنا العرب خير دليل على بقائها واستمرارها. وهم يقدمون لنا بلغتهم، ارثا من اللغات السامية القديمة التي ترى ان تعبير (الاجتماعي) يحمل معنى (الطبيعي) الى الحد الذي يجعل من التعبيرين، تعبيرا واحدا. وتبين لنا المجموعة القبلية كما عرفتها أيام الجاهلية، وكما لا تزال تبدو حتى في هذه الايام، شكلا من اشكال الغرور والاعتزاز بالبنيان الاجتماعي. ولما كانت هذه المجموعة معرضة دائما لاخطار العصبية القبلية او لاخطار النقص في عدد افرادها، فانها تحاول ان ترد على هذه الاخطار بالتمسك بالطبيعة، وبالاقرار بالفورية، اللذين يراهما المرء كثيرا وفي مختلف المستويات التي تمت الى هذه الحضارة، حتى في أحدث التطورات العصرية.

ولنتصور ما كانت عليه حياة المرأة في منزل رجل من النبلاء قبل الحرب العالمية الاولى. فلم تكن الزوجة مجرد انسانة أو حاملة للاطفال، بل كانت تجسيدا غير عادي للعلاقات والمؤهلات والحرمات. ويظهر المدى الذي كان الوجود الاجتماعي للمرأة يتحكم فيه في حياتها الشخصية في قصة مشهورة، هي قصة القضية التي رفعها الشيخ علي يوسف رئيس تحرير صحيفة المؤيد على اصهاره، اذ كان التفاوت الاجتماعي في تلك الايام سببا كافيا لالغاء الزواج. ولا شك في أن المرأة العربية بما تحققه من متعة لزوجها، وبما تحمله له من أطفال، وما تعده له من غذاء، وما تبدو فيه من جمال في صباها، ومن قدرة على تحقيق المعجزات، كانت تضيف شيئا كثيرا الى طبيعتها. فهي تتميز بحيوية أولية، وكانت صلابتها وثباتها وجديتها، لا تبدو واضحة لنا في العهد الاستعماري، اذ ان العزلة القاسية التي كانت مفروضة عليها، كانت تعرقل قدرتها على الاداء. وكانت هذه العزلة تمنعها من الاختلاط بالعالم بل وبالمجتمع أيضا. فهي تعيش غريبة وسط ما تتميز به حياة المدن من جماعية. فالحجاب والانوثة والقواعد الخلفية تفرض على هذه المخلوقة التي تجسد القوى الطبيعية والتي قدر لها أن تكون السبب في بقاء الجنس البشري في حالة من الانفصال عن كل ما حولها. ولكن طريقة الحياة التي تعتمد على هذا السنن القديم الميت، والتي تمثلها انماط من المواطنين المتعجرفين او الكبراء، متعارضة تمام التعارض مع طريقة حياة طبقة التجار. فبينما تستهوي المهور العالية الانسان العادي لتزويج ابنته من الرجل الذي يدفع أعلى مهر لها، نجد ان الانسان الارستقراطي، يحترم قواعد نظام اخر في الزواج، يؤثر النبالة على الثراء. ولقد اعتمدت الحركة الوطنية في دمشق وحمص وحماة في فترة ما بين الحربين الى حد ما على ثروة النبل الارستقراطي في قبول الحقائق الواقعة والمقررة. ولقد عبأت هذه الحركة الجماهير عن طريق ما يتمتع به أنصارها من مكانة عائلية.

وقد حلت محل القوى الدينية التقليدية التي اتهمتها بالتساهل مع الاجنبي قبل ان توجه القوى الاكثر ثورية اليها مثل هذا الاتهام فيما بعد. وهكذا نجد أن الصور المختلفة تختلط في البيئة الواحدة، وان احداها أو الاخرى، تحقق التفوق أو تخسره، طبقا لتقلبات التاريخ وتغيراته.

يتجسد الطلاق في وطننا العربي بشكل مرعب، وتسود الحياة اليومية للمرأة المسلمة عامة الكآبة والشعور بالمهانة بسبب عدم احساسها بالامن في حياتها الزوجية، خاصة وان اجراءات الطلاق مركزة بيد الرجل ولا تكلفه مشقة كبيرة. ومع ان القانون المصري الصادر عام ١٩٢٩ ابطل فاعلية عبارات الطلاق غير المقصود منها الطلاق بالفعل (وقوانين ١٩٣٥ في السودان، ١٩٥١ في الاردن، ١٩٥٣ في سورية و١٩٥٩ في العراق تحمل ابطالا مشابها) الا ان حدوث الطلاق بترديد عباراته المعروفة يشكل مصدر قلق دائم للمرأة مما يجعلها تحت تأثير اجهاد نفسي متواصل. ولا شك ان مشكلة الطلاق من المشاكل الاجتماعية الكبيرة في مصر، فقد بلغت نسبة الطلاق فيها الى ٣٠٪ من مجموع الزيجات التي تعقد سنويا، لا بل بلغت في دمشق في الربع الاول من عام ١٩٨٠ اكثر من ٥٢٪. وقد كانت نسبة الطلاق في مصر عامة سنة ١٩٥٠، ٢٧,٤٪ من كل الزيجات. وترتفع النسبة في المدن الكبيرة، فكانت نسبة الطلاق في القاهرة ٤٤,٢٪ وفي الاسكندرية ٣٧,٦٪، وفي السويس ٣٥,٩٪.

والملاحظ ان ارتفاع نسبة الطلاق في البلدان المختلفة يترتب عليه مضاعفات اكثر اذلالا للمرأة واكثر ارباكا للمجتمع منها في البلدان المتقدمة حتى مع تساوي النسب. ويبدو تعدد الزوجات في سبيله الى الزوال، في الواقع عام ١٩٥٠، قرر تحقيق قامت به الامم المتحدة أن

نسبة المتزوجين باكثر من واحدة في الشرق الاوسط لا تزيد عن ٥٪. وبين تقدير اجري عام ١٩٦٤ أن هذه النسبة انخفضت الى اقل من ٢٪. لكن تعدد الزوجات ظل كما هو عند مسلمي افريقيا وباكستان، وفي مناطق آسيا الاسلامية.

وقد اولت المؤتمرات التي ناقشت وضع المرأة العربية هذه الناحية ووضعت توصيات في مجال الاحوال الشخصية يمكن تلخيصها بما يلي:

١ - مطالبة الاقطار العربية التي ليس لديها قوانين للاحوال الشخصية ان تبادر الى اصدارها مراعية فيها مباديء المساواة.
٢ - تعديل كل نص تشريعي مجحف بحق المرأة وجعله منسجما مع الاتفاقات الدولية.
٣ - تحديد سن الزواج بحيث لا يقل عن ١٨ سنة و٢١ سنة للفتى.
- مساواة الفتاة بالفتى في حق اختيار الزوج والغاء سلطة الولي فيما يتعلق بتزويجها رغم ارادتها او بمنعها من الزواج او فسخ عقد الزواج بسبب عدم الكفاءة.
٤ - وجوب تسجيل عقد الزواج لدى السلطة المختصة للاعتداد به واعتباره رسميا.
٥ - منع تعدد الزوجات.
- واستطرادا للاخذ بصحة الشرط الوارد في عقد الزواج باعطاء المرأة حق الطلاق في حالة قيام الزوج بعقد زواج آخر
٦ - المساواة في الحقوق والواجبات المشتركة بين الزوجين بحيث تقوم العلاقات الزوجية على الاحترام المتبادل بين الطرفين.
٧ - جعل الطلاق من صلاحية المحكمة وحدها بناء على طلب احد طرفي عقد الزواج
- تقييد الطلاق باسباب معينة حصرا في القانون

- للمحكمة ان تنظر في التعويض الذي قد يستحق على الطرف المخطىء

٨ - مراعاة مصلحة الاولاد في اسناد حضانتهم وحراستهم الى الاصلح من الزوجين دون التقيد بالسن.

٩ - نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي أدت الى عدم تكسب المرأة بما يكفل العيش للاولاد، يلزم الاب بالانفاق في جميع الحالات على اولاده.

لا تخرج مطالبة النساء العربيات بحقوقهن عن مطالبة بقية النساء في العالم - وخاصة المتخلف منه - والزواج في بعض البلدان يشبه التراجيديا بكل ابعادها، واذا كان زواجا قبليا مثلا، فهو أسوأ كارثة يمكن ان يلحق بالنسبة لعاملة الآلة الكاتبة او البائعة في اوغندا. ذلك ان هذا الزواج يجعل والديها يبيعانها لمن يدفع فيها اغلى الثمن. وبالرغم من ان زوجها لا يضطر الى احترامها اكثر مما يحترم الكلب او الماعز، فهي تعيش في رعب، خوفا من ألا تعجبه، لان له الحق في ردها الى اسرتها قائلا، بكل بساطة، انه ملها، ومطالبا والديها برد الابقار التي دفعها ثمنا لها. ومثل هذا الاحتمال ليس ذلة كبرى للوالدين فحسب، بل خسارة فادحة ايضا على المستوى الاقتصادي هذا ولا تحسد الزوجة المهجورة التي ردت الى اسرتها على مصيرها.

في بعض مناطق اوغندا، اذا مات الزوج، انتقلت الزوجة الى وريثه. في حين لا ترث هي شيئا. اكثر من هذا أحيانا، يستخدم الوريث المال الذي اتت به الزوجة التي آلت اليه في شراء زوجة اخرى.

في شباط ١٩٦٠، خصص المؤتمر القومي لنساء اوغندا اسبوعا لدراسة مشاكل الزواج وقضاياه. رسمت مندوبات عن كافة المناطق،

اثناء انعقاد المؤتمر، صورة مخيفة لوضع المرأة. صرح وفد آشولي بان المرأة في دائرته (تعامل كالماعز تماما). واضافت احدى المندوبات (ان الزوج يهتم بصحة الماعز اكثر مما يهتم بصحة زوجته). واحتجت بنات المدن على وضع المرأة - وهو وضع عديم الثبات الى اقصى حد - في بعض المناطق: على سبيل المثال، توجد قبائل لا تصدق على الزواج حقا الا بعد ميلاد ثالث طفل.

والزواج عند الفويجيون وهم قوم بدائيون - مسألة بيع ومساومة، ويستطيع الرجل عادة أن يشتري زوجة في مقابل قارب جديد. وتعدد الزوجات أمر عادي، وللرجل ان يتخذ من الزوجات مثنى وثلاث ورباع، وعندما يولد طفل يدقق الوالدان في نوع الطعام الذي يتناولانه لانهما يعتقدان أن بعض الاطعمة قد تضر الرضيع، ومن عادتهم التزام الصمت مدة أسبوع او أسبوعين عقب ولادة الطفل، وبعد ولادته بأيام قلائل يأخذونه الى البحر حيث يغطسونه في مائة الشديد البرودة، لان ذلك في اعتقادهم يساعد على سرعة نموه، ومن عادتهم دفن موتاهم في كهوف او غابات رطبة، ولا يذكرون اسم الشخص بعد موته ابدا، فاذا كان الميت رجلا شقوا قاربه نصفين وعمدوا الى جميع ممتلكاته فدمروها.

أما الزواج عند هنود سواحل الباسفيك فهو عبارة عن مبادلة مصحوبة باحتفال: يشتري الزوج زوجته ومعه بعض امتيازاتها الخاصة في سلسلة من الاحتفالات، ويقوم أهل الزوجة برد ثمنها في السنوات التالية بطريقة مماثلة، مع اضافة ارباح عن كل طفل يكون ثمرة هذا الزواج. وتستطيع الزوجة نظريا أن تفسخ العقد بعد أن يرد اهلها جميع ثمنها، لكن الذي يحدث فعلا هو ان الزوج يحدد العقد بتوزيع الهدايا على أهل زوجته.

يقول هافلوك اليس: الحقيرة فعلا ليست هي البغي، وانما هي

بالاحرى المرأة التي تتزوج للمال. فهي تنال أقل مما تناله الاولى بكثير، وتقدم بالمقابل عملا وعناية اكثر، وتكون مرتهنة بكليتها لسيدها. ولم يكن هذا الكاتب يعلم ان المرأة تباع وتشتري من قبل ابيها او زوجها او اخيها.

كان واقع المرأة في روسيا واقعا قاسيا. ففي الاسر الفلاحية، جرت العادة على ان يقوم والد العروس بتسليم الزوج الشاب سوطاً حديدياً حتى يمكنه من استخدامه في ممارسة سلطانه وفرض هيبته اذا ما حلا له الأمر، وكان السوط الذي يعلق فوق الفراش الزوجي يرمز الى انتقال السلطة من والد الفتاة الى بعلها. وكان القانون القيصري يرغم المرأة على (طاعة زوجها، رب الاسرة، وعلى ابداء ضروب المحبة والاحترام له، وعلى الانصياع له بكل حب). وكان ذلك يعني عمليا ان المرأة مكرهة على ان تتبع زوجها حيثما ذهب. فما كان يسعها الحصول على جواز سفر او القبول بعمل ما من دون اذنه. وكانت كل مقاومة شبه مستحيلة. كانت جميع الاملاك التي ترثها تعود شرعا الى الزوج. وكان من الصعب الحصول على الطلاق، لان القرار مناط بالكنيسة التي ما كانت تسلم به الا في احوال قليلة محددة جدا. وكانت اجراءاته، فضلا عن ذلك، مكلفة للغاية، الامر الذي كان يحول دون لجوء الفقراء اليه. وفي الاقاليم الشرقية، كانت النساء يتحجبن، وكان تعدد الزوجات شائعا، وما كان من حقهن، الا فيما ندر، اختيار ازواجهن. كانت النساء في أنظار الرجال عاملات بقدر ماهن شريكات جنسيات، فلكأنهن جزء من الماشية. وكانت الفتيات يبلين اجسامهن بسرعة تحت وطأة اعبائهن، وينهكن قواهن في الحمل والانجاب. كن يطبخن، يحملن الماء، يغسلن الغسيل في النهر، يوقدن النار، يحلبن الابقار، يكدحن في الحقول، يغزلن، ينسجن. وفي الشتاء كان الموجيك يلزمون بيوتهم في الغالب، يشربون الفودكا ويضاجعون

نساءهم. ولم تكن هناك وسائل لمنع الحمل. وكانت النساء يستشرن سرا القابلات المحليات اللواتي كن يقمن بعملياتهن وكل ادواتهن عبارة عن مسامير وبزل وجزر. وكانت عملية الوضع وكأنها الكابوس، ونسبة وفيات الاطفال في غاية الارتفاع، وكان عدد القابلات ضئيلا. وتنقل جسيكا سميث وصفا لذلك تقول فيه (كانت الام ممددة على التنور بين الحشرات واليقطين، وكانت يدان خشنتان وقذرتان تستولدانها).

كان الدير في الصين ينقذ النساء احيانا من زواج مفروض بالاكراه. وفي زمن لاحق صارت البروتستانتية، بالحاحها على ضرورة تأهيل البنات وبمعارضتها عصب الاقدام وبنضالها في سبيل تحسين الشرط النسائي، أشبه بمركز لالتقاء جميع الجهود النسوية. وقد توسع نطاق مقاومة الزيجات المفروضة بالاكراه حتى وجدت الحكومة نفسها مضطرة الى افتتاح دور للفتيات المطرودات من أسرهن. لكن المسيحية في مطلع القرن العشرين كانت مرتبطة بالامبريالية وبالدول الغربية ارتباطا لا يسمح لها بأن تتلبس وجه المصلح الجذري: فكانت المنظمات النسائية المسيحية تطبق المساواة على نحو يشبه ما كانت تفعله المنظمات الخيرية والاحسانية التي أوجدتها الطبقات الوسطى في اوروبا وامريكا. فقد كانت النساء المنتميات الى مثل تلك المنظمات يرتقين الى مستوى اجتماعي معين ويحاولن انقاذ الفتيات، المنبوذات من اسرهن، من السقوط الى درك التسري والبغاء والافيون وتشويه القدمين. وقد وحدت المنظمات النسائية جهودها لصالح تربية النساء، مما اجبر الحكومة في عام ١٩١٧ على ان تفتح ابواب مدارسها للبنات، لكن اقلية صغيرة هي وحدها التي استفادت من ذلك الاجراء في الواقع.

في الباكستان يعيش الشعب في بيت من حجرتين صغيرتين في بيت او مسكن ضيق. ولا موارد للازواج. والمرأة تعيش في بيت يكاد يكون

مظلما. ولا ينبغي ان يراها احد من الشارع. كما انها تفتقر الى الشمس والهواء، داخل البيت وخارجه على السواء. وكثيرا ما تذبل عيناها لانها لا تنظر الا من خلال فتحة برقعها الضيقة. وغالبا ما تصاب بالانيميا او السل، او تعاني من امراض العظام. وكثيرا ما تصاب المرأة بالبلادة والخمول من هذه الشقق الشبيهة بالسجون. وبما انها جاهلة بكل شيء، ولا تجد من تتحدث اليه آو شيئا تفوله، تضعف ولا تقاوم الامراض الا قليلا.

عدم تحديد النسل وزيادة الخصوبة عوامل مؤثرة على الاوضاع الاجتماعية المتردية في البلدان المتخلفة. تخصص الحكومة الهندية مبالغ هائلة للدعاية في تحديد النسل، وتشجع التعقيم الارادي عند الرجال. ويتعارض هذا الموقف تماما مع نظرية المهاتما غاندي الذي كان يرى ان النشاط الجنسي (لا يبرره الا الانجاب، وكل ما عداه اثم في حق الله والانسانية).

كان مولد طفلة انثى يسبب دائما درجة كبيرة من الرعب في الصين، فهي ليست عضوة في سلالة والدها ولا تستطيع (الا في ظروف غير عادية) ان تزود شجرة عائلة والدها بالمنتسبين، اذ كانت ترسل كعروسة الى عائلة اخرى بمجرد ان يصبح سنها مناسبا لقيامها بالحد الادنى من العمل، ولا يجدر ان تذهلنا النسبة العالية لوفيات الاطفال الاناث في الصين التقليدية عندما نطلع على الهامش الضيق الذي يفصل بين البقاء والمجاعة والذي يعيش في نظافة الكثير من اطفال الفلاحين. ورغم قيام عائلة الزوج بدفع مبلغ نقدي الى والدي الفتاة عند الزواج، فان القسم الكبير منه يعاد الى عائلة الزوج على شكل بائنة (أو بدقة اكثر بالنسبة للفلاحين على شكل جهاز). وبعد زواجها تصبح جميع الحقوق المتعلقة بعمل الزوجة وذريتها ملك عائلة الزوج. ولعائلة المنشأ

بعض الحق في التأكيد من عدم افراط عائلة الزوج في اساءة معاملتها، ولكن اذا لم يكن في وسع عائلتها ان تتفاوض في سبيل الطلاق وتحمل مسؤولية اسكانها واطعامها، عندها لا يكون في استطاعتها ان تفعل شيئا اكثر من التعبير للعائلة الاخرى عن استيائها.. وهكذا فالمرأة لم تكن عديمة الاهمية بالنسبة لمجموعة سلالة عائلة والدها فحسب، ولكنها كانت بمجرد ان تتزوج تحافظ على علاقات واهية جدا مع سلالته كانت اكثر غموضا، فلم يكن لها مكان في شجرة النسب الا اذا انجبت اولادا ذكورا. ولا يعترفن رسميا بخدماتها تجاه السلالة الا بعد مماتها. وفي حالة عدم انجابها ذكورا كان يقتصر سجل وجودها على لوحة في مذبح العائلة مصيرها النسيان. لذا فقد كان لذرية وايديولوجية الذكر قيمة عملية ضئيلة جدا بالنسبة للمرأة. ورغم ذلك فذرية الذكور كانت معتمدة على النساء من اجل استمرارها.

حين كان دعاة تحديد النسل في الصين يصلون الى مدينة من المدن، يحاولون اولا ان يكسبوا تأييد المنظمات الفلاحية، وعلى الاخص النسائية. وقد شرحت عضوة واحدة من تلك المنظمات النسائية الموقف ليان ميردال في (تقرير عن قرية صينية) لندن ١٩٦٥:

(ليس من مطلب للنساء في بعض الاسر الكثيرة العدد سوى تحديد النسل. لكن ازواجهن يعارضون ذلك. فهم يجاهرون بالقول: «لا مجال للتخطيط العائلي عندنا!». وتذهب نساؤنا الى مقابلتهم ويحاولن اقناعهم: «انظر كم عندك من اولاد! زوجتك تهتم بالبيت وتعتني بالاولاد جميعهم، وتصنع احذية وملابس لكما انتما الاثنين ولاولادكما، وانت لا تفكر لحظة واحدة بالعمل الذي تفرضه عليها، لا تفكر بحالتها الصحية، لا تفكر الا في استيلادها المزيد من الاولاد! انتظر ثلاث او اربع سنوات، ثم عاود من جديد اذا شئت!». وبوجه عام يقول الرجال

في خاتمة المطاف: «اذا لم يكن الامر لمدى الحياة فأنا موافق. لكن اذا كان تحديد النسل للابد فأنا لا اريده!» وعلى العموم، يسير كل شيء على ما يرام، وغالبا ما يقرر الزوجان الامتناع عن انجاب الاولاد. لكن قد يحدث ايضا ان يقابل الزوج مسعانا بالنفور والاعراض. وفي هذه الحال تكرر نساؤنا محاولتهن كل يوم الى أن يذعن. لم يفلح اي زوج حتى الان في مقاومتنا الى النهاية... ان الكبرياء المذكرة هي التي تؤلبهم علينا، لكننا نشرح لهم ان هذه الكبرياء في غير محلها ولا مسوغ لها. وتوجد ايضا أسر يرغب فيها الزوجان بالتفاهم المشترك في انجاب اكبر عدد ممكن من الاولاد. وفي هذه الحال، لا يسعنا ان نفعل شيئا، فتحديد النسل ليس الزاميا، والشيء المهم هو ان تسير احوال الاسرة على ما يرام وان تكون الام سعيدة!!).

في الاسر اليابانية التي تحترم العادات القديمة، تعيش الزوجة تحت سيطرة حماتها، وتعمل عشرات السنين كالامة، بينما يمضي زوجها وقتا طيبا. ولا تجد فرصة للانتقام الا عندما يتزوج ابنها وتتحول بدورها الى حماة.

يرى كثير من اليابانيين ان الحياة الحديثة تعني بكل بساطة ان يعيش الزوجان وحدهما، بعيدا عن والدي الزوج ووالدي الزوجة في الاسر التقليدية، حيث تعيش عدة أجيال معا، يتحتم على الابن، حتى لو كان بالغا ومتزوجا، ان يطيع اباه، مادام هذا الاب نشيطا قويا. يقول مثل ياباني قديم ان هناك (اربع كوارث يخشاها الانسان: الهزات الارضية، والنار، والفيضان، والاب).

تختلف الاحاسيس التي تجمع الرجل والمرأة في اليابان التقليدية كل الاختلاف عن المفهوم الغربي للحب. وتعني كلمتا (رجولة) و (انوثة)، شيئا مختلفا تماما في نظرنا ونظرهم.

ويعني مولد البنت في اليابان مصيبة، مثلما في كافة بلاد الشرق تقريبا (هذا بالطبع من وجهة النظر التقليدية) وتنتظر البنت من الحياة نفس الحرية ونفس المتع التي ينتظرها الولد ولكن هذا أمر مستبعد تماما. كل ما يمكن ان تتطلع اليه هو ان تعمل خادمة او ان تخدم زوجها، وتحاول ان تتقرب اليه وتنجب له ذكورا، اللهم الا اذا تدربت على امتاع الرجال. ولا ينبغي ان يغيب عن نظرنا ابدا ان المرأة في الشرق أقل من الرجل. يثني الغربيون على نكران نسائنا لذاتهن وعدم انانيتهن، طبعا، لا تشعر المرأة المستعبدة بالانانية، لان لا ذات لها. المرأة في الشرق فئة لا فرد، ولا يحسب لها حساب، حتى في نظر نفسها.

تتربى المرأة اليابانية على جهل رغباتها الخاصة. لا نزوات لها ولا مشاعر شخصية. وان وجدت، لا يحسب لها احد حسابا. لا اهمية لما تحبه او تفضله. فوالديها هما اللذان يختارون زوجها. واذا وهبت حياتها لمتعة الرجال، لا تختار الذين تكلف بالتسرية عنهم. من الصعب ان يتصور الرجل الغربي ما تمثله كلمتا (حب) و(جنس) بالنسبة لهذه المرأة. والمرأة اليابانية التقليدية لا تشكو اثناء الولادة ابدا. ذلك ان تجاهل آلام الجسد، مهما كانت هذه الآلام عنيفة، خلق عندها طبيعة اخرى. كذلك الامر بالنسبة للمتعة: المتعة في نظرها هي تلك التي تمنحها. وتتوقف متعتها كلية على الطريقة التي تلعب بها الدور الذي نسبته اليها التقاليد.

من الشرق والى الغرب كانت المرأة في الزواج هي المتعة والعبدة وآلة التفريخ. امم اعطت حقوقا للزوجة واخرى لا زالت مقيدة باسر الماضي مع ما يحويه من ذل وعبودية لها كللته الاعراف والتقاليد على مدى العصور. وان التاريخ يعلمنا ان الطبقة المضطهدة لا تستطيع ان تتخلص من سادتها الا بجهودها الذاتية. ومن المهم ان تتمثل المرأة هذا

الدرس، وان تعي ان حريتها ستكون على قدر الطاقة التي ستبذلها للوصول اليها.

*

المرأة والجنس

اذا حاولنا أن نتصور كيف يكون مجتمع انساني لا يشتهي فيه أحد الجنسين الجنس الاخر الا في فصل الصيف كبعض الطيور المغردة أو لا يمارس العملية الجنسية الا مرة واحدة كل بضعة اشهر كالكلاب أو مرة واحدة طوال حياته كالنمل فانا نستطيع ادراك ماهية هذه الخاصية.

لم يكن الانسان البدائي يرمي بنفسه على المرأة كما كان ينقض الحيوان على فريسته. كان يحتاج لموافقة هذه المرأة. وتستتبع هذه الموافقة شبكة من العلاقات النفسية، معقدة نسبيا ومرتبطة بالظروف الاجتماعية والثقافية للفترة التي تتم فيها الموافقة.

فالنشاط الجنسي هو بُعد مهم من ابعاد الكائن الانساني: انه مصدر للحياة العاطفية والنظام النفسي ولاضطرابه. انه خزان ضخم من الطاقة الخلاقة، عندما يأخذ شكل الحب المؤنسن. واذا كان النشاط الجنسي الانساني اجتماعي في جوهره، فانه يستتبع وعي ضرورته العلائقية، اي انه يستتبع انبثاق العاطفة. وان ما يشكل قدر المرأة انما ما يشكله انتظام المجتمع في طبقات متناحرة واستغلال الانسان للانسان، حيث كان استغلال الرجل للمرأة من اول اشكال تقسيم العمل.

ويمكن ان نعرف النشاط الجنسي على انه وظيفة التناسل. ان هذا ضيق وبيولوجي ومساو لمفهوم النشاط الجنسي عند الحيوان. بيد ان

الانسان، الذي يقترب من الحيوان عندما تتعلق المسألة بشكل التوالد، يبتعد عنه جذريا بالقدر الذي يؤمن فيه بالعمل في ظروف استمرارية حياته.

وعندما نتأمل في الموقع الانتربولوجي للمرأة نصل الى موضوع ان كل تفكير بمسألة النشاط الجنسي هو اساسا، من خلال احكام مسبقة، وبشكل اعمق، من خلال ايديولوجية تأخذ، كمعطى طبيعي ومطلق، شكلا تاريخيا ونسبيا للعلاقات بين الرجل والمرأة. هذه الايديولوجية التي تمت بصلة الى نوع من العنصرية، تساهم باستمرارية الواقع الذي كان علة وجودها وتضلل الرجل (والمرأة) باستبدالها صراع الطبقات بصراع الاجناس الذي يحمل في طياته سوء تفاهم قاتل على الصعيد السياسي كما على الصعيد النفسي. ولهذا يجب ان يكون موقفنا من النشاط الجنسي متوازيا بين الفسق الذي يخفي قلقه في تحرر زائف وبين الحشمة المفرطة التي تستبعد الخوف بانكارها للمشكلة.

ان الذين يقللون من أهمية (علم الجنس) لا يدركون الاسس الاولية لعلم السياسة، وان هؤلاء الذين يقللون من البحوث الخاصة بقضية المرأة وعلاقتها بالرجل والمجتمع لا يدركون المشاكل الحقيقية في هذا المجتمع. فقدسيات النشاط الجنسي، كما نسميها، هي الشكل السحري والمخادع والمقدس للمحرمات الكونية المرتبطة به، المضبوطة في جوهرها الانساني، وان وجود هذا الضبط هو الذي يرسي وجود الحياة العاطفية والانسانية بشكل خاص. كما يساهم التطور التاريخي للحياة الاجتماعية، اي التنظيم الاجتماعي للانتاج، باغناء الحياة العاطفية وتعقيدها. فعالم الانسان هو عالم انساني، خارج ذاته وداخلها، لكن بما انه يوجد، في كل مرحلة تاريخية مستوى معين من علاقات القوى بين الانسان والطبيعة خارج الذات، يمكننا ان نعتبر حدوث ظاهرة مماثلة

بين الانسان والطبيعة داخل الذات. ان النشاط الجنسي، كبقية المظاهر الاخرى للحياة الانسانية، يكون مستلبا على امتداد ما قبل التاريخ، حيث الضرورة تحت اشكالها الطبيعية والاجتماعية، لا تنفذ الا على قدر محصور من الحرية. ويكون النشاط الجنسي، بميزاته الاكثر طبيعية وبيولوجية ظاهرياً، مؤنسنا واجتماعيا بشكل عميق. ان ما يسمح بفهم الاستلاب الاساسي للحياة الجنسية هي ميزتها الاجتماعية.

يشبه احد المعلقين خطر الطاقة الجنسية في نهاية الامر، باكبر من خطر الطاقة الذرية. ويلفت انتباهنا الى ان سيطرة الجنس يمكن ان يؤدي الى تدهور الحضارات. يتوجب في البدء فهم تاريخ النشاط الجنسي بالنسبة لقمع المرأة الاجتماعي. ان موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي يحدد النفسية الانثوية. اذا لا يمكن فهم العلاقات بين الجنسين الا من هذا المنطلق، على صعيد المعاش العياني: الجسدي والنفسي والاخلاقي. هكذا، تكون المرأة بالنسبة للرجل فريسة الشهوة وخادمتها، لان الرجل هو خصم للرجل، وهو عدو له. ذلك ان المجتمع الغربي الذي يعطي للتناحرات الطبقية كل حدتها، يفرض استغلال الرجل للرجل كل قواعد الحياة الاجتماعية. وتحدد المواقف الطبقية من النشاط الجنسي مع المواقف الطبقية من المرأة. يبدو ان هناك مساواة سلبية في كل الشرائح الاجتماعية امام قدسيات النشاط الجنسي، في كل مراحل التاريخ، مع بعض التغيرات التفصيلية حسب كل حضارة.

وفي المجتمع الحديث الذي يكون فيه استلاب الرجل في اوجه، حيث تجعل المنافسة كل اتصال بين الافراد مستحيلا. تكون العلاقات بين الرجل والمرأة، والتي تعبر عن الحاجة العميقة للاتصال بين الانسان وندّه الانسان، شاذة وتتحول الى نقيضها: تصبح علاقات صراع حيث الخبث والقوة والرياء هي اسلحة الزوجين.

لقد اثبت علم النفس ان الكبت الجنسي يقتل روح التمرد في الفرد ويخضعه لارادة الاب وللسلطة الاجتماعية التي يملكها هذا الاخير. وهذا الاخضاع يؤدي بدوره الى عوارض نفسية مختلفة منها ضعف القدرة على التساؤل الحر والتفكير المستقل، اي الى التشتت العقلي بشكل عام.

يحدث احيانا ان يسألنا الطبيب، اذا ما استشرناه في اضطراب لا ندرك له كنها: (بالمناسبة، هل كل شيء على ما يرام من الناحية الجنسية؟) وعادة ما نجيب بنعم، لكن، هل بوسعنا حقا ان نعرف ما اذا كان هذا الجواب صحيحا ام لا؟

لو طلب الطبيب منا ان نصلح التلفزيون، لردت الغالبية منا قائلة انها تفتقر الى المعلومات والتدريب. ومع ذلك، يكاد يتصور الجميع - دون ان يدرسوا النواحي الاجتماعية والنفسية والبيولوجية للسلوك الجنسي - انهم يعرفون عن هذه الموضوعات ما يكفي لحل مشاكلهم الجنسية الخاصة ومشاكل الاخرين.

والواقع اننا عاجزون عن ذلك. وما من احد في العالم يستطيع ان يفعله. علم النفس - كعلم - لا وجود له. لازلنا، فيما يتعلق بالجنس والحب، في مرحلة ما قبل العلم. لقد درس العلماء وظائف قلبنا وجهازنا الهضمي دراسة مستفيضة. ولم يعترض سبيل ابحاثهم اي اعتبار اخلاقي. لم ينطق احد ابدا بمبادىء اخلاقية تحتم على القلب والهضم الالتزام بها. ومع ذلك، هذا ما فعلناه في مجالات الجنس.

لا يصطدم البحث الموضوعي في هذه المجالات بالقواعد الاخلاقية السارية والمحرمات الشرعية فحسب. قرر د. كومفورت، عام ١٩٦٣، ان الانتهاء من دراسة السلوك الجنسي في المجتمعين الامريكي والانكليزي دراسة محايدة كان - ولا يزال - امرا مستحيلا. ويمكن تطبيق النتائج التي انتهى اليها - في مجموعها - على اوروبا ايضا. فمؤسسات

البحث العلمي المهتمة بالجنس قليلة نادرة، وان وجدت، تحتم عليها التغلب على الوان شتى من المعوقات.

يبين الادب الطبي ذاته ان الاطباء استرشدوا في كل زمان بمعتقداتهم الاخلاقية اكثر مما استرشدوا بالوقائع في تعيين العادات الجنسية الضارة وما عداها.

ان ما يبحث عنه كثير من الرجال البالغين في ايامنا هذه هو المتعة الجنسية، اولا وقبل كل شيء، او بديلها على الاقل (الستربتيز) والمجلات المتخصصة، في حين تطلب المتزوجات الحب وارضاء حاجتهن الى العاطفة. والشيء الوحيد الذي يشتركون فيه هو الحنين الخفي الى المغامرات الزائلة. وكلا الفريقين يشعر بالضغن نحو الشباب الذي يمتلك كل شيء، فيما يبدو: الحب والمتعة، والرضا العاطفي والمغامرات الجنسية.

علاقة المرأة المتوترة بجسدها من الاشياء الدالة في هذا الاتجاه. انها تفخر بقدرتها على الانجاب والولادة وهي في نفس الوقت تكره جسدها المرتبط بالدونية. والعديد من النساء يتمنين بوعي او بدون وعي لو انهن خلقن رجالا. وليس هذا الامر صفة مرضية في المرأة، بل انه نابع من وعيها بطبيعة وعلاقات القوى في المجتمع الذي تعيش فيه: انها تعي ان الذكورة تعني امكانية القوة والسيطرة والتحقق، وان الانوثة مرتبطة بالدونية والهزيمة. ان حلم المرأة بان تكون رجلا يرجع لأسباب اجتماعية بحتة.

مرحلة النضوج الجنسي يلزمها شرح مفصل حتى نتعرف على اوجه المسألة الجنسية عندنا. فمرحلة الشباب - او المراهقة كما تسمى في بعض الكتابات - تبدأ بتخطي مرحلة بلوغ الحلم او اكتمال النضج الجنسي - بلوغ القدرة على التناسل وتيقظ الحاجة الجنسية. ويحدث

ذلك عند سن الخامسة عشرة أو قبلها بقليل. فتغطي مرحلة الشباب مدة عشر سنوات تقريباً فتنتهي في الخامسة والعشرين او ما حولها. فمصطلح بلوغ الحلم يشير الى الناحية الجنسية من النضوج والارتقاء.

وتشهد بداية مرحلة الشباب اقتراب شكل الجسم ووظائفه من اخر درجات النضج. ومن الناحية النفسية يكاد عمر الفرد العقلي يصل الى قمته، ويتيقظ احساس الشخص بانه لم يعد صغيرا، ويطالب بتوقف معاملته على انه صغير. ومن الناحية الاجتماعية يتأكد اعتراض الاخرين بأن الشخص لم يعد طفلا، وان كانوا يترددون في الاعتراف به كرجل. وبداية الشباب هي، بهذا، نقطة تحول. ويواجه تحديد بداية الشباب بالخامسة عشر او قبلها بقليل، وتعيين نهايتها بالخامسة والعشرين أو ما حولها - وهو ما أشرنا اليه - يواجه تحديدا خطيرا. فهو لا ينطبق بدرجة مقبولة من الدقة على قطاع كبير من شباب الريف، بل والطبقة الدنيا في المدن في الاقطار العربية، وهو قطاع ينضج افراده مبكرين عن الخامسة عشرة بعض الشيء(سنة اونحوها) ولا يستمر عدد كبير منهم في التعليم الى ما بعد المرحلة الابتدائية، هذا اذا لم يتوقفوا قبلها - ويلتحقون بعمل دائم - في الزراعة، او قطاع الحرف، او الاعمال غيرالماهرة غالبا، ويتزوجون ويعولون اسرا قبل سن العشرين. وهؤلاء يمثلون الجزء الاكبر من جيل الشباب في المجتمعات العربية - التي يعيش اكثر من ثلثي سكانها في الريف.

ويتوقف خط سير النضوج الجنسي على عوامل كثيرة، من أهمها الجنس، والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، اذ تصل الانثى الى مرحلة النضج الجنسي مبكرة عن الذكر بمدة تتراوح بين سنة وسنتين في المتوسط. والنضج الجنسي أسرع في المستويات الاقتصادية الاجتماعية العليا عنه بين الطبقات الدنيا، وان كان تأثير مثل هذه العوامل من

التعقيد بحيث لا يمكن تعيينه بوضوح ويسر.

وقد انتج النظام الابوي، بالاضافة الى الازدواجية وظاهرة الاطفال غير الشرعيين كثيرا من الظواهر الاخرى غير الانسانية وغير الاخلاقية، منها ظاهرة البغاء، فما كان لهذه الظاهرة ان توجد على ظهر الارض لولا وجود النظام الابوي الذي منح للذكور الحرية الجنسية وألبس الفتيات والنساء حزام العفة الحديدي جسديا ونفسيا وفكريا. فقد كان لا بد من خلق فئة من النساء المومسات ليمارس معهن الرجال الجنس، والا فكيف كان يمكن لهؤلاء الرجال ان يمارسوا الحرية الممنوحة لهم خارج الزواج.

جذور المشكلة تتعلق في علاقات الرجل والمرأة، يترجم القمع الاجتماعي للمرأة في التولّه الجنسي لجسدها، لكن هذا لا يكون معقولا الا لان الجسد هو الحيوانية الممنوعة، وانتهاك ما يسمى بالحيوانية يظهر، على المستوى النفسي، في الاشكال المشوهة للغلمة وفي تجارة الجسد، البغاء، على المستوى الاجتماعي.

ان الرمزية الجنسية هي، بحق، نقل لوضعية تاريخية معينة الى مستوى الفكر السحري: دونية المرأة الاقتصادية والاجتماعية. انها تعكس، على طريقتها، واقعا عيانيا، وهي تعكسه بطريقة استباحية ومقلوبة كما تعكس الصورة في الغرفة المظلمة لآلة التصوير. يعتبر التحليل النفسي، انطلاقا من طريقة تفكيره المثالية، هذا النقل الرمزي وكأنه الحقيقة عينها ، وان الرمزية الجنسية تظهر واقعا نفسيا يتحدد من وظيفة المرأة البيولوجية ويكون الواقع الاجتماعي نتيجة لها لا مفر عنه. ان الرمزية الجنسية، هي طريقة تفكير استعارية تستخدم عناصر الجسد كوسيلة تعبير شعرية. انها طريقة تفكير لا عقلانية ولا حتمية، اذ ان ما يميز الفكر السحري هو الخيال الذي يستخدم العياني والمباشر

كوسيلة تعبير. ان الجسد هو طريقة التعبير المباشرة بالنسبة للكائن البشري.يبحث الانسان البدائي في جسده، عن الصور العيانية، وتتمتع الاعضاء الجنسية، لانها وسيلة انتاج ، اي انتاج الحياة، بقوة سحرية. بيد ان الاستلاب في الاعضاء الجنسية التي تستخدم كاستعارة شعرية، يعطي ككل مظاهر الاستلاب صورة معكوسة عن الحقيقة. ليس الرمز الجنسي انعكاسا مباشرا واميناً للحقيقة، انه ككل رمزية، طريقة لنقل الواقع. الواقع المتبدد هنا في شرقنا العربي.

*

مستقبل المرأة

هل لنا ان نتسائل وقد طرحنا معظم مشاكل المرأة في وطننا العربي عن الدافع الذي يجعلنا نعجز عن العمل لتحقيق الاهداف الانسانية في تحرير المرأة، في حين تبدو الظروف الموضوعية مؤاتية لتحقيق هذه الاهداف؟ لماذا نحن فرديون سلبيون في تصرفاتنا الاجتماعية الى حد يمنعنا حتى من الاعتراف بانعتاق المرأة، في حين ان هذا الانعتاق من مصلحتنا جميعاً؟ لماذا نقبل في اعمالنا ما نرفضه في اقوالنا وتفكيرنا الخاص؟ ما الأسباب الاجتماعية الموضوعية وما الدوافع النفسية التي تضع هذه الهوة بين ما نرمي اليه بالقول وما نفعله بالممارسة، فنبقى غائصين في تناقضاتنا عاجزين عن تغيير واقعنا.

الا نستطيع ان نبعد ما شاب حياتنا من عادات وتقاليد جعلت الهوة تتسع بيننا وبين الشعوب الاخرى فنحول القول الى عمل والدجل الى معرفة، ونبتعد عن اقامة حفلات الزار وحرق البخور لطرد الارواح الشريرة والايمان بمفعول الحجاب او الكف او الخرزة الزرقاء ضد العين الحسود، التي لا زال التسليم بها راسخاً لا في القرى فحسب، انما في المدن الكبيرة وبين الكثير من الفتيات المتعلمات.

كيف تناقش فتياتنا امور حياتهن اليومية، ما هي الرموز التي يستعملنها في احلامهن!

تصف ناجية حمدي، اربع بنات في مركب يمخر عباب نهر دجلة وهن يناقشن موضوع النواحي النفسية لهذه المشاكل كلها. وتقول احداهن ان الروح اكثر اهمية من الجسد. وتنفجر رفيقة لها تقول.. اما زلت تؤمنين بالارواح والمعجزات؟ او لا تتعبين من ترديد هذا النوع من السخف؟ وتروي فتاة ثالثة قصة احد الاشباح، ولكنها تنهي حديثها بعذوبة، قائلة ان من الواجب تحدي الخرافات، وكانت الاساطير والتقاليد مسيطرة على شبابهن. ولكن الا تزال هذه الحالة باقية؟ وكانت اسماء الاربع تبدأ بحرف الشين، وهو نذير شؤم. وكان لا بد للاحاديث الشائعة التي تدور بينهن ان تزيل ما في نفوسهن من انطباعات مخيفة، ولكن أمن السهل التغلب على الماضي؟ وتقول احداهن: هل في استطاعتنا ان نفضي الى انفسنا بما في قرارة افئدتنا؟ شعرت اليوم بجفن عيني يرف، فقالت امي معلقة، انها نذير شر، ولكنني لا اصدق ذلك.

ولكن مثل هذه المعتقدات اصبحت ترفض الآن بصورة متزايدة، نتيجة مرحلة التقصير التي اخذت تغزو المجتمع، وراحت تنحسر الى حد ما لتكمن في الزوايا الخفية في الحياة الشخصية، مع اشياء كثيرة اخرى، نابعة من النقمة التي ترجع في اسبابها الى الكبت الطويل، والى حنين شديد الى المعتقدات الدينية.

هل العادات هي نفسها في الشعوب الاخرى، وهل فصل الجنس قائم في بلاد الصرب مثلا ترتب مقاعد الجلوس في الولائم حسب الرتبة، يجلس الذكور من الكبار الى المراهقين على رأس طاولة، ثم تجلس جميع النساء - ابتداء من المتقدمات في السن - مصطفات بعد اقل الذكور مرتبة، وفي داخل العائلة، ثمة اساليب معينة في السلوك تهدف الى تثبيت مفهوم دنو شأن المرأة. وفي بعض الاقاليم السلافية الجنوبية

الرعوية، تتطلب العادة ان تعرب الكنة الجديدة عن احترامها بتقبيل ايدي جميع الذكور في الاسرة - بما فيهم الاطفال - . وفي صربيا يعود تمثيل دور النساء الخاضع كلما وجد ضيوف لدى الاسرة: يقوم الرجال بدور المضيفين فيجلسون ويشربون مع الضيوف بينما تعد النساء الطعام ويحضرنه الى المائدة ولا يجلسن مع الضيوف. ويأكل الرجال والنساء الساراكتسانيني كل بمفرده على الدوام. يأكل الرجال ملء بطونهم ويتركون الفضلات للنساء، وتخدم النساء الرجال الالبانيين، وبعدها يأكلن على انفراد في المطبخ مع اطفالهن. وفي كثير من الاقاليم اليوغوسلافية تشتمل مراسيم اذلال النساء على غسل اقدام ازواجهن وآباء ازواجهن (وهذا ما يحدث في بلادنا ايضاً الى حد ما).

والطريقة النهائية للرمز الى وضع المرأة يتعلق باسمها. فثمة قاعدة ذات وجهين لتجنب ذكر اسمها، وفي تطبيق هذه القاعدة تخضع العلاقات الزوجية لروابط الانتساب الى الاب وتمنع بذلك الازواج والزوجات الصربيين والمونتيجزيين من استعمال اسمائها الاولى سواء عن طريق الاشارة او المخاطبة المباشرة. اما الالبانيون والكاوتسوفلاش والساراكنسانيون فيستمرون في ذلك خطوة اخرى في المنطق البنائي، وذلك بان تعرف الزوجة بعد زواجها بانها زوجة فلان، مستعملين اسمه الاول، وبذلك تفقد هويتها الاجتماعية المنفصلة التي يمثلها اسمها الاول.

وفي الصومال يعتبر الاطفال الاناث كالبضاعة المخزونة يبيعونها عبيدا في اوقات المجاعة. وقد اجبرت النساء، تحت تهديد بالضرب من ازواجهن ان يؤدين جميع الاعمال الحقيرة والثقيلة، وسمح لهن ان يرعين الغنم والعنزات، وقد كان الرجال يعتبرونه محطاً بشأنهم ان يرعوا شيئا غير الجمال والابقار والمهرة - وهي اثمن ذخيرة لدى الصوماليين، ومرة ثانية نرى حالة تؤدي فيها النساء معظم العمل، ولكن يمنعن من العمل

في المحاصيل المفيدة، ويحتفظ بهن في وضع ذليل عن طريق التهديد الخارجي.

لنعترف ان هذه الاوضاع حفزت المنظمات الدولية على الاخذ بقضية حقوق المرأة بالشكل الذي يناسب التطورات العالمية وانهاء الاستعمار والقضاء على التمييز العنصري وغير ذلك. وفي ذلك نرى ان هناك حالياً ١٢٤ دولة (مقابل ٣٢ في عام ١٩٤٥) تعترف للمرأة بحقها في الانتخاب وفي ممارسة الوظائف السياسية. غير ان النساء في هذه الاقطار لا يتم تمثيلهن في المستويات العليا للنفوذ الا نادراً. ولم يكن الامر احسن حالا على المستوى الدولي، ففي عام ١٩٧٣ شغلت النساء ٧٪ من الوفود الممثلة في الامم المتحدة، وقلما شاركت هؤلاء النساء في اللجان السياسية والاقتصادية. وقد سبق للامم المتحدة ان طلبت من الحكومات ان ترشح عددا من النساء لمناصب عالية في الاعمال الادارية.

يقارب عدد النساء العاملات الثلث في كثير من البلدان المصنعة ونصف اليد العاملة في عدد من البلدان الزراعية، وعددهن يتكاثر في قطاع المهن الحرة، الا انهن لا يتمتعن بنفس الامكانيات الاقتصادية التي يمتاز بها الرجل. وهذا امر خطير، لان النساء العاملات يشتغلن لاعالة انفسهن واسرهن.

وهذا الفارق في توفير الفرص يتجلى ايضاً في الميدان الثقافي مثلما تبرزه الاحصائيات حول الامية. ففي العالم ٨٠٠ مليون امي من بينهم ٥٠٠ مليون امرأة. وفي البلدان التي يتسنى فيها للفتيات الدخول الى مختلف مستويات التعليم، نرى ان البرامج التي يتم تطبيقها لهذا الغرض تكيف بمقتضى الدور التقليدي المسند للنساء الامر الذي يشل طاقاتهن الخلاقة ويشل نموهن الذهني.

ومما يسترعي الانتباه هو ان المنظمات الدولية تلح دائما على التدابير

التي ينبغي اتخاذها للتخفيف من مشاق النساء العاملات بالريف، مع العلم ان الكثير منهن، تجمعن بين الاعمال الزراعية والاشغال البيتية. وتبرز هذه الظاهرة، خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو بآسيا وافريقيا والشرق الاوسط، حيث يبلغ عدد النساء العاملات في الحقل الزراعي حوالي ٩٠٪ من مجموع النساء العاملات. وورد في تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي ان هؤلاء النساء ينتجن في معظم الحالات كامل المحاصيل الزراعية الحيوية، ومع ذلك فانه لا نسبة ولا مناسبة بين الموارد التقنية والمساعدات التي تتمتع بها النساء وبين قيمة المساهمة التي تقدمها هؤلاء النساء في الانتاج العام. واوصت اللجنة في هذا الصدد بتأسيس جمعيات للتكوين المهني ولتطبيق الطرق الزراعية العصرية وكل الوسائل الكفيلة بتخفيف عناء العاملة الزراعية. ويعترف التصريح حول الغاء التمييز المسلط على المرأة بان هذه الاخيرة لها حق الاطلاع على كل المعلومات ذات الصبغة التربوية والتي من شأنها ان تحفظ لها صحتها وتضمن لاسرتها السعادة والعيش الكريم.

وفي هذا الصدد وبعدما تفحصت اللجنة في عام ١٩٧٤ دراسة تتعلق بالارتباطات الموجودة بين وضع المرأة القانوني ومسألة التنظيم العائلي، اعلنت ان حق تقرير عدد الاطفال والتمديد بين الولادات بكامل الحرية هو حق اساسي ينبغي ان يتمتع به الاولياء لانه ييسر ممارسة الكثير من الحقوق الاخرى وخاصة بالنسبة للامهات.

وتؤكد هذه الدراسة ان افضل ضمان لنجاح سياسة ديموغرافية هو الاعتراف بضرورة حصول المرأة على المساواة في الحقوق والامكانيات. وهذا ما يلاحظ في الامتيازات التي يقدمها التنظيم العائلي في رفع مباهج الحياة بالنسبة للامهات واطفالهن، اضافة الى ان هذا التنظيم يوفر للمرأة امكانيات احسن في مواصلة التعليم والمشاركة في دروس

مكافحة الامية. وفي البحث عن عمل مثمر خارج المنزل وفي تخصيص اوقات اطول للراحة والترفيه عن النفس. وتشير الدراسة من ناحية اخرى الى ان التنظيم العائلي يمكن المرأة واطفالها من تغذية افضل وبالتالي يحد من وفيات الاطفال التي تعتبر خسارة قومية هامة.

وهكذا يتضح لنا ان تحسين ظروف حياة المرأة والمشاكل الديموغرافية هما امران مرتبطان ارتباطا وثيقاً، وان تطور دور المرأة تنجم عنه تغييرات في دور الرجل وفي توزيع المسؤوليات بين الجنسين، وهذا ما يؤكد ضرورة توحيد الجهود بين المرأة والرجل لإيجاد الحلول الملائمة لجميع هذه المشاكل.

لنورد الارقام والاحداث التالية التي تبرز التطور الجديد لوضعية المرأة:

تغيرت نسبة النساء كثيرا في مجموع السكان في العالم، فبينما كانت نسبتهن تفوق الخمسين بالمائة اصبحت الآن دون هذا القدر نوعا ما، ففي عام ١٩٦٥ كان عدد النسوة مليارا و٦٥١ مليونا والرجال مليارا و٦٨٧ مليونا وبذلك بلغ مجموع عدد السكان ٣ مليارات و٢٨٩ مليونا نسمة، ثم اصبحت هذه النسبة خلال عام ١٩٧٠ معكوسة. وفي عام ١٩٧٥ بلغ عدد السكان ٣ مليارات و٩٨٧ مليون نسمة من بينها مليارا من النساء ومليار و٩٩٨ مليونا من الرجال.

والمتوقع ان تستمر هذه النسبة حتى نهاية هذا القرن مع ارتفاع ضئيل في عدد السكان الاناث.

وفي حين يلاحظ انخفاض مستمر في نطاق الولادات بالبلدان المصنعة، فقد بقيت هذه الولادات مرتفعة نسبيا في القطاعات التقليدية بالمناطق السائرة في طريق النمو ومردها الى تجردها الاجتماعي النسبي. هذا ما يشعرنا اكثر فاكثر بوجود علاقات عميقة بين مختلف الطبقات

الاجتماعية، وبالرغم من تردد رجال الاجتماع على الاعتراف بوجود ترابط مباشر (من السبب الى النتيجة) بين تكاثر النسل من جهة ومستويات التربية والعمل عند النساء من جهة اخرى فقد تم الاعتراف اخيرا بوجود صلة اساسية بين وضعية المرأة والمسائل الديموغرافية والنموذجية بوجه عام.كما يبدو ان هناك صلة بين مقدار الرقابة التي تسلطها المرأة على حياتها الخاصة وعدد اطفالها وتباعد ولاداتهم. وهذا ما جعل العالم بأسره يعترف تدريجيا بان الدخول في خدمات التنظيم العائلي الذي يعتبر حقا اساسياً للذات البشرية اكثر منها وسيلة لتحديد النسل يشكل مصالح تعود بالنفع على المرأة والأطفال والمجتمع بأسره.

ولا زال معدل العمر عند النساء يفوق معدله عند الرجال. وقد كان الرقم القياسي ٧٦،٦ سنة اي بتفوق يقدر بخمس سنوات بالنسبة لاحسن معدل حصل عليه الرجال في السويد والبالغ ٧١،٧.

وبالرغم من الاهمية البالغة التي توليها منظمة الصحة العالمية وعدة منظمات دولية اخرى للمصالح الموكول اليها حماية صحة الامهات والاطفال، فان الظروف الصحية التي عليها هؤلاء تعتبر غير مرضية في كثير من بلدان العالم. وتبرز الدراسات الاخيرة ان نسبة الوفيات عند الاطفال والحالة الصحية التي عليها الامهات مؤسفة، وقد زادت في خطورتها الولادات المتتالية التي تتسبب غالبا عند النساء في فقر الدم والامراض النسائية والاجهاض التلقائي، كما تنسب عند الاطفال في تشويه ملحوظ عند الولادة خاصة في الحالات التي تتجاوز فيها سن الام ٣٠ سنة، او التي تكون في بداية اطوار المراهقة. ولقد تأكد ان السببين الاصليين للوفاة عند النسوة الكهلات (من ١٥ الى ٧٥) هما امراض القلب وامراض السرطان.

ان النزعة الرامية الى تحسين الوضعية الشرعية للمرأة اخذت تتطور

بسرعة كبيرة خصوصا خلال السنوات الاخيرة، فمبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة هو حاليا معترف به، وقد اقرته القوانين الاساسية في العديد من البلدان. وبالرغم من ان المساواة الشرعية وجدت بصفة رسمية، في بعض الحالات منذ بداية هذا القرن (مثلا في البلدان الشمالية واوربا الشرقية) فاننا بقينا ننتظر حتى عام ١٩٤٥ لنرى تغييرات هامة تظهر في اغلب الاقطار.

هناك اصلاحات حديثة بصدد التطبيق اطاحت بقوانين تعسفية لم تخدم مصالح المرأة وظهرت في عديد من البلدان جملة قوانين وضعت لتوزع بصفة اكثر عدالة المسؤوليات في نطاق الاسرة.

فالقوانين المصادق عليها في العديد من البلدان (مثلا في البرازيل وفرنسا وساحل العاج وموناكو) خلال العشرتين الاخيرتين كشفت عن اتجاهات واضحة لفائدة مشاركة اكثر اتزانا عند الازواج في صورة اتخاذهم القرارات ولقسمة النفقات العائلية بينهما بطريقة اكثر عدالة على اساس طاقة الدخل الخاصة بكل فرد، وعند الطلاق لتوزيع الاملاك التي تم الحصول عليها خلال فترة الحياة المشتركة بطريقة تكون اكثر انصافا وعدالة كما هو الشأن في النمسا وفرنسا وموناكو، وفي العديد من الولايات الكندية ولتخصيص مبلغ معين لعمل ربات البيوت باعتباره مساهمة منهن في تكوين التراث العائلي، على ان يقع توزيعه من قبل الزوجين او من قبل ورثتهما عند فك العصمة، كما هو الحال في بلدان اوزوبا الشرقية والمملكة المتحدة منذ عام ١٩٧٠. ولاول مرة صادقت بعض البلدان، على قوانين تعترف بحق الميراث للزوجة الباقية في فرنسا مثلا، كما سوت الحقوق والواجبات بين الاولياء وجعلت مصالح الطفل في الدرجة الاولى من الاعتبار. ومن بين المبادرات في هذا المجال يمكننا الاشارة الى منح قانون الحضانة بدون شروط الى الام

غير المتزوجة وذلك في النمسا والسويد.

في العديد من البلدان، تحرر نوعا ما التشريع الخاص بالطلاق فاصبح حاليا حل العصمة امرا مسموحا به في البلدان التي كانت آنفا مناهضة لهذا المبدأ، مثال ذلك ايطاليا منذ عام ١٩٧٤ وموناكو منذ عام ١٩٧٠. اما في افغانستان فقد اصبح القانون منذ عام ١٩٧١ يعترف في بعض الحالات للزوجة بحق الحصول على الطلاق، والحال ان هذا الامتياز كان سابقا من نصيب الرجال فقط. وفي بعض الاقطار الاخرى فان اجراءات الطلاق اصبحت من حق الزوجين كما هو الشأن في السويد والولايات المتحدة الامريكية (ولاية نيويورك بالاخص).

يستمر في كثير من الاقطار، الاعتراف بالزوج قانونيا كرئيس للعائلة وله القول الفصل في الشؤون العائلية، بنيما نجد نصيب المرأة ضئيلا في هذا المجال، اذ ان مشاركتها في اتخاذ المواقف المتعلقة بشخصها او بقية افراد عائلتها من الناحية الشرعية تبدو عديمة الوجود او تكاد. لان التشريع في البعض من تلك الاقطار يقضي باطاعة المرأة زوجها كما هو الشأن في اثيوبيا والاردن ومالي وتونس، على انها تحتاج الى السماح لها من قبل زوجها او من قبل الحاكم لتتمكن من اهلية ابرام العقود والقيام بالاعمال وحق في صورة تتبعها عدليا، كما هو الشأن في الاكوادور وهايتي والمكسيك والفيليبين والاورغواي.

كما ان حقوقها في الملكية محدودة طبقا للقانون الذي ينظم العلاقات بين الازواج في خصوص الملكية وحق حقها في العمل فهو موكول الى موافقة زوجها الذي قد يرضى او يرفض كما هو الحال في بورندي. اما في الاكوادور فالموافقة تكون عند اشتغال المرأة بالانشطة التجارية والصناعية. وفي مالي عند اشتغالها بالشؤون التجارية فقط. في بعض البلدان يقضي القانون باطاعة الزوجة زوجها فقط.

بالرغم من نزوع المشرع المعاصر الى ضرورة الاعتراف اكثر فاكثر باهمية النشاط الصناعي الذي تؤديه المرأة خارج بيتها من ناحية النمو الاقتصادي بوجه عام وكوسيلة لارضاء الحاجيات الخاصة والعائلية، فان المهام العائلية ما انفكت مناطة بعهدة المرأة في كثير من الاحوال، ولم يكن هذا وفقا للعادات والتقاليد الاجتماعية المعمول بها فحسب وانما هو في بعض الحالات، بمقتضى تشريع يفرض عليها مهمة القيام بهذا الدور شريطة ان تؤديه بدون مقابل مادي، وذلك طيلة مدة الزواج. هذا ويكون التصريح به ضمنيا في بعض القوانين في المكسيك مثلا او بصفة غير ضمنية في مختلف البنود التشريعية الخاصة بالاتفاق مع الزوجة في تحمل مصاريف العائلة حين تكون هذه من مسؤوليات الزوج الرئيسية.

ويكتسي هذا الامر اهمية اساسية بالغة سيما وانه سيتيح للمرأة امكانية العمل غير المجاني ويمكنها من تقديم مساهمتها في ميدان النمو.

لا شك ان العالم يشهد تطورات هامة في ميدان تحرر المرأة وجعلها على قدم المساواة مع الرجل، كل ذلك يدفعنا الى القول ان المرأة في وطننا العربي الكبير بحاجة الى الرعاية اللازمة لتتبوء مكانتها في ارساء عالم الغد الذي تنشده، والذي يفرض علينا ازالة المعوقات التي حالت (على مدى مئات السنين) دون اخذ المرأة دورها الصحيح في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذا الوطن.

*

www.al-maktabeh.com
مكتبة
المهتدين

اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة

تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٧، ويقر الاعلان ان مبادىء حقوق المرأة تكون على قدم المساواة مع الرجل، كما يدعو الى اتخاذ الاجراءات لضمان تنفيذها.

وقد بدأ العمل في اعداد الاعلان في عام ١٩٦٣ عندما لاحظت الجمعية العامة في قرار لها بانه لا يزال هناك قدر كبير من التمييز ضد المرأة في الواقع - ان لم يكن في نص القانون - وطالبت اللجنة الخاصة بوضع المرأة باعداد مشروع اعلان يستهدف القضاء على هذا التمييز. ووافقت اللجنة على مشروع الاعلان في اذار ١٩٦٦. ودرسته الجمعية العامة في نفس السنة، واعادته الى اللجنة لمراجعته على ضوء الاقتراحات الاضافية ومناقشات الجمعية. وتبنت اللجنة المشروع المعدل في اذار ١٩٦٧، واعطته الجمعية الاولوية في اعمال دورتها الثانية والعشرين. وبعد الموافقة على توصيات اللجنة الثالثة بادخال تعديلات جديدة على النص المعدل، تبنت الجمعية العامة اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة.

ويمثل اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة مرحلة جديدة في أعمال الامم المتحدة لتحقيق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة طبقا

لنصوص الميثاق وللمبادىء الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقات الدولية لحقوق الانسان. والمنتظر ان تكرس اللجنة الخاصة بوضع المرأة جهودها في المستقبل من أجل كفالة التطبيق الكامل للاعلان مستخدمة في ذلك كافة الوسائل المتاحة لها. وترى اللجنة ان احدى الخطوات الاولى في هذا الاتجاه نشر المعرفة بنصوص الاعلان والفهم الكامل للمعاني التي تنطوي عليها بين الرجال والنساء في سائر انحاء العالم.

ان الجمعية العامة

اذ تأخذ بعين الاعتبار ان شعوب الامم المتحدة قد اكدت من جديد في الميثاق ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الشخص الانساني وقيمته وبتساوي حقوق المرأة والرجل.

واذ تأخذ بعين الاعتبار ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان يؤكد مبدأ عدم التمييز ويعلن ان البشر جميعا يولدون احرارا سواسية في الكرامة والحقوق وان كل انسان يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه، دون اي تمييز، بما في ذلك اي تمييز بسبب الجنس.

واذ تأخذ بعين الاعتبار القرارات والاعلانات والاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والرامية الى القضاء على التمييز بكافة اشكاله والى تعزيز تساوي حقوق المرأة والرجل. وتعليقها استمرار وجود قدر كبير من التمييز ضد المرأة، رغم ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والوثائق الاخرى الصادرة عن الامم المتحدة والوكالات المتخصصة، ورغم التقدم المستمر في ميدان المساواة في الحقوق.

واذ ترى ان التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الانسان وخير

الاسرة والمجتمع، ويحول دون اشتراك المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويمثل عقبة تعترض الانماء التام لامكانياتها وطاقاتها بغية خدمة بلدها وخدمة الانسانية.

واذ تذكر المساهمة الكبيرة التي تسهم بها المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والدور الذي تلعبه داخل الاسرة، ولا سيما في تربية الاولاد.

واقتناعا منها بان الانماء القومي التام الناجز وخير الانسانية وقضية السلم تتطلب الاسهام الاقصى من المرأة، على غرار الرجل، في جميع الميادين.

واذ ترى ضرورة تأمين الاعتراف العالمي، في القانون وفي الواقع، بمبدأ تساوي الرجل والمرأة، تعلن رسميا الاعلان التالي:

المادة ١

ان التمييز ضد المرأة، بانكاره او تقييده تساويها في الحقوق مع الرجل، يمثل اجحافا اساسيا ويكون جريمة مخلة بالكرامة الانسانية.

المادة ٢

يراعى وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لالغاء القوانين والاعراف والانظمة والعادات والممارسات القائمة المنطوية على اي تمييز ضد المرأة، ولتقرير الحماية القانونية الكافية لتأمين تساوي حقوق الرجل والمرأة ولا سيما ما يلي:

(أ) ضمان مبدأ تساوي الحقوق باثباته في الدستور او بتأييده بأي ضمان قانوني آخر.

(ب) القيام بأسرع وقت ممكن، بالمصادقة على الوثائق الدولية الصادرة

عن الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة، او بالانضمام اليها وبتنفيذها على الوجه التام.

المادة ٣

يراعى وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتثقيف الرأي العام وتوجيه الاهتمامات القومية نحو القضاء على النعرات والغاء الممارسات العرفية وجميع الممارسات الاخرى القائمة على فكرة دونية المرأة.

المادة ٤

يراعى وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتأمين تمتع المرأة، على قدم المساواة مع الرجل ودون اي تمييز، بالحقوق التالية:

(أ) حق الاقتراع في جميع الانتخابات والترشيح لمقاعد جميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة

(ب) حق الاقتراع في جميع الاستفتاءات العامة

(ج) حق تقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف العامة

ويراعى وجوبا ضمان هذه الحقوق بالاحكام التشريعية اللازمة.

المادة ٥

يكون للمرأة وجوبا ذات الحقوق التي للرجل فيما يتعلق باكتساب الجنسية او تغييرها او استبقائها. ولا يترتب على الزواج من اجنبي اي مساس آلي بجنسية زوجها.

المادة ٦

١ - يراعى وجوبا، مع عدم الاخلال بصيانة وحدة وانسجام الاسرة التي تظل الوحدة الاساسية في اي مجتمع، اتخاذ جميع التدابير المناسبة، ولا سيما التدابير التشريعية اللازمة، لتأمين تمتع المرأة المتزوجة او غير

المتزوجة بحقوق مساوية لحقوق الرجل في ميدان القانون المدني، ولا سيما الحقوق التالية:

(أ) حق تملك الاموال وادارتها والتمتع بها والتصرف فيها ووراثتها، بما في ذلك الاموال التي تم تملكها اثناء عقد الزواج

(ب) حق المساواة في التمتع بالاهلية القانونية وفي ممارستها

(ج) نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالقانون المنظم لتنقل الاشخاص

٢ - يراعى وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتأمين مبدأ يساوي مركز الزوجين، ولا سيما في:

(أ) يكون للمرأة، مثل الرجل، حق اختيار الزوج بملء حريتها والزواج بمحض رضاها الحر التام

(ب) يكون للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل اثناء عقد الزواج وعند حله. ويكون لمصلحة الاولاد في جميع الحالات الاعتبار الاول.

(ج) يترتب للوالدين وعليهما حقوق وواجبات متساوية في الشؤون المتعلقة باولادهما، ويكون لمصلحة الاولاد في جميع الحالات الاعتبار الاول.

٣ - يراعى وجوبا حظر زواج الصغار وخطبة الصغيرات غير البالغات واتخاذ التدابير الفعالة المناسبة. بما في ذلك التدابير التشريعية اللازمة، لتحديد حد ادنى لسن الزواج ولايجاب تسجيل عقود الزواج في السجلات الرسمية.

المادة ٧

يراعى بشكل خاص الغاء جميع الاحكام الواردة في السجلات الجنائية والتي تنطوي على اي تمييز ضد المرأة. كما يراعى وجوب اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية اللازمة، لمكافحة

جميع انواع تجارة الرق.

المادة ٨

يراعى وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتأمين تمتع الفتيات والنساء المتزوجات إو غير المتزوجات، بحقوق مساوية لحقوق الرجال في ميدان التعليم على جميع مستوياته، ولا سيا ما يلي:

(أ) شروط متساوية لدخول المؤسسات التعليمية بجميع انواعها، بما في ذلك الجامعات والمدارس الحرفية والتقنية والمهنية، ولتلقي الدراسة فيها.

(ب) ذات البرامج المختارة وذات الامتحانات وذات المستويات من الكفاءات التدريسية وذات الانواع من المرافق واللوازم والمعدات المدرسية، سواء كان التدريس في المؤسسات المعنية مختلطا بين الجنسين إو غير مختلط.

(ج) فرص متكافئة للافادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار القراءة والكتابة.

(د) امكانية استقاء المعلومات التثقيفية للمساعدة على تأمين صحة الاسرة ورفاهها.

المادة ٩

١ - يراعي وجوبا اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتأمين تمتع المرأة، المتزوجة او غير المتزوجة، بحقوق مساوية لحقوق الرجل في ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيا الحقوق التالية:

(أ) الحق، دون اي تمييز بسبب المركز الزوجي او اي سبب آخر، في تلقي التدريب المهني، وفي العمل، وفي حرية اختيار المهنة والعمل، وفي نيل الترقية في المهنة والعمل.

(ب) حق تقاضي مكافأة مساوية لمكافأة الرجل، والتمتع بمعاملة متساوية عن العمل ذي القيمة المتساوية.

(ج) حق التمتع بالاجازات المأجورة والاستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية المؤمنة ضد البطالة او المرض او الشيخوخة او غير ذلك من اسباب العجز عن العمل.

(د) حق تقاضي التعويضات العائلية على قدم المساواة مع الرجل.

٢ - يراعى وجوبا، لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج او الامومة ولتأمين حقها الفعلي في العمل، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع صرفها في حالة الزواج او الامومة، ولاعطائها اجازة الامومة المأجورة اللازمة مع ضمان عودتها الى عملها السابق، ولتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة بما في ذلك خدمات الحضانة.

٣ - لا تعتبر من التدابير التمييزية اية تدابير تتخذ لحماية المرأة في بعض انواع الاعمال ولاسباب تتعلق بصميم تكوينها الجسمي.

المادة ١٠

١ - يلزم تنفيذ مبدأ تساوي حقوق الرجل والمرأة وتطبيقه في جميع الدول وفقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

٢ - يلتمس لذلك، على سبيل الحث، من الحكومات والمنظمات غير الحكومية بذل جهودها ومن الافراد بذل جهودهم لتعزيز تنفيذ المبادىء الواردة في هذا الاعلان.

بيان مقارن عن قواعد اجازة الوضع في الاقطار العربية

مصدر القاعدة	مجموع الاجازة	قبل الوضع	بعد الوضع	شروط استحقاق الاجازة	ملاحظات
اتفاقية مكتب العمل الدولي	الحد الادنى ١٢ اسبوعا	غير محدد	حد ادنى ٦ أسابيع		
الاتفاقية العربية لمستويات العمل	٧ اسابيع حد ادنى	غير محدد	٥ اسابيع حد أدنى		
المملكة الاردنية الهاشمية	٦ اسابيع	٣ اسابيع	٣ اسابيع اجبارية	العمل مدة ١٨٠ يوما خلال الاثني عشر شهرا السابقين على التاريخ المتوقع للوضع.	١ - العمل في مؤسسة منتظمة (٥ عمال فأكثر). ٢ - توقع عقوبة في حالة المخالفة.
دولة الامارات العربية	شهر ونصف	لم يحدد	لم يحدد		
حكومة البحرين	٦ اسابيع	غير محدد	غير محدد		لكل عاملة اكملت سنة خدمة ان تختار بين اعتبار غيابها عن العمل اجازة مرض او اجازة وضع
جمهورية تونس	٣٠ يوما	غير محدد	غير محدد		للمرأة العامل حق ترك العمل دون الالتزام بمدة انذار
جمهورية السودان الديمقراطية	٨ اسابيع	اسبوعين	٦ اسابيع	تمنح اجازة الوضع مرة واحدة في السنة	
المملكة العربية السعودية	١٠ اسابيع	٤ اسابيع	٦ اسابيع		١ - لا يجوز فصل العاملة بغير سبب مشروع خلال الستة اشهر السابقة على التاريخ المتوقع للوضع. ٢ - العمل في مؤسسة تدار بالالات او تستخدم اكثر من ٥ عمال
الجمهورية العربية السورية	ستون يوما	غير محدد	٤٠ يوما اجبارياً		في حالة انقضاء الستين يوما قبل مضي الاربعين يوما بعد الولادة استكملت المدة من ايام الاجازة السنوية والا اعتمدت بدون راتب.

الجمهورية العراقية	شهر وستة اسابيع	شهرواحد	ستةاسابيع اجبارية		١- حظر العمل الليلي بلا استثناء اثناء الحمل. ٢ - حظر العمل اكثر من ٧ ساعات يوميا.
سلطنة عمان	ستة اسابيع	غير محدد	غير محدد		للعاملة التي قضت سنة خدمة مستمرّة ان تختار اعتبار اجازة الوضع اجازة مرضية
دولة الكويت	٧٠ يوما	٣٠ يوما	٤٠ يوما		تفقد العاملة التي تستفيد بالامتيازات المقررة للوضع حقها في الاجازة السنوية عن نفس العام
جمهورية لبنان	٤٠ يوما	غير محدد	٣٠ يوما اجبارية		لا يجوز توجيه انذار نهاية الخدمة للمرأة الحامل اعتبارا من الشهر الخامس
الجمهورية العربية الليبية	٥٠ يوما	غير محدد	٣٠ يوما اجبارية	العمل ستة اشهر مستمرة قبل تاريخ الوضع	
جمهورية مصر العربية	٥٠ يوما	غير محدد	٤٠ يوما		في القطاع العام تمنح اجازة وضع مدتها شهر وبحد اقصى ثلاث مرات
الجمهورية العربية اليمنية	٧٠ يوما	غير محدد	٤٠ يوما اجبارية		

حقوق ما بعد الوضع في الاقطار العربية

مصدر القواعد	المرض بسبب الوضع	فترات للرضاعة	دور حضانة	شروط	ملاحظات
اتفاقية مكتب العمل الدولي	الحق في اجازة عن المرض الناجم عن الوضع (المادة ٣) فترة (٦) متروك لتحديد الحد الاقصى للقوانين	فترات الرضاعة تحددها القوانين القومية (مادة ٥)	الفصل الثالث من التوصية الدولية رقم ٩٥ بتجهيز دور حضانة للرضاعة		
الاتفاقية العربية لمستويات العمل		فترات للرضاعة يحددها التشريع القومي (مادة ٧ من اتفاقية مستويات العمل)	كفلت المادة ٧٠ من اتفاقية مستويات العمل انشاء دور حضانة في المنشآت التي يعمل بها عدد كبير من العاملات	يحدده التشريع القومي	
جمهورية تونس	الحق في مدة ١٥ يوما كل مرة يحد اقصى ١٢ أسبوع	فترتي رضاعة نصف ساعة كل مدة اثناء ساعات العمل مدة ٩ شهور من تاريخ الولادة			١ - على رب العمل ان يهيء غرفة خاصة للارضاع في مقر العمل. ٢ - لا يجوز لرب العمل فصل العاملة خلال الاثني عشر اسبوعا المصرح بها للمرضى بسبب الوضع.
جمهورية السودان الديمقراطية	لها حق التغيب لهذا المرض وتخصم ايام الغياب من الاجازة الاعتيادية ثم الاجازة المرضية.	فترة او فترتين لا يزيد مجموعها عن ساعة في اليوم اثناء فترة العمل.	على المؤسسات التي تستخدم عددا من العاملات يحددهم الوزير لتنشأ دور حضانة.		لا يجوز انهاء خدمة العاملة قبل استنفادها كافة انواع الاجازات المستحقة.
المملكة العربية السعودية	مدة اقصاها ستة اشهر	فترة او فترات لا يزيد مجموعها عن ساعة يوميا	لمن يستخدم ٥٠ عاملة ان يهيء دار حضانة		لا يجوز فصل العاملة اثناء اجازة الوضع او التغيب لمرض ناتج عنه مدة اقصاها ستة اشهر

الجمهورية العربية السورية	مدة اقصاها ستة اشهر	فترتي رضاعة لا تقل عن نصف ساعة كل واحدة يوميا ولمدة ٨ أشهر من تاريخ الولادة.	على من يستخدم ١٠٠ عاملة فاكثر، ان يوفر دار حضانة.		١ - لا يجوز الفصل لانقطاع العاملة بسبب الولادة او المرض المترتب عليها بشرط الا تتجاوز مدة الغياب في مجموعها ٦ شهور. ٢ - للعاملة الحق في الاستقالة خلال ١٣ شهر من تاريخ انجاب طفلها الاول دون ان تفقد كامل حقوقها.
الجمهورية العراقية	حد اقصى ٩ أشهر اعتبارا من تاريخ ترك العمل بسبب الوضع.	فترتي رضاعة لا تقل عن نصف ساعة الواحدة	لمن يستخدم نساء ان يهيء دار حضانة		١ - تتقاضى العاملة عن مدة الغياب للمرض الناتج عن الوضع ٧٥٪ من الراتب. ٢ - في حالة تجاوز المدة ١٩ شهرا تمنح العاملة راتبا تقاعديا
سلطنة عمان	تعامل كاجازة مرضية			انقضاء سنة خدمة لدى صاحب العمل قبل التغيب	
دولة الكويت	١٠٠ يوم متصلة او متقطعة وبدون اجر اعتبارا من تاريخ اجازة نهاية الوضع.				
جمهورية لبنان	لم يرد نص صريح	لم يرد نص صريح	لم يرد نص صريح		لا يجوز توجيه انذار نهاية الخدمة اثناء اجازة الوضع للعاملة

جدول عام ملخص للمزايا الخاصة برعاية الامومة في الاقطار العربية

مصدر القاعدة	مجموع اجازة الوضع	قبل الوضع	بعد الوضع	الاجر المستحق	المنح المستحقة	مصاريف العلاج والولادة
اتفاقيات مكتب العمل الدولي	١٢ اسبوع	غير محدد	٦ اسابيع	ثلثي المرتب السابق		مغطاة بالتأمين الصحي او التشريع القومي
الاتفاقية العربية لمستويات العمل	٧ اسابيع	غير محدد	٥ اسابيع	اجر كامل		رعاية طبية وعلاج
المملكة الاردنية الهاشمية	٦ اسابيع	٣ اسابيع	٣ اسابيع اجبارية	١/٢ معدل الاجر		
دولة الامارات العربية المتحدة	شهر ونصف	غير محدد	غير محدد	بدون اجر		
حكومة البحرين	٦ اسابيع	غير محدد	غير محدد	بدون اجر		
حكومة تونس	٣٠ يوما	غير محدد	غير محدد	٥٠٪ من الاجر		
جمهورية السودان الديمقراطية	٨ اسابيع	٤ اسابيع	٤ اسابيع	الاجر كاملا		
المملكة العربية السعودية	١٠ اسابيع	٤ اسابيع	٦ اسابيع اجبارية	٥٠٪ من الاجر		مصاريف علاج وولادة
الجمهورية العربية السورية	٦٠ يوما	غير محدد	٤٠ يوما اجبارية	اجر كامل		
الجمهورية العراقية	شهر + ٦ اسابيع	شهر واحد	٦ اسابيع اجبارية	اجر كامل		
سلطنة عمان	٦ اسابيع	غير محدد	غير محدد	بدون اجر		
دولة الكويت	٧٠ يوما	٣٠ يوما	٤٠ يوما	اجر كامل		
جمهورية لبنان	٤٠ يوما	غير محدد	٣٠ يوما اجبارية	اجر كامل		
الجمهورية العربية الليبية	٥٠ يوما	غير محدد	٣٠ يوما اجبارية	٥٠٪ اجر + اجر كامل من الضمان	اعانة وضع ٢٥ دينار	عناية طبية قبل واثناء وبعد الولادة
جمهورية مصر العربية	٥٠ يوما	غير محدد	٤٠ يوما اجبارية	٧٠٪ اجر		
الجمهورية العربية اليمنية	٧٠ يوما	غير محدد	٤٠ يوما اجبارية	٧٠٪ اجر		

المرض بسبب الوضع	فترات الرضاعة	دور حضانة
اجازة مرضية يترك تحديد حدها الاقصى للتشريع القومي	نصت الاتفاقية رقم ١٠٣ المادة على تحديد فترات للرضاعة	نصت التوصية الدولية رقم٩٥ على انشاء دور للحضانة ومكملة للاتفاقية رقم ١٠٣.
اجازة مرضية	ساعات للرضاعة	منشآت تستخدم عاملات
تحدد لمدة ١٥ يوم بحد اقصى ١٢ اسبوع	فترتين ١/٢ ساعة مدة الواحدة ١٩ شهرا	
	ساعة يوميا لمدة سنة	
حد اقصى ٦ اشهر	ساعة يوميا	٥٠ عاملة فاكثر
حد اقصى ٦ اشهر للمجموع	فترتين ١/٢ ساعة الواحدة ١٨ شهرا	١٠٠ عاملة فاكثر
حد اقصى ٩ اشهر للمجموع	فترتين ١/٢ ساعة الواحدة	المنشآت التي تستخدم عاملات
١٠٠ يوم متصلة او متقطعة بدون اجر		اجازة مرضية
٣ اشهر حد اقصى للمجموع ٥٠٪ من الاجر	ساعة يوميا مدة ١٨ شهرا	٥٠ عاملة فاكثر

al-maktabeh
مكتبة المهتدين

المراجع

الكتب

١	الرحيل بين السهم والوتر	د. حليم بركات	المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت
٢	ام القرى	عبد الرحمن الكواكبي	المطبعة المصرية بالازهر ١٩٣١
٣	المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف	د. سلوى الخماش	دار الحقيقة - بيروت
٤	المرأة، الثقافة، والمجتمع	اعداد ميشيل زمبلست روزالدو ولويز لامفير ترجمة هيفاء هاشم	منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٦
٥	المرأة عبر التاريخ	مونيك بيتير ترجمة هنرييت عبودي	دار الطليعة - بيروت ١٩٧٩
٦	ايام لها تاريخ	احمد بهاء الدين	القاهرة ١٩٥٥
٧	اتجاهات الشباب في الجمهورية العربية الليبية	ابراهيم محمد الشافعي	منشورات جامعة بنغازي
٨	اربع نساء	ناجية حمدي	بغداد بدون تاريخ
٩	الماركسية والمسائل الجنسية عند المرأة	برنارد مولدورف ترجمة عبد الله اسكندر	دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٥

١٠ - المرأة الجديدة	قاسم امين	مطبعة الشعب القاهرة ١٩١١
١١ - الساق على الساق	احمد فارس الشدياق	منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٦
١٢ - ازمة الزواج في سورية	بوعلي ياسين	دار ابن رشد- بيروت ١٩٧٩
١٣ - الثورة وتحرر المرأة	شيلا روبتهام ترجمة جورج طرابيشي	دار الطليعة - بيروت
١٤ - الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤	الدكتور علي محافظة	الاهلية للنشر والتوزيع - بيروت ١٩٧٥
١٥ - تحرير المرأة	قاسم امين	دار المعارف - القاهرة
١٦ - تركيب العائلة العربية ووظائفها	د. صفوح الاخرس	وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٧
١٧ - مقدمات لدراسة المجتمع العربي	د. هشام شرابي	الدار المتحدة للنشر - بيروت الطبعة الثانية
١٨ - مشاركة المرأة في الحياة العامة في سورية منذ الاستقلال ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٥	نبيلة الرزاز	منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق ١٩٧٥
١٩ - دراسة وتخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية	د. شفيق سلاح	منشورات معهد الانماء العربي الطبعة الاولى الاولى ١٩٧٨ بيروت
٢٠ - قضية المرأة المصرية السياسية والجنسية	د. نوال السعداوي	نشر: كراسات الثقافة الجديدة - القاهرة الناشر دار الثقافة الجديدة

٢١ - تخليص الابريز رفاعة الطهطاوي الاعمال الكاملة جزءان تحقيق وجمع محمد عماره المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٣

٢٢ - عشائر العراق عباس الغزاوي المجلد الاول بغداد- بدون تاريخ

٢٣ - العرب بين الامس واليوم جاك بيرك ترجمة خيري حماد القاهرة ١٩٧١

٢٤ - الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها د. عزت حجازي سلسلة عالم المعرفة الكويتية المجلس الاعلى للفنون والاداب العدد ٦

مطبوعات

٢٥ - اوضاع المرأة العاملة في أجهزة الدولة والقطاع العام، المكتب المركزي للاحصاء، بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دمشق ١٩٧٥

٢٦ - التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٠ المكتب المركزي للاحصاء - دمشق

٢٧ - المجلة الاجتماعية القومية جابر عبد الحميد جابر التعليم الجامعي في العراق وتغير القيم المجلد الخامس

٢٨ - المجلة الاجتماعية القومية فرج احمد فرج علم النفس وقضايا المرأة المجلد الثاني عشر ايلول ١٩٧٥

٢٩ - المجلة الاجتماعية القومية يحيى الرخاوي تحرير المرأة وتطور الانسان المجلد الثاني عشر ايلول ١٩٧٥

٣٠ - مجلة المرأة التونسية العدد الثالث ١٩٧٤

٣١ - مجلة المرأة التونسية العدد الخامس ١٩٧٥

٣٢ - مجلة المرأة التونسية العدد السادس ١٩٧٥
٣٣ - مجلة المستقبل العربي - بيروت العدد الاول ١٩٧٨/٥ من حوار مع د. رضوى عاشور، فريدة النقاش، د. نوال السعداوي، د. لطيفة الزيات
٣٤ - مجلة المستقبل العربي - بيروت العدد الثاني ١٩٧٨/٧ د. فيليب سالم: الحواجز الحضارية امام التقدم العلمي العربي
٣٥ - مجلة المستقبل العربي - بيروت العدد الثالث ١٩٧٨/٩ د. فرج احمد فرج: تأملات سيكولوجية حول مستقبل المرأة العربية
٣٦ - مجلة المستقبل العربي - بيروت العدد السادس ١٩٧٩ د. ثريا عبد الشريف: المرأة العربية في حركة التنمية
٣٧ - جريدة اللواء - القاهرة ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٠١ مصطفى كامل
٣٨ - مجلة الكلية اللبنانية، السنة الثالثة العدد ٨ حزيران ١٩١٢ اسكندر بارودي
٣٩ - مجلة التربية الجديدة السنة الثانية (٥) نيسان ١٩٧٥ مكتب اليونسكو الاقليمي في البلاد العربية د. سعاد خليل اسماعيل
٤٠ - مجلة الطليعة - دمشق العدد الرابع حزيران ١٩٣٦ روز غريب: تحرر المرأة
٤١ - مجلة المقتطف م ١٧، ج ٣ كانون الاول ١٨٩٢
٤٢ - مجلة المقتطف م ٢٢، ج ٤ نيسان ١٨٩٨
٤٣ - مجلة المقتطف م ٢٧، ج ٥ ايار ١٩٠٢
٤٤ - مجلة المقتطف م ٣٤، ج ٤ نيسان ١٩٠٩

مراجع بالانكليزية

45 – Planning of human resources in Syrian Arab Republic, By Houssn Khoury, United nations development program Damascus 1971

46 – Population and society in the Arab east. G. Baer

47 – The people of the Twilight. Jenness, Diamond

48 – Primitive Races of today. J. W. Page

للمؤلف

١ - العلاقات المشتركة بين الرجل والمرأة	مكتبة المعارف - بيروت	١٩٧١
	الطبعة الثانية	١٩٧٣
٢ - دراسة في البيروقراطية السورية	دار دمشق للنشر - دمشق	١٩٧٢
٣ - اقتصاديات الذهب	دار الطليعة - بيروت	١٩٨٠
٤ - المرأة العربية بين التخلف والتحرر	دار الافاق الجديدة - بيروت	١٩٨٠

تراجم

١ - اللصوص	تأليف فريدريك شيللر دار مكتبة الحياة - بيروت	١٩٦٢
	نفذت الطبعة	
٢ - زواج الحب	تأليف ماري ستوبس مكتبة المعارف - بيروت	١٩٦٣
	الطبعة الخامسة	١٩٧٤
٣ - هيلين	تأليف فيكي باوم مؤسسة النوري - دمشق	١٩٦٣
	نفذت الطبعة	
٤ - في التربية	تأليف برتراندرسل دار مكتبة الحياة - بيروت	١٩٦٤
	نفذت الطبعة	
٥ - الممارسة والنظرية البلشفية	تأليف برتراندرسل دار الانوار - بيروت	١٩٦٥
	نفذت الطبعة	
٦ - مشاكل نمو الاطفال	تأليف ايمانويل ميلر دار الانوار - بيروت	١٩٦٦
	نفذت الطبعة	
٧ - التربية والنظام الاجتماعي	تأليف برتراندرسل دار مكتبة الحياة - بيروت	١٩٦٦
	الطبعة الثانية	١٩٧٨
٨ - الصراع على سورية	تأليف باتريك سيل دار الانوار - بيروت	١٩٦٨
	الطبعة الثانية: دار الكلمة - بيروت	١٩٨٠

٩ - هل للانسان مستقبل	تأليف برتراندرسل	دار دمشق للنشر - دمشق ١٩٦٩
	نفذت الطبعة	
١٠ - اخلاقهم واخلاقنا	تأليف ليون تروتسكي	دار دمشق للنشر - دمشق ١٩٦٩
	جون ديوي	
	جورج نوفاك	
	الطبعة الثانية:	المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٨٠
١١ - علم النفس الديني	تأليف سرل بيروت	دار دمشق للنشر - دمشق ١٩٧٨
	نفذت الطبعة	
١٢ - مثل عليا سياسية	تأليف برتراندرسل	دار دمشق للنشر - دمشق ١٩٨٠
١٣ - معنى التحليل النفسي	تأليف ارنست جونز	دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٨٠
١٤ - الفوز بالسعادة	تأليف برتراندرسل	دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٨٠
١٥ - من القصص العالمي	تأليف تولستوي،	دار الافاق الجديدة - بيروت ١٩٨٠
	دوستوفسكي	
	غوغول	
	شيللر	
	جـــالزوري	
	پـــابيني	
	توريبه	
١٦ - جزيرة الكنز	تأليف روبرت	دار الافاق الجديدة - بيروت ١٩٨٠
	ستيفنسون	

*

فهرس المحتويات

المقدمة ٥
تحرر أم تخلف ٧
المرأة والثقافة ١٣
العمل والمرأة ١٨
التنمية والمرأة ٢٩
الوعي السياسي للمرأة ٣٩
المرأة والتعليم ٥٠
الوعي التربوي للمرأة ٦٦
المرأة والزواج ٧٩
المرأة والجنس ١٠٠
مستقبل المرأة ١٠٨
★ ملاحق ١١٩
اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ١٢١
بيان مقارن عن قواعد اجازة الوضع
في الاقطار العربية ١٢٨
حقوق ما بعد الوضع في الاقطار العربية ١٣٠
جدول عام ملخص للمزايا الخاصة برعاية
الامومة في الاقطار العربية ١٣٢
المراجع ١٣٥

LA FEMME ARABE

ENTRE

L'ÉTAT D'ARRIÉRATION ET D'ÉMANCIPATION

PAR

SAMIR ABDO